على ذلك الكتاب وضممت اليه ماتيسر من غيرها فما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه اليها الا اختصار * وللعلم بأنى أخذت منها المعظم اذهى بحر زخار * وما كان من غيرها أنسبه الى قائله فى الغالب * اذا كان أمرا عزيز المطالب * وانبه على ما فهمه فهمى الفاتر * وأدركه ذهنى الداثر * حرصا على نسبة المقال للقائل * ليعلم الحق من الباطل * والحامل لى على اختصار هذه الحاشية طولها على المبتدئين امثالى * وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالى * مع قصور الهمة فى هذا الزمان * عن إدراك أقل ما كان * فنرجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة نافعه * ولدرجات الاخلاص طالعه * والمؤمّل ممن اطلع عليها فوجد فيها خللا أن لا يبادر بالتشنيع * وأن لا يحمله التعصب على أن يكون للحق غير مطيع * بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار * فان المطلوب إقالة العثار * خصوصا وهو لم يقصد بها أن يقال * بل هى خالصة ان شاء الله تعالى لوجهه الكريم الاكرم ذى الجلال * وهو حسبى ونعم الوكيل * وأسأله الستر الجميل * (قال الشارح بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقا قدره البصريون اسما أى ابتدائى والكوفيون فعلا أى أبتدئ قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويجاب بأن عمل المصدر فى الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف * والرحمن الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال فى المغنى الرحمن بدل لا نعت والرحيم بعده نعت له لا نعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى وهذان القولان مبنيان على ان الرحمن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن مالك وبالثانى الزمخشرى وابن الحاجب قال فى المغنى والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر أثر الخلاف فى الجار للرحمن ما هو فعلى القول بأنه نعت يجرى فيه الخلاف فى التابع للمجرور فى غير البدل أهو مجرور بما جرّ المتبوع أو بنفس التبعية والاصح منهما الاول وعلى القول بأنه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل فى المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل على الاصح أفاده الشارح فى اعرابه على الالفية (قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها واعترض بأن الضمة لا تستثقل على الواو اذا سكن ما قبلها ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء اذا سكن ما قبلهما كدلو وظبى وأجيب عن ذلك بأن حكمة نقل الضمة

بسم الله الرحمن الرحيم
يقول

الى ماقبلها فى قول مثا كلة المضارع أصله وهو الماضى متكون ساكنة فى المضارع كما هى ساكنة فى أصله وهو الماضى الذى هو قال فان قلت هى فى الماضى محركة بحسب الاصل لقولهم اصل قال قول احيب عن ذلك بأن قولهم اصل قال قول انما هو بدرس وتعليم ولم ينطق به العرب وتعبير المصنف بالمضارع مشعر بأن الخطبة قبل التأليف أفاده عبد المعطى (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حرا كان أو رقيقا لانه مملوك لبارئه وهو صفة فى الاصل وغلبت عليه الاسمية فصار من الاسماء التى غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذ من العبودية التى هى التذلل والخضوع لا من العبادة التى هى غاية التذلل والخضوع انتهى من عبد المعطى (قوله الفقير) صفة لعبد اى دائم الفقر أى الحاجة ان كان صفة مشبهة او كثير الفقر ان كان صيغة مبالغة (قوله الى مولاه) أى سيده وناصره وقوله الغنى يحتمل ان يكون بالجر صفة لمولاه وهو الظاهر اى الذى لا يحتاج الى غيره بل كل ماسواه محتاج اليه ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد اى الغنى بمولاه عمن سواه وهو بعيد (قوله خالد) بدل من العبد أو عطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعرب هى بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (قوله ابن عبد الله) بدل او عطف بيان من خالد وقوله ابن ابى بكر بالجر على انه تابع لعبد الله على انه بدل منه او عطف بيان عليه وقوله الازهرى بالرفع صفة لخالد ويجوز على بعد جره صفة لعبد الله بناء على انه كان ازهريا ايضا (قوله عامله الله) اى قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهى بمعنى اصل الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللطف التوفيق والخفى اى الظاهر فهو من باب أسماء الاضداد انتهى من عبد المعطى (قوله وأجراه) المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنى اللهم أدم عليه مرات برك العائدة ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد اى استمرار عوائد الخ كما فعل المحشى لاغناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم ارتكابه فى العبارة عليه لان المعنى حينئذ اللهم أدم دوام عوائد الخ فتأمل ويحتمل ان يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف فالاضافة بيانية أى عوائد هى برك والبر اسم جامع لكل خير (قوله الحفى) بالحاء المهملة بعدها فاء وهو البالغ فى الاكرام والكثير الواسع

العبد الفقير الى مولاه الغنى * خالد بن عبد الله بن أبى بكر الازهرى * عامله الله بلطفه الخفى * وأجراه على عوائد بره الحفى

(قوله

الحمد لله رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد * الخافضين جناحهم للمستفيد * الجازمين بأن تسهيل النحو الى العلوم من الله من غير شك ولا ترديد * والصلاة والسلام

(قوله الحمد لله) هو مبتدأ خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الاختياري حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا كذا عرفه السيد الصفوي وقوله أو حكما لادخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو للرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف أى قال لله اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة لا صفة لانه نكرة فان إضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيده التعريف ولفظ الجلالة أعرف المعارف وقوله مقام بالجر ولا يصح نصبه لانه أى لفظ رافع ليس فيه أل وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهى الدرجات فى الجنة أو المعنوية وهى المكانة عند الله تعالى وقوله المنتصبين مضاف اليه أى المتصدرين وفيه وفى قوله رافع براعة استهلال أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أى إيصال الخير اليهم والعبيد أحد جموع العبد الاحد عشر المعلومة (قوله الخافضين جناحهم) أى الملينين جانبهم ففى الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث شبه إلانة جانبهم لطالب الفائدة بخفض الطائر جناحه وأطلق الخفض على إلانة الجانب ثم اشتق من الخفض بمعنى الالانة خافضين بمعنى ملينين واثبات الجناح ترشيح وفيه احتمالات أخر فراجعها فى الحاشية وقوله للمستفيد معناه طالب الفائدة التى هى لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لاجله الاقدام على الفعل أو كان ما لاجله الاقدام على الفعل انتهى شنوانى (قوله الجازمين) أى القاطعين بيقينهم وقوله بأن تسهيل أى تيسير وقوله النحو هو بالمعنى اللغوى أى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار ومجرور متعلق بالنحو (قوله من غير شك) أى من غير تردد لان الشك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر فعطف الترديد عليه عطف تفسير وكون العطف للتفسير إذا اريد بالترديد المساوى فقط أما اذا اريد به المطلق الاعم من الراجح والمرجوح والمساوى كان عطف عام على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه التام بهم وليس المراد به المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل أفاده المحشى وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لفظا قصد بها إنشاء الدعاء بالصلاة أى الرحمة عليه والسلام أى السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة

على سيدنا محمد المعرب باللسان الفصيح عما في ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد * وعلى آله وأصحابه أولى الفصاحة

أمر زائد على ما حصل له في كل وقت من الصلاة والسلام ففي العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا) الضمير للعقلاء فغيرهم أولى أو للجميع وهو أنسب (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لا صفة لأنه علم والعلم ينعت ولا ينعت به لجموده نعم يصح أن يكون صفة نظرا الأصله فانه في الاصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه إن نظر إلى أصله صح جعله صفة وان نظر الى ما بعد العلمية كان بدلا أو عطف بيان فقط (قوله المعرب) من الاعراب بالمعنى اللغوى وهو الابانة والاظهار أى المبين وقوله باللسان يحتمل أن يراد به اللفظ من اطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء المعانى والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق (قوله عما في ضميره) أى عن كل شئ في ضميره والعموم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح لكمال الفصاحة ولا يكون الفصيح فصيحا حتى يعرب عن كل شئ مما في ضميره من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السر افاده عبد المعطى (قوله من غير غرابة) الغرابة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال نحو مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا اه عبد المعطى (قوله ولا تنافر) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر إما في الحروف وإما في الكلمات فأما في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات أى مرتفعات وأما في الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله

وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر

اه عبد المعطى (قوله ولا تعقيد) هو كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر

وما مثله في الناس الا مملكا * أبو أمه حى أبوه يقاربه

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع صحب باسكان الحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فانه يجمع على أفعال كثوب وأثواب وبيت وأبيات بل هو جمع صحب بكسر الحاء ككفر مخفف صحب باسكانها أو هو اسم جمع صحب بالاسكان (قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو نعت للآل والاصحاب (قوله الفصاحة) هي ملكة

والبلاغة والتجريد *(وبعد)

في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم اه عبد المعطى (قوله والبلاغة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اه عبد المعطى (قوله والتجريد) بالراء أي الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواو أي الذين جودوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال (قوله وبعد) الواو فيها نائبة عن أما وأما نائبة عن مهما وأصل الكلام مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة الخ فمهما مبتدأ والاسمية لازمة لها ويكن شرط والفاء لازمة له فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها مالزمهما وهي الفاء والاسمية إقامة للازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن وإبقاء لاثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بأما لكونها حرفا ألصقوها للاسم أي اوقعوها قبله بلافاصل وقولنا في الجملة يصح ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفاء وان قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة لان موضعه حقيقة ماقبل الظرف الذي هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدا إذ موضعه حقيقة موضع أما لانها نائبة عنه ويصح ان يرجع لقولنا وإبقاء لاثره وذلك لان آثار المبتدا أي علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أي التعليق والفاء والجزاء فلزوم الفاء إبقاء لها في الجملة اه من الشرقاوي على التحرير وأما هنا لمجرد التوكيد أي توكيد مضمون الكلام اوله ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها وفيه تكلف والحق أن التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متحدين لكونها للانتقال من غرض الى آخر فلا يقال السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم وانما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناها نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الاعراب مشهورة والعامل فيها ان قلنا انها من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شئ بعد ما تقدم أو العامل فيها أما او الواو النائبة عنها وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهما يكن من شئ فأقول بعد البسملة والحمدلة هذا الخ وهذا الثاني اولى لانه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شئ مطلق عن التقييد

فهذا شرح لطيف لالفاظ الآجروميه في أصول علم العربيه *

بكونه بعد البسملة والحمدلة وذلك أمر محقق لان الكون لا يخلو عنه فيكون ما تعلق عنه أيضا محققا بخلافه على الاول فان المعلق عليه وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة (قوله فهذا) أى الحاضر فى الذهن من الالفاظ سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه لان المشار اليه على الراجح هو الالفاظ المعينة باعتبار دلالتها على المعانى (قوله شرح) أى الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على اختيار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله لطيف) أى قصير (قوله لالفاظ الآجرومية) متعلق بشرح لانه فى الاصل مصدر وقد علمت مما تقدم قريبا ان أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الآجرومية عبارة عن الالفاظ أيضا وحينئذ فاضافة ألفاظ اليها تحتمل أنها من اضافة المسمى الى الاسم أى ألفاظ مسماة بالآجرومية وتحتمل انها من الاضافة البيانية أى ألفاظ هى الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن يكون شرحا للمعانى أيضا اه من المحشى وعبد المعطى والآجرومية نسبة الى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التى هى اذا نسب الى المركب الاضافى المبدوء بابن أو أب يحذف صدره وينسب الى عجزه قال ابن مالك

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا ولثان تمما
اضافة مبدوءة بابن أو اب * أو ماله التعريف بالثانى وجب

وآجروم بهمزة مفتوحة ممدودة فجيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة فواو معناه بلسان البربر الفقير الصوفى وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجى نسبة الى صنهاجة وهى قبيلة بالمغرب نسب اليها وكان من أهل فاس اه من المحشى (قوله فى أصول علم العربية) أى فى بيان ذلك أى فى بيان جنس أصول الخ وقرينة ارادة الجنس المشاهدة أى وفى بيان الفروع أيضا وانما اقتصر على الاصول لانها أهم فهى أولى بالتنبيه عليها اه من عبد المعطى والاصول جمع أصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أى أحكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعم زيدا وعمرا وبكرا من قام زيد وقعد عمرو ورقد بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو وبكر مثلا الذى هو حكم من الاحكام ويرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون

فكل

فكل واحد منهما معناه لغة واصطلاحا ماذكر في الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا في النفس واثبات في تخييل وفيها احتمالات أخر فراجعها في المحشي وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذي اريد به هنا النحو واضافة اصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيانية اي اصول هي علم اي مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجي اي الاصول المعينة المعلومة عند اهل هذا الفن (قوله ينتفع به المبتدي) اقتصر عليه لان نفعه به اتم والا فهو نافع لغيره ايضا ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه اقتصر على المبتدي تواضعا وهضما ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عنهما لانه بالنسبة الى ما اتقنه منته والى ما لم يتقنه مبتدي (قوله إن شاء الله تعالى) اتى بها تبركا وامتثالا للآية ومعلوم أن شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله محذوف اي ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله عملته) اي ألفته للصغار في الفن) وأل في الفن للعهد اي الفن المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف (قوله لا للممارسين للعلم) اي المستمرين على الاشتغال به وأل في العلم للعهد والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار وأتي بالمظهر للايضاح (قوله من فحول الرجال) من اضافة المشبه به الى المشبه اي الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر الابل اذا كان كريما في ضرابه اي مثلهم في الهمة (قوله حملني عليه) اي امرني بتأليفه أو اعانني عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت) اي أهل الوقت او الشيخ في الوقت او شبه الوقت بتلميذ على سبيل الاستعارة المكنية واثبات شيخ تخييل (قوله والطريقه) اي وشيخ أهل الطريقة وهم السادة الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك اي موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة هي أن يشهد بنور أودعه الله في سويداء قلبه أن كل باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن الشريعة وملزوم لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اه من عبد المعطي (قوله سيدي ومولاي) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره (قوله العارف) اي المتصف بالمعرفة

ينتفع به المبتدي * ان شاء الله تعالى ولا يحتاج اليه المنتهي * عملته للصغار في الفن والاطفال لا للممارسين للعلم من فحول الرجال * حملني عليه شيخ الوقت والطريقه * ومعدن السلوك والحقيقه * سيدي ومولاي العارف

وهى حصول العلم بعد ان لم يكن ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم والمراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح او المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته فى كل أفعاله (قوله بربه) اى مالكه العلى اى المرتفع (قوله نفعنى الله تعالى) جملة خبرية لفظا إنشائية معنى اى اللهم انفعنى ببركاته والبركة لغة الزيادة والنماء والمراد بها هنا علومه ومعارفه اه من عبد المعطى وكان الاولى ان يعم هنا فيقول نفعنى والمسلمين الخ كما صنع فى السجعة الثانية الا ان يقال حذف من الاول لدلالة الثانى عليه وان كان الاكثر العكس (قوله وأعاد) اى أفاض لان العود الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وليس مرادا له اذ المراد ادام أو جدد مرة بعد اخرى اه من عبد المعطى (قوله علىّ) قدم نفسه لخبر ابدأ بنفسك ولقوله تعالى متمما النفس رب اغفر لى ولاخى اه من عبد المعطى بزيادة (قوله صالح دعواته) من اضافة الصفة للموصوف اى دعواته الصالحة اى التى تحصل منها خير الدنيا والآخرة اه عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل ويكون تعليلا لمقدر اى لقدرته على ما يشاء ولكونه حقيقا بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف البيانى فيكون تعليلا بجملة هى جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له لاى شئ نصرت سؤالك عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء قدير) المشيئة والارادة بمعنى واحد وهى صفة ازلية متعلقة فى الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها والقدرة صفة ازلية تؤثر فى المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال اى فى المستقبل انتهى شنوانى وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثير للذات بواسطة اتصافها بالقدرة قال والفعل للذات بهذى الصفات اه محشى (قوله وبالاجابة جدير) اى حقيق (قوله الكلام الخ) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المصنف عليها وأخرها فى قوله واقسامه الخ على ما يأتى من انه تقسيم للكلمة واتى به لانه من أقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فح مثله الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهى تبع فقدم عليها وبالنظر الى الاعراب وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرا لكونها جزءه والجزء مقدم على كله طبعا فناسب تقديمه وضعا ثم ان أل فى الكلام يحتمل ان تكون

تربه العلىّ * سيدى الشيخ عباس الازهرى * نفعنى الله تعالى ببركاته * وأعاد علىّ وعلى المسلمين من صالح دعواته * انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير * (الكلام)

عوضاعن المضاف اليه إما الضمير أى كلامنا أو الظاهر أى كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذهنى اى الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله فى اصطلاح النحويين وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلفظ به مهملا كان أو مستعملا مفردا أو مركبا مفيدا أو غير مفيد وما تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظا كخط واشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق فكلام النحاة اخص فكل كلام نحوى كلام لغوى ولا عكس فيجتمعان فى الكلام النحوى لصدقه عليهما وينفرد اللغوى فى لفظ مهمل أو مستعمل غير مفيد أو فى مفيد غير لفظ كخط واشارة (قوله فى اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مخصوصة على امر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من المبتدا ومجئ الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالا من المبتدا وذلك لان قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه ومجئ الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف فى المضاف اليه كما هنا فان تفسير مصدر فهو على حد الى الله مرجعكم جميعا قال فى الخلاصة ولا تجز حالا من المضاف له الخ (قوله هو اللفظ) أى مسماه اللفظ أى الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيده تعريف الجزأين اعنى المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتيان بضمير الفصل توكيد لذلك فهو من قصر المبتدا على الخبر وليس المراد أن اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدا اذ يجرى فى الكلمة والكلم وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهى المركب وعن صفة المركب وهى المفيد فان لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدا على الخبر والعكس الا انهم صرحوا بأن الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد حصر المبتدا فى الخبر ثم ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقا ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحلق والشفتان فلهم فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية فى ذلك فلا يرد أنه فى ذلك حينئذ مجاز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما قيل المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة كزيد أو حكما وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا فى حقيقته ومجازه اى فيجاب عن

فى اصطلاح النحويين (هو اللفظ)

هذا بأن استعماله في المقدر حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي كذا بمعنى رآه واعتقده (قوله أي الصوت) هو في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ اولم يعتمد عليه ويقال له ساذج وغفل كغالب أصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرف اهل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء ولا لقرع الذي هو إمساس بعنف اي بشدة ولا للقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا كالقطن فانه اذا صدمه شيء لان معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت (قوله المشتمل) أي المحتوي على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع أي مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحلق والشفتان او مقدر وهو الجوف فالحرف صوت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه والشيء لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وان المراد ان الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلا وهو صوت مقيد بالاعتماد على مخرج (قوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف فاذا عددت الحروف ملفوظة بأنفسها لم يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف المعاني كمن وعلى (قوله التي اولها الالف) هو على حذف مضاف في الاول اي اول اسمائها الالف او في الثاني اي اولها مسمى الالف وهكذا قوله وآخرها الياء والمراد أولها وآخرها ما ذكر في الذكر عادة وقال بعضهم اولها وآخرها اي شرعا (قوله المركب) اي حقيقة او حكما فالاول كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجاي (قوله فصاعدا) حال حذف عامله اي فذهب المركب صاعدا عن كلمتين بمعنى ما تركب من كلمتين او اكثر (قوله المفيد) نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانية للفظ لانه اذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيدا فيما قبله لكونه اعم منه وهو لغة المفيد مطلقا واصطلاحا المفيد بسبب الاسناد ولم يقيده المتن بذلك القيد اعني بسبب الاسناد كما زاده الشارح لعله اتكالا على الموقف ولجواز التعريف بالاعم (قوله سكوت المتكلم) وقيل

أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي اولها الالف وآخرها الياء (المركب) ما تركب من كلمتين فصاعدا (المفيد) بالاسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم

سكوت السامع وقيل هما وانما اقتصر الشارح على الاول لانه المختار اذا السكوت يناسبه المتكلم دون السامع وحده أو مشاركا لانه ليس متكلما حتى يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليها) فيه حذف أى على الكلام المفيد لها (قوله بحيث الخ) أى شرط أن لا يصير الى آخره فالحيثية للتقييد (قوله منتظر الشئ آخر) اى انتظارا تاما بعد فهم المعنى فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانتظار المسند بعد المسند اليه او العكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لانه واقع ولابد (قوله لشئ آخر) اى للفظ آخر غير ماسمعه (قوله بالوضع) متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل انه يشترط فى الافادة أن تكون بأمرين الاول ذكره الشارح بقوله بالاسناد والثانى ذكره المتن بقوله بالوضع أى النوعى لا الشخصى فان المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات وضعها نوعى لا شخصى بخلاف المفردات الحقيقيات (قوله العربى) خرج العجمى كما سيذكره الشارح (قوله وهو جعل اللفظ الخ) اى الوضع بقطع النظر عن صفته أعنى العربى فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ الخ والافتعريفه أعم مما هنا لانه وضع شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم الشئ الاول فهم الشئ الثانى فكلامه فيه اطلاق من جهة أن هذا التعريف أعنى قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم) راجع لتفسير الوضع بالعربى لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتشبيه ما قاله الشارح من تفسير الوضع بالعربى بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به لحصول المغايرة بينهما بالقائل وهذا كاف (قوله هنا) اى فى حد الكلام (قوله افادة السامع) اى المخاطب اى افهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول افادة محذوف وهو معنى الخ (قوله له التفات) أى له ابتناء على الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربى اوعقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقائل أن يقول لا نسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد فى الكلام على القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هى الخ) هل هنا بمعنى الهمزة

عليها بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر (بالوضع) العربى وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى بأن يكون من الاوضاع العربية كما قال بعضهم وقال جمهور الشارحين المراد بالوضع هنا القصد وهو أن يقصد المتكلم افادة السامع وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف فى ان دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية

والاصح الثاني فان من عرف
مسمى زيد مثلا وعرف مسمى
قائم وسمع زيد قائم باعرابه
المخصوص فهم بالضرورة معنى
هذا الكلام وهذا الحد بجماعه
مفهوم الحروف وخاص له يرجع
الى اعتبار اربعة أمور اللفظ
والتركيب والافادة والوضع
مثال اجتماعها زيد قائم ويصدق
على زيد قائم أنه لفظ لانه صوت
مشتمل على الزاي والياء والدال
والقاف والالف والهمزة والميم
وهي بعض حروف [illegible]
الى آخرها ويصدق على زيد
قائم أنه مركب لانه مركب من
كلمتين الاولى زيد والثانية قائم
ويصدق على زيد قائم انه مفيد
لانه أفاد فائدة لم تكن عند
السامع كان يجهل قيام زيد
ويصدق على زيد قائم أنه مقصود
لان المتكلم قصد بهذا اللفظ
افادة المخاطب ويخرج بقوله
باللفظ الاشارة والكتابة
والنصب والعقد وتسمى الدوال
الاربع ونحوها

اى اتى وضعيه ولا يعترض على الشارح بأن هل لا يؤتى لها بمعادل وهو قد أتى به
لها في قوله ثم سفله فلا يقال هل زيد أم عمرو الا اذا جعلت هل بمعنى الهمزة أو جعلت
أم منقطعة (قوله والاصح الثاني) هذا خلاف المختار واختار أن الكلام
موضوع بالوضع النوعي بدلالة وضعه أما على انه موضوع بالوضع الشخصي فهي
غفلة جرما (قوله مثلا) مفعول لمحذوف أى أمثل بزيد مثلا مثله عمرو وبكر
وخالد الخ (قوله قائم) اى مثلا كراقد وقاعد الخ ومسمى زيد الذات المشخصة
ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهما على انفراده وسمع الخ
(قوله باعرابه المخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قائم أى
وسمع لفظ زيد قائم معربا باعرابه المخصوص (قوله فهم بالضرورة) أى عقل بمجرد نظر
العقل من غير احتياج الى نظر وفكر معرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا
الكلام) وهو نسبة القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن معه ومالة قيل ففي كلام
الشارح قد يحذف ثم ان قوله بالضرورة اى من غير احتياج الى معرفة وضع معنى
على الاصح عنده الذي هو ضعيف عند غيره كما تقدم وعلى الراجح يتوقف الفهم على
الوضع (قوله وهذا الحد) اى تعريف الكلام الذي ذكره المص (قوله الى اعتبار امور
اربعة) زاد ابن مالك في التسهيل خامسا وهو لذاته حيث قال الكلام هو اللفظ
المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لاخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط وجملة
الخبر وحده ورد بأن هذا القيد يغني عنه قيد الافادة لان ما ذكر لا يفيد الا في حال
اعتباره مضموما الى غيره (قوله مثال اجتماعها زيد قائم) مبتدأ وخبر أى مثال
اجتماعها هذا اللفظ وهذا الحمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع وجودها وهذا
الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويجاب عنه بأنه على حذف في الاول اى مثال ذي
اجتماعها اى الكلام الذي اجتمعت فيه او في الثاني اى مثال اجتماعها في زيد قائم
(قوله ويصدق الخ) المراد بالصدق هنا الاخبار أى يخبر عنه بأنه لفظ الخ لان
الصدق في المفردات معناه الحمل اى الاخبار وفي الجمل معناه عدم التناقض (قوله
على الزاي الخ) اى مسماه (قوله الى آخرها) متعلق بمحذوف أى وانتهى في العد الى
آخرها (قوله من كلمتين) اى فأكثر ولا يرد ان في قائم ضميرا مستترا (قوله لم تكن
عند السامع) مبني على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة (قوله ويصدق
على زيد قائم انه مقصود) أى كما يصدق عليه أنه وضع عربي وانما اقتصر على ما ذكر

ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد وعمرو والاعداد المسرودة نحو واحد اثنان الى آخرها وقيل لا حاجة الى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد اذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الامركبا ويخرج بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الاضافي كعبد الله والمزجي كبعلبك والتقييدي كالحيوان الناطق والاسنادي المتوقف على غيره نحو ان قام زيد والمعلوم للمخاطب نحو السماء فوقنا والمجعول علما نحو برق نحره ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الاول ما ليس بعربي كالاعجمي والمفيد بالعقل كافادة حياة المتكلم من وراء جدار ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض الطيور وما اشبه ذلك *
ولما كان كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر أجزاء الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا

لان مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم (قوله المسرودة) اى الخالية من الاسناد بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله والمعلوم للمخاطب) قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله فى الكلام النحوى (قوله والمجعول علما) أى والاسناد المجعول علما وانما قيده بجعله علما لانه اذا لم يكن علما كان كلاما (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذفه (قوله والمفيد بالعقل كافادة) أى المفيد بواسطة العقل فقط كذى افادة حياة الخ أى ككلام ذى افادة حياة الخ او المراد وافادة المفيد بالعقل كافادة الخ فلا بد من حذف مضاف من الاول أو من الثاني ليصح التمثيل ثم ان اضافة افادة الى حياة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى افادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار أى أو نحوه من كل ساتر وهو من ذكر الخاص وارادة العام والمراد أن هذا لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة أى افادة حياة المتكلم وان سمى كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذى طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل فقط لاجل قوله من وراء جدار والا فلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن افادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر (قوله ويخرج على التفسير الثاني الخ) تقدم ضعفه (قوله على لسانه) أى منه (قوله ومحاكاة بعض الطيور) يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله أى محاكاة بعض الطيور الالفاظ التى علمها الغير اياها كما لو علم انسان طائرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لانه لم يقصد الافادة وانما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل أنه من اضافة المصدر لمفعوله أى محاكاة الانسان بعض الطيور الذى ينطق بما يفيد قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا (قوله وما أشبه ذلك) اى اشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه أى وما أشبهه من كل ما ليس مقصودا فى نفسه كجملة الصلة (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المتن وقوله لا بد له اى لا فراق له من أجزاء اى اثنين فأكثر فأراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يرد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام الذى نحن فيه (قوله احتاج) جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت ظرفا بمعنى حين او اذ على الخلاف (قوله معبرا) حال من فاعل احتاج وقوله عنها أى عن الاجزاء وقوله مجازا حال من الاقسام اى حال كون الاقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقى وهو الجزئيات ومعنى ذلك أن المتن عبر عن

الاجزاء الاقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الاجزاء على سبيل المجاز حيث قال واقسامه ولم يقل واجزاؤه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصرحة واجراؤها أن يقال شبهت الاجزاء بالاقسام بجامع الاندراج فان الاجزاء مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الاقسام واستعمل في المشبه وهو الاجزاء (قوله فقال) عطف على مصرا بتأويله بالفعل أي عبر فقال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا ٭ وعكسا استعمل تجده سهلا

(قوله اي اجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) اي بجملتها لا من جميعها وكلها أشار بهذا الى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة اجزاء وهو أن يقال ان اجزاء الشئ لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة اجزاء وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد الا لو اريد بالاجزاء الاجزاء الحقيقية ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الاجزاء العرفية اي التي اشتهر اطلاق الاجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزئه الا ترى أنه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل اجزاء لزيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الاجزاء حتى تكون هذه اشياء لانها اجزاء الكلام انه يتركب من جملتها وصدق بتركبه من كلها نحو هل زيد قائم ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم اي تقسيم الكلام الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى اجزائه اي اجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة ولا يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من المغايرة فان الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وذلك كله بناء على أن الضمير في واقسامه يرجع الى الكلام وهو الظاهر ويصح أن يرجع الى اللفظ لا بقيد المركب ما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكلي الى جزئياته لوجود ضابطه حينئذ وهو صحة الاخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الخ وتكون الاقسام مستعملة في معناها الحقيقي وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم لذي أشار الشارح الى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لان ذلك مبني على أن الضمير راجع للكلام هذا ايضاح مراد الشارح

كما فصل الرحماني في جملة فقال (واقسامه) اي اجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها (ثلاثة) لا رابع لها بالاجماع

وما فى الحاشية (قوله لمن زاد) اى لزيادة من زاد الخ فهو على حذف مضاف
وعدم الالتفات الى هذا القول وابطاله من وجهين الاول انه بعد انعقاد الاجماع
على انه لا رابع وخرق الاجماع ممتنع بناء على أن اجماع النحاة فى الامور اللغوية معتبر
يتعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلماء تردد فيه والثانى أن مازاده داخل
فى اول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن
حقيقة الثلاثة (قوله خالفة) بكسر اللام من الخلافة أى سماه خليفة لا من
المخالفة (قوله وعنى بذلك) أى أراد بذلك الرابع اسم الفعل أى اسم فعل من
الافعال فاسم الفعل فى كلام الشارح مفرد مضاف فيعم سائر اسماء الافعال وان كان
الذى مثل له اسم فعل الامر لان المثال لا يخصص (قوله فانه خالف عن اسكت)
أى خليفة عن لفظه فى افادة ما يفيده وفى هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبنى
على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والمختار عند المحققين انه وضع للدلالة على المعنى
المصدرى وهو السكوت فى صه ثم استعمل فى معنى الفعل مجازا (قوله اسم) أى
وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصلح الاخبار بالواحد عن
الثلاثة أو التقدير أولها اسم الخ وهذا بالنظر لما أعربه الشارح من تقدير المبتدا اعنى
قوله وهذه الثلاثة أما بقطع النظر عنه وابقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل
من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) تقسيمه الى هذه الثلاثة
ليشاكل ما صنعه فى الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والا فالاسم
قسمان فقط لان المبهم من المظهر (قوله نحو هذا) أى والذى وليس المبهم غير
اسم الاشارة والموصول (قوله جاء) أى وضع لمعنى ففى ذلك وصف الشئ
بوصف ناقله لان المجئ لا يتصف به الحرف بل ناقله اى واضعه (قوله لمعنى) أصله
معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وجملة قوله جاء لمعنى فى محل نصب حال
من حرف لانه علم على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها فقط هذا هو الظاهر
(قوله نحو هل) أى فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد
قائم ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل فى حيزها فان كان فى حيزها فعل
اختصت به ومن ثم ذكروا فى باب الاشتغال أن نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف
يفسره المذكور وفى نحو هل زيدا رأيته مفعول فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير
هل رأيت زيدا رأيته (قوله اذا كانت اجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجى

ولا التفات لمن زاد رابعا وسماه
خالفة وعنى بذلك اسم الفعل
نحو صه فانه خالف عن اسكت
وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة
اقسام مضمر نحو أنا ومظهر كزيد
ومبهم نحو هذا (وفعل) وهو
ثلاثة اقسام ايضا ماض كضرب
ومضارع كيضرب وامر كاضرب
(وحرف جاء لمعنى) وهو على
ثلاثة اقسام ايضا حرف مشترك
بين الاسماء والافعال نحو هل
وبل وحرف مختص بالاسماء
نحو فى وحرف مختص بالافعال
نحو لم واحترز بقوله جاء لمعنى
من حروف التهجى اذا كانت
اجزاء كلمة

من زيد مثلا انما هي ز ى د واما زاى وياء ودال فهذه أسماء تلك الحروف وان حروف التهجى المذكورة لامعنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالمثال المتقدم أولا كب ت ث الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز عنها اذا كانت اجزاء كلمة لاقتضائه انها اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع انه ليس كذلك وأيضا الذى احترز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء وهي مسمياتها ويجاب عن الشارح بانه أراد حروف التهجى الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الاسماء من اطلاق اسم المدلول على الدال في الثاني فالتقييد بقوله اذا كانت اجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظور فيه للمجازية فالاعتراض مبني على ان المراد الحقيقية والحاصل أن الحروف على ثلاثة اقسام الاول حروف المعاني كمن وعن وهي قسيم الاسماء والافعال في قوله وحرف جاء لمعنى الثاني حروف التهجى وهي مسميات الف با الخ وتسمى حروف المباني الثالث اسماء مسميات الحروف وهي أسماء حقيقة لقبولها علامات الاسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجى الا مجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه هي التي اطلق عليها الشارح حروف التهجى فساغ له الاحتراز عنها بقوله اذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ فالاحتراز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجى الحقيقية وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات أما المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخلة في أول الثلاثة وهو الاسم هذا ايضاح ما في الحاشية (قوله كزاى زيد الخ) لابد من تقدير مضاف اى كمسميات الخ لان غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو انما مثل بأسمائها (قوله لامطلقا) اى لم يحترز من حروف التهجى المطلق سواء كانت اجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا وهي المجازية (قوله اذا لم تكن كذلك) اى اجزاء كلمة (قوله اسم جه) اى اسم مسماه جه (قوله كتبت جيما وهذه الجيم أحسن من جيمك) فالدليل على انها اسماء دخول التنوين في الاول وال على الثاني ومن والاضافة على الثالث (قوله وكذا الباقى) اى باقى الحروف نحو كتبت دالا وهذه الدال أحسن من دالك (قوله واذا اردت الخ) اشارة الى ان قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لانها تفصح عن الشرط المقدر فهي رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر (قوله فالاسم) اى افراده والمراد بعضها لاكلها اذ من الاسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كنزال ونزالك وليس المراد حقيقته وماهيته

كزاى زيد وبائه وداله لامطلقا لان حروف التهجى اذا لم تكن كذلك كانت اسماء لمعان فجيم مثلا اسم جه والدليل على انها اسم قبولها العلامات الاسم نحو كتبت جيما وهذه الجيم احسن من جيمك وكذا الباقى واذا اردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف (فالاسم)

لصدقه بفرد واحد (قوله المتقدم) فيه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الذكرى لتقدم معهودها ذكرا فى قوله اسم والقاعدة أن النكرة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى وبذلك ظهر حكمة تجريد الثلاثة من أل فى قوله وأقسامه اسم وفعل وحرف وتحليتها بها فى قوله فالاسم الخ (قوله بالخفض) عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض خاص بالاسماء وهو مقابل للجزم فى الافعال وانما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا هو فان قيل كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدى بخلاف الخفض ثم اعلم أن الاسم فى اللغة كل ما أبان عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالحرف اذ الغالب أن المعنى اللغوى أعم من الاصطلاحى وفى الاصطلاح كلمة دلت على معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى فى نفسها اى بلا واسطة يخرج الحرف اذ دلالته على معنى فى غيره وقولنا ولم تقترن بزمان وضعا يخرج الفعل اذ لا بد من اقترانه بأحد الازمنة الثلاثة وقولنا وضعا قيد فى القيد مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الافعال كعسى وليس (قوله والخفض) أى لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة وليست أل للعهد لانه لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور ودور أما القصور فلاقتصاره على الكسرة فلم يشمل الياء والفتحة النائبتين عنها وأما الدور فلاخذه المعرف فى التعريف ويجاب عن الاول بأنه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثانى بأنه تعريف لفظى فالمخاطب به من علم الكسرة التى تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم انها تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف لفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم لصحة الاخبار عنه بقوله عبارة والتعاريف ليست للالفاظ وانما هى للمعانى فكان الاولى للشارح أن يقول فى تعريفه على أن الاعراب لفظى وهو نفس الكسرة وما ناب عنها أو يقول على أن الاعراب معنوى وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها هذا ايضاح ما فى الحاشية (قوله عند دخول عامل الخفض) المراد بعامل الخفض الحرف والاسم ولا ثالث لهما

المتقدم فى التقسيم (يعرف) من قسيميه الفعل والحرف (بالخفض) فى آخره والخفض عبارة عن الكسرة التى تحدث عند دخول عامل الخفض ككسر الدال من زيد فى نحو قولك مررت بزيد فزيد اسم

على الاصح ومقابله أن الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة وسيأتي ما في ذلك
ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أى كونه اسما (قوله والتنوين)
الواو بمعنى أو التي لمنع الخلو بمعنى أن الاسم لا يخلو عن أحدهما وقد يجتمعان لا بمعنى
مع لانه تشعر باشتراط اجتماعهما (قوله وهو) أى اصطلاحا وأما لغة فهو مصدر
نونت اى ادخلت نونا فاطلاقه عليها مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق
بالفتح (قوله ساكنة) أى اصالة فلا يرد تحريكها العارض نحو محظورا انظر (قوله
تتبع آخر الاسم) فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه
علامة له وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذا في تعريفه وقد
يقال الجهة منفكة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلم تتوقف معرفته
أى الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو حكما كدال يد
وباضافة آخر الى الاسم خرج نون التوكيد في نحو لنسفعن لانها في آخر الفعل ولهذا
لم يحتج الى زيادة قول بعضهم في التعريف لغير توكيد (قوله وتفارقه في الخط)
أى في غالب الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد أنه يرسم الفا في حالة النصب (قوله
استغناء عنها) علة لقوله تفارقه في الخط أى للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو
من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشكلة الثانية أما الاولى فهي لبيان
الاعراب واعترض هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل فالاولى قول الرضي وانما
لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا
(قوله نحو زيد ورجل وصه ومسلمات) أشار بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين
الخاصة بالاسم وهي اربعة * الاول تنوين التمكين ويقال له تنوين التمكن وتنوين
الامكنية وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم وفائدته
الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل ان تنوين رجل تنوين تنكير ورد بانه معرب
وتنوين التنكير كما سيأتي لا يدخل الا على المبنيات * الثاني تنوين التنكير من اضافة
الدال للمدلول وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون
منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فهو يدل على ان ما لحقه اريد به غير معين ويقع
سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه
وعمرويه ونفطويه تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا مسمى بسيبويه وايه

ويعرف ذلك بكسر آخره
(والتنوين) وهو نون
ساكنة تتبع آخر الاسم
في اللفظ وتفارقه في الخط
استغناء عنه بتكرار الشكلة
عند الضبط بالقلم نحو زيد
ورجل وصه ومسلمات
وحينئذ فهذه اسماء لوجود
التنوين في آخرها

بكسر الهمزة بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا أردت
شيئاً ما اسمه سيبويه أو أردت استزادة من حديث ما أى حديث كان نونتهما
فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف بأل
العهدية وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر أى مدلوله وهو الحدث وهو
الصحيح كما تقدم وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات كذا
فى الحاشية وقوله لان جميع الافعال نكرات كذا فى التصريح أيضا واعترضه محشيه
الرودانى بأنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه
لفظ مخصوص فلا يشك فى انه علم له أى علم شخصى وانما كان علما شخصيا لان
اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية
اه من الحفنى على الاشمونى قال فى الحاشية وفى كلام بعضهم انه اذا قدر أى اسم
الفعل معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما فى اسامة واذا قدر نكرة كان
لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد بتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس
فصح ذلك وان كان مدلوله فعلا اه وقوله لمعقولية الفعل الخ أى للفعل من حيث
حصوله فى العقل من غير اعتبار التلفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل
معرفة ونكرة على القول بأن مدلوله لفظ الفعل * الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق
لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمى بذلك لانهم جعلوه فى مقابلة النون
فى جمع المذكر السالم فان الالف والتاء فى جمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء فى جمع
المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اضافة او افراد فزيد التنوين
لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزم أن فى الفرع زيادة
بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع
المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل فى الاعراب الحركات والحروف
نوائب عنها كما سيأتى * الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام * الاول عوض
عن جملة أو جمل وهو اللاحق لاذ عوضا عما تضاف اليه فى نحو يومئذ وحينئذ
والاصل يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذفت الجملة وجئ بالتنوين عوضا عنها
اختصارا فالتقى ساكنان اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين
والاضافة فى ذلك من اضافة الاعم الذى هو يوم او حين للاخص الذى هو وقت اذ
كان كذا وكذا الثانى عوض عن كلمة وهو تنوين كل فى نحو قوله تعالى قل كل يعمل

على شاكلة أى كل انسان وتنوين نفس فى نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض أى على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الآخر على وزن فواعل نحو جوار وغواش وفواص فى حالتى الرفع والجر بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فأصله جوارى بالضم أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة او الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجدت صيغة منتهى الجموع الاقصى تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكن فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لتنقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى أن منع الصرف مقدم على الاعلال قال كما تشهد به لغة من اثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر وانما كانت الفتحة فى حالة الجر نفيله لنيابتها عن ثقل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وهى الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجى وقيل هو مثله ايضا عوض عن حرف بأن يقال استثقلت الضمة على الياء ثم وجد فى آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها وداخل مع أل والاضافة فى الرفع والجر سقد براعرابه ابتداء الا فاذا خلا من أل والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة (قوله ودخول الالف واللام) الاولى ودخول أل ليكون جاريا على القاعدة من أن الكلمة التى على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام وأسماء الاشارة والضمائر ويجاب بأن المراد أن الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه وبأن هذه علامة ولا ينعكس كما ثم لا فرق فى أل بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها ام فى لغة حمير ولا يرد دخول أل الموصولة على المضارع فى قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته لانه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية فى قولهم أل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله فى اوله) تفسير لعليه أو بدل منه (قوله ودخول حروف الخفض) بمعناه

(ودخول الالف واللام) عليه فى اوله نحو الرجل والغلام فالرجل والغلام اسمان لدخول الالف واللام عليهما فى اولهما (و) دخول (حروف الخفض) عليه

المضاف الذى هو لفظ دخول على أن حروف الخفض معطوفة على الالف واللام (قوله فى اوله) اى على اوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول او مؤولا نحو عجبت من أن تقوم وسواء كان مدخولها الذى هو الاسم مذكورا كما مثل او مقدرا نحو والله ماليلى بنام صاحبه لان مدخول حرف الجر اسم تقديرا أى بليل مقول فيه نام صاحبه (قوله وعكس الترتيب الطبيعى) المراد بالترتيب الطبيعى هنا أن يتكلم اوّلا على مايدخل فى الاول وآخرا على مايدخل فى الآخر والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا فتكلم أوّلا على مايدخل فى الآخر وآخرا على مايدخل فى الاوّل وعذره طول الكلام على حروف الخفض لانّ عادتهم تقديم مايقل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون المراد بالترتيب الطبيعى ماتقدم سقط ما يقال ان الترتيب الطبيعى هو أن يكون وجود الثانى متوقفا على وجود الاول ويكون الاول علة للثانى كتوقف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك (قوله وعطف العلامات) فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة أن الاولى ليست معطوفة (قوله اشعارا) فيه انه لا اشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك (قوله وقد لا يجامع الخ) هذا يغنى عنه قوله فى الجملة وأتى به للايضاح (قوله كالالف واللام مع التنوين) لانه يكون للتنكير وهى تكون للتعريف ولا يجتمعان فى مادّة واحدة لتضادّهما وكذا التنوين مع الاضافة لانه يؤذن بالانفصال وهى تؤذن بالاتصال وما أحسن قول بعضهم

كأنى تنوين وأنت اضافة * فاين ترانى لا تحل مكانيا

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أى قال ذلك ثم استطرد والاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة لانّ محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكرت هنا لمناسبة انها من خواص الاسم وفى كون ذلك استطرادا وقفة لانه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكان قائلا يقول له وما هى حروف الخفض فقال من الخ (قوله من) أى وما عطف عليها فسقط ما يقال انه أخبر بالمفرد الذى هو من عن الجمع الذى هو حروف لانه مرجع هى ولا يقال إن من حرف وهو لا يقع مبتدأ ولا خبرا لانّ المراد لفظها والحرف اذا اريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه (قوله الابتداء) أى زمانا كسرت من يوم الخميس الى يوم الجمعة أو مكانا كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية فى قولهم لابتداء الغاية

فى اوله أيضا نحو من الرسول فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه فى اوله وهو من وحاصل ما ذكره من علامات الاسم أربع اثنتان تلحقان الاسم فى آخره وهما الخفض والتنوين واثنتان تدخلان عليه فى اوله وهما الالف واللام وحروف الخفض وعكس الترتيب الطبيعى لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع اشعارا بان بعضها قد يجامع بعضا فى الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الالف واللام وقد لا يجامع كالالف واللام مع التنوين ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال (وهى) أى حروف الخفض (من) بكسر الميم ومن معانيها الابتداء

(والى) ومن معانيها الانتهاء ومثاله ماسرت من البصرة الى الكوفة فالبصرة والكوفة اسمان لدخول حرف الخفض عليهما وهو من فى الاول والى فى الثانى (وعن) ومن معانيها المجاوزة نحو رميت السهم عن القوس فالقوس اسم لدخول عن عليه (وعلى) ومن معانيها الاستعلا نحو صعدت على الجبل فالجبل اسم لدخول على عليه (وفى) ومن معانيها الظرفية نحو الماء فى الكوز فالكوز اسم لدخول فى عليه (ورب) بضم الراء ومن معانيها التقليل نحو رب رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب عليه

المسافة من اطلاق الجزء وارادة الكل (قوله ومن معانيها الانتهاء) اى انتهاء الغاية اى المسافة المخصوصة من زمان أو مكان (قوله المجاوزة) هى لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحا بعد شئ عن المجرور بها بواسطة ايجاد مصدر الفعل المعدى بها اى الذى قبلها وتكون حقيقة فى الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازا فى المعانى نحو أخذت العلم عن زيد (قوله رميت السهم عن القوس) اى باعدت السهم عن القوس بسبب الرمى وهذا مثال للمجاوزة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيد أى باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى خلق فيك علما بواسطة اخذك عنه كما خلق فيه العلم فكأن العلم الحاصل لك تجاوز منه اليك والمعنى فى رضى الله عنهم أن الرضى كأنه لما عمهم وفاض تجاوز عنهم كالماء اذا ملأ مكانه تجاوز منه الى غيره (قوله الاستعلاء) اى العلو فالسين والتاء زائدتان والمعنى أن من معانيها أن شيئا علا وتفوق على المجرور بها حقيقة كمثال الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازا نحو عليه دين (قوله الظرفية) هى حلول شئ فى شئ وهى حقيقة فى الاجسام وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز كمثال الشارح ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو احدهما مثال ما فقدا فيه معا النجاة فى الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم فى صدر زيد ومثال عكسه زيد فى البرية (قوله بضم الراء) أى وفتح الباء مشددة أو مخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا (قوله ومن معانيها التقليل) أى على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم توضع لواحد منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه فى التعبير بقوله ومن معانيها نظر لاقتضائه نسبة المعنى اليها وقد أشار للشئ ورفيها مع شروطها بعضهم بقوله

خليلى للتكثير رب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل
وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتنكير مجرور بها هكذا نقل

وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملها فعلا ماضيا لانها فى جواب ماض منفى اما ظاهرا أو مقدرا كقولك رب رجل كريم لقيته جوابا لمن قال ما لقيت رجلا كريما أى لا تنكر لقاء الكرام بالمرة فانى لقيت منهم قليلا ولهذا لا يجوز رب رجل اضربه وهى تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك وحذفت رب فجرت بعد بل الخ وباشتراط تنكير

(والباء) الموحدة ومن معانيها التعدية نحو مررت بالوادى فالوادى اسم لدخول الباء عليه (والكاف) ومن معانيها التشبيه نحو زيد كالبدر فالبدر اسم لدخول الكاف عليه (واللام) ومن معانيها الملك نحو المال للخليفة فالخليفة اسم لدخول اللام عليه (وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين وحروف القسم من حروف الخفض ولكن سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به

مجرورها يعلم انها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط ان يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا ابدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى المراد نحو ربه رجلا ربه امرأة ربه رجلين ربه امرأتين ربه رجالا ربه نساء ثم ان رب حرف شبيه بالزائد وفرع عليه ابن هشام فى المغنى أن محل مجرورها فى نحو رب رجل عندى رفع بالابتداء وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما فى هذا لقيته وزيدا ضربته (قوله التعدية) اعلم أن باء التعدية تسمى باء النقل أيضا وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء مثال ذلك ذهبت بزيد بمعنى اذهبته أى صيرته ذاهبا وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل للاسم فمشتركة بين احرف الجر التى ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد والاولى حمل التعدية فى كلام الشارح على الاولى حتى تتميز الباء بها عن سائر الحروف لكن يعكر عليه المثال وهو قوله مررت بالوادى فانه محتمل للتعدية العامة اعنى المشتركة بينها وبين حروف الجر لانه يحتمل أن الباء فيه بمعنى فى وأن تكون للالصاق وأن تكون للتعدية الخاصة أى صيرت الوادى ممرورا به لكن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين وكان الاولى للشارح أن يذكر بدل التعدية الالصاق لانه الاصل فى معانى الباء ولم يذكر لها سيبويه غيره وهو حقيقى نحو به داء أى التصق به داء ومجازى نحو مررت بزيد أى التصق مرورى بمكان يقرب منه فكأنه التصق به (قوله التشبيه) هو فى اللغة مصدر شبه الشئ بالشئ اذا جعله شبهه قال تعالى ولكن شبه لهم أى ألقى لهم شبهه على غيره وفى الاصطلاح إلحاق ناقص فى الشرف او فى الخسة بكامل فيهما وقد مثل الشارح لالحاق الناقص فى الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كالبدر ومثال الحاق الناقص فى الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة اكمل من زيد فيها (قوله ومن معانيها الملك) بكسر الميم واسكان اللام وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على من يملك نحو المال للخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على ما لا يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين معنى وذات نحو الحمد لله (قوله للخليفة) بالفاء الذى يخلف غيره فعيلة بمعنى فاعل او الذى استخلفه غيره فعيلة بمعنى مفعول (قوله والسين) أى وفتح السين (قوله بمعنى اليمين أى الحلف (قوله وحروف القسم من حروف الخفض) أشار به الى أن

(وهى) ثلاثة (الواو) وتختص بالظاهر نحو والله والطور (والباء) الموحدة وتدخل على الظاهر نحو بالله وعلى المضمر نحو بك لأفعلن (والتاء) المثناة فوق وتختص بلفظ الجلالة غالبا نحو تالله وأصلها الواو وقد تبدل هاء نحو ها الله لافعلن وقد تخلفها اللام نحو لله لا يؤخر الاجل (والفعل)

قوله المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل ان يكون مجرورا عطفا على الالف واللام أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام ونكتته اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله ثلاثة) أشار به الى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يقال أخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع (قوله الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر استعمالا من أصلها أى الباء والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وهذه الشروط فى التاء المثناة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كتالله وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة وهو شاذ وأما الموحدة فلا يشترط فيها شئ من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هى فيه بقوله

فى ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال أقسم
وهذه الشروط فى التاء وزد * تخصيصها بالله والباء عمم - اه

وكان الاولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها وكونها اعم الحروف لانه لا يشترط فيها شئ لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنة وان كانت الباء أصلا (قوله وقد تبدل هاء) اى تبدل التاء على قلة هاء (قوله ها الله) بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف وحذفها (قوله لله لا يؤخر الاجل) بكسر اللام ونقل فتحها اى مع جميع المظهرات والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر يصح أن يكون مبنيا للفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود الى الله ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والاجل نائب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب (قوله والفعل الخ) هو لغة الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بزمان وضعا فكلمة بمنزلة الجنس وخرج بقوله دلت على معنى فى نفسها الحرف وخرج بقوله واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله وضعا اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب وخرج أيضا أسماء الافعال كهيهات فان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها اما موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب

اليه بعضهم واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالبا فى معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى وليس ونعم وبئس مما هو فعل ويدل على الزمان فى الاصل وعدم دلالته عليه عارض لكونه أشبه الحرف فى الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك والمراد بالوضع ما يشمل التقديرى لانه لم يثبت فى عسى وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهى تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجاله فى نظم أخواته فان قلت هذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله فى الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلنا يكفى فى هذا توهم العقل للزمان (قوله بكسر الفاء) احترازا عن مفتوحها فانه مصدر وأما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والا فهما فى اللغة مصدران لفعل يفعل (قوله بقد) أى بقبوله دخول قد الحرفية عليه وهى المفهومة عند الاطلاق فتقييد الشارح لها لبيان الواقع والا فهى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد يدفع الايراد اذا دل عليه دليل والدليل هنا نصراف الاسم اليها عند الاطلاق (قوله وتدخل على الماضى) أى للتحقيق فى غالب الاحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون ولتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أى للتقليل إما فى وقوع الفعل ولا يكون الا فى غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل و إما فى متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون فى القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى من الاحوال أى ما أنتم عليه أقل معلوماته فقد أفادت فى هذا المثال التحقيق والتقليل معا لكن الاول باعتبار الفعل والثانى باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها (قوله نحو قد) بسكون الدال أى حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول قد زيد درهم برفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفى فترفع الفاعل وتنصب المفعول تقول قد زيدا درهم أى يكفيه درهم وبوصف الاضافة بالمانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع انها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف وحاصل الجواب

بكسر الفاء (يعرف) من قسيميه الاسم والحرف (بقد) الحرفية وتدخل على الماضى نحو قد قام وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية فانها مختصة بالاسماء لانها بمعنى حسب نحو قد زيد درهم

أن الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب (قوله والسين) أل للعهد الذهني أى السين المعهودة عند النحاة وهى سين الاستقبال التى معناها التنفيس فخرج السين الهجائية وسين الصيرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هى كلمة تنفيس كالسين الا انها تدل على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهى أكثر تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تأخير الفعل فى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال نفسته أى وسعته ونفست له أى وسعت له وانما لم يعرف المصنف سوف بأل كما عرف السين لان سوف أريد بها لفظها والكلمة اذا أريد بها لفظها صارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها أل الا سماعا اذ يمتنع اجتماع أداتى تعريف على معرف واحد وهو مبنى على الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته س فغيرت الى سين وجعلت اسما وصار معربا فدخول أل فاعرب (قوله وتاء التأنيث) أى الدالة على تأنيث المسند اليه أى كونه مؤنثا فاعلا كان أو نائبا عنه أو اسم كان فخرجت تاء ربت وثمت اذا سكنا لانها فيهما لتأنيث اللفظ (قوله الساكنة) أى اصالة فلا يضر تحريكها العارض نحو قالت اخرج قالتا أتينا طائعين فخرجت المتحركة اصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت بالاسم كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كلا قوة وربت وثمة وهند واعلم أن ما ذكره المصنف من علامات الماضى والمضارع فقط وهى ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الا على المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم ولا تدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيدا يعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضى وهو تاء التأنيث الساكنة اصالة ولم يذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة كاضربى أو نون التوكيد كاضربن ولعل تركه لها اما على المبتدى بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت أو لانه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بان الفعل قسمان ماض ومضارع والامر مقتطعة من المضارع (قوله والحرف) هو لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى فى غيره ولم يكن أحد جزأى الجملة فقولنا ما دل

(والسين وسوف) ويختصان بالمضارع نحو سيقوم وسوف يقوم فيقوم فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه (وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضى نحو قامت (والحرف) يعرف بانه

على

على معنى فى غيره معناه انه يشترط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة مثلا فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد الابذكر البصرة الاترى انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده وبذلك يخرج الاسم والفعل فانهما يدلان على معنى فى انفسهما فانه يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضى من الصيغة وبقولنا ولم يكن احد جزأى الجملة يندفع ايراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على معنى فى غيره وهو الصلة الا انه يكون احد جزأى الجملة نحو أعجبنى الذى قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها الاترى انك اذا قلت من أبوك فقد دلت من على معنى فى غيرها وهو الاستفهام عن الاب (قوله مالا يصلح الخ) أى كلمة لا يصلح معها الخ وبايقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة فانها يصدق عليها قوله مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تأنيث الضمير فى معه الا انه ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان اريد بدليل الاسم والفعل خصوص ماذكره فقط ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ماذكره وليست بحرف وأن اريد ماذكره ومالم يذكره فهو حوالة على مجهول أجيب بأن لنا أن نختار الاول وغاية مايلزم كون هذا التعريف تعريفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز فى الجملة ولنا أن نختار الثانى ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالافادة والموقف يبين له مالم يذكره المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد الذكرى وعلى الثانى تكون للاستغراق وكان الاولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالته قطعية والعلامة دلالتها ظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحية المنفية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام فى مبحث الالفاظ وهذا أمر لغوى لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أو أل او سوف مثلا على الباء اورب مثلا (قوله ولا دليل الفعل) عطف بالواو دون أو ليفيد اشتراط المعية فى النفى وأعاد حرف النفى للتنصيص على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها لا تفيدها نصا الاترى انك لو قلت ما جاءنى زيد وعمرو كان ظاهرا فى انتفاء مجيئهما معا محتملا لانتفاء مجئ أحدهما فاذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو كان نصا فى انتفاء مجيئهما

(مالا يصلح معه دليل الاسم) أى ما يعرف به الاسم من الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف الخفض (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) اى ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة

معا (قوله فعدم صلاحيته) استشكل بأن العدمى لا يكون علامة للوجودى
واجيب بأن العدمى قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم
مقيد وهو يكون علامة له وما هنا من الثانى لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال
لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية
دون العكس لانهما أشرف منه والوجودى أشرف من العدمى فأعطى الاشرف
للاشرف والاخس للاخس (قوله بالكلية) أى لا من اسفلها ولا من فوقها

(باب الاعراب)

هذه ترجمة وهى كلمتان ثانيتهما وهى الاعراب مجرورة لا غير وأما الاولى وهى لفظة
باب فيجوز فيها الرفع والنصب فالرفع على انه خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا باب
الاعراب أو على انه مبتدا حذف خبره تقديره باب الاعراب هذا محله واذا دار
الامر بين هذين التقديرين قيل الاول اولى لان الخبر محط الفائدة فالاولى بالحذف
المبتدا وقيل الثانى هو الاولى لان المبتدا مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر اولى
بالحذف وأما النصب فعلى انه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ وتعلم باب الاعراب
ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل
محذوفا على الاصح وأما الجر بحرف محذوف تقديره انظر فى باب الاعراب فمنعه
الجمهور لان الجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا وأولى الكل الرفع لان فيه ابقاء احد ركنى
الاسناد ويليه النصب وأضعفها الجر لما تقدم والباب لغة ما يدخل منه الى غيره
واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن
اسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها
على معان مخصوصة واضافته الى الاعراب من اضافة الدال للمدلول أى باب دال
على الاعراب أى على حقيقته وأقسامه لانه تكلم عليهما فيه فتكلم على الاول
بقوله تغيير الخ وعلى الثانى بقوله وأقسامه أربعة الخ والاعراب فى اللغة له
معان كثيرة المناسب منها هنا الابانة والتغيير لظهور نقله فى الاصطلاح عنهما لان
الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف وأما فى الاصطلاح
ففيه مذهبان أحدهما انه لفظى أى نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما
وعليه فحده ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف او سكون أو حذف

فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء المعجمة نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكلية (باب الاعراب)

أى شئ جئ به لبيان الامر الذى يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البناء فحده ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه وعليه فحده ما قاله المصنف تغيير الخ ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفتى ونحوه والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ويعلم من تعريف الاعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبنى (قوله بكسر الهمزة) احترازا من الاعراب بفتحها وهو اسم لسكان البوادى (قوله فى اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذهب الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بأنه يقتضى أن التغير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف وليس كذلك (قوله تغيير الخ) اعترض بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الاعراب الذى يتصف به اللفظ فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدأ وأجيب بأن المراد بالتغيير أثره وهو التغير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر من اطلاق اسم السبب على المسبب وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به الى أن المتغير انما هو صفة أواخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور لانه لا يشمل تغير ذات الاواخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما فى المثنى والجمع حال النصب والجر أو حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو صار الشيئين بعدما كانا الشئ واحد لانهما صارا علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعدما كانا للاول فقط وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغير الصفة بأن تبدل حركة بحركة اخرى حقيقة كما فى زيد حال نصبه وجره أو حكما كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه انما قيد بالاحوال نظرا الى أن الاصل فى الاعراب أن يكون بالحركات (قوله أواخر الكلم لاختلاف العوامل) اعترض بأن الاواخر جمع وأقله ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الاعراب الا بتغير ثلاثة أواخر والامر بخلافه وأجيب بأن الاضافة للجنس وهى تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق بالواحد وبالاكثر واعترض أيضا بأن الكلم اسم جنس جمعى أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل فى التعريف تغير آخر كلمة واحدة أو كلمتين وأجيب بأن لامه للجنس فالمراد جنس

بكسر الهمزة (الاعراب) فى اصطلاح من يقول انه معنوى (هو تغيير) أحوال (أواخر الكلم)

الكلم واعترض أيضا بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه وأجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه وارد على قول الشارح أحوال وجوابه أن الاضافة للجنس وتقييده بالاواخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز ولا يقال ما خرج به يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغير بسبب العوامل لا يكون الا في الاواخر ولك أن تجعله للاحتراز من الاوائل والاواسط كتغيير التكسير والتصغير في قولك في زيد زييد وزيود ولا يضر خروج ذلك بما بعده لان هذا سابق وقع في مركزه والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه (قوله حقيقة أو حكما) حالان من أواخر يعني أن آخر الكلمة قد يكون آخرا حقيقة بأن لم يحذف منها شئ كدال زيد وقد يكون آخرا حكما بأن يحذف منها آخرها كيد ودم فان أصلهما يدى ودمى حذفت الياء وجعلت الدال والميم في حكم الآخر بأن صارتا محل الاعراب وكالافعال الخمسة نحو يفعلان فان علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع انها ليست آخرا ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلته منزلة الآخر (قوله تصيره مرفوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي أن المرفوع او المنصوب أو المخفوض هو نفس الآخر وليس كذلك فان الذي يوصف بأحد هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها وأما الآخر فهو محل ظهوره ويجاب بأن الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها وهو من اطلاق الجزء وارادة الكل ثم ان قوله مرفوعا الخ فيه قصور لانه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع انه داخل في الكلام كما سيذكره بعد ويجاب بأنه اقتصر في البيان على اعراب الاسم لشرفه وقوله بعد أن كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى أحد هذه الثلاثة على البدل ولم يعتبر الانتقال من أحدها الى الآخر وهذا تحكم ويجاب بأن الانتقال من احدها الى الآخر يعلم انه اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال من الوقف يسمى اعرابا فبالاولى الانتقال من حالة من حالة الاعراب الى اخرى (قوله بعد ان كان موقوفا) أي ساكنا لا متحركا بحركة اعراب ولا بناء (قوله هنا) أي في تعريف الاعراب (قوله الاسم المتمكن) أي المعرب سواء كان أمكن أي منصرفا كزيد أو غير أمكن أي غير منصرف كأحمد (قوله نون الاناث) أي نون النسوة والمراد النون الموضوعة لهن وان استعملت في الذكور كما في قوله في صفة اللصوص

حقيقة كآخر زيد او حكما كآخر يد ودم والمراد بتغير الآخر تصييره مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا بعد ان كان موقوفا قبل التركيب والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نون الاناث

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله ولم تباشره نون التوكيد) أى لفظا وتقديرا فالم تباشره نحو لتبلون ولتصدنك فهما من المعرب (قوله على انه علة له) أى علة لوجوده وتسميته اعرابا فمتى وجد اختلاف العامل وجد التغير ومتى انعدم الاختلاف انعدم التغير وأورد عليه انه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغير كما فى ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف العامل كما فى المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه من اوجه الاعراب وأجيب عن الاول بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها فى العمل وهى فى ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا لم يختلف عملها الا انه واحد وهو النصب فاذا لم يتغير الآخر فاختلافها فى العمل يلزمه تغير الآخر وعن الثانى بأن المراد باختلاف العوامل احتلافها ولو من العدم الى الوجود وهذا غير ماذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية أقول هذا لا ينافى ما فى الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز فى التعاقب الذى فيه بأن يراد به ما يشمل الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب وارادة اللازم وهو الوجود بعد العدم فتأمل بانصاف وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الآخر لا بسبب بحيث اذا فتحت بعضها أو بسبب آخر كالتغير بسبب الاتباع كالحمد لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعرابا (قوله الداخلة عليها) صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمعا لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل والضمير فى عليها راجع الى الكلم والكلم اسم جنس جمعى يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث والتذكير أحسن (قوله واحدا بعد واحد) منصوب على انه مفعول مطلق أى دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال أى حال كونها مترتبة فى الدخول فلا يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة (قوله جمع عامل) وانما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على فواعل لان محل ذلك فى غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فاعلا مستعملا اسما والا ساغ كما هنا فان العامل صار علما بالغلبة لامر مخصوص (قوله والمراد بالعامل) المقام للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع لان التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست للافراد المدلول عليها بالجمع (قوله ما به يتقوم الخ) أى شئ ملفوظ به أو مقدر أو معنوى بسببه يتحصل معنى من المعانى المقتضية اى الطالبة للاعراب أى لبيان الحركات والسكنات (قوله لفظيا) أى ظاهرا أو مقدرا (قوله نحو جاء) أى

ولم تباشره نون التوكيد (لاختلاف العوامل) متعلق بتغيير على انه علة له والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم (الداخلة عليها) واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل والمراد بالعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب سواء كان ذلك العامل لفظيا أو معنويا فالعامل اللفظى نحو جاء

فانه يطلب الفاعل المقتضى للرفع ونحو رأيت فانه يطلب المفعول المقتضى للنصب ونحو الباء فانها تطلب المضاف اليه المقتضى للجر والعامل المعنوى هو الابتداء والتجرد والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والاضافة سواء ظهرت أم حذفت وسواء تقدمت على المعمولات كرأيت زيدا أو تأخرت نحو زيدا رأيت وقول المكودى ان العوامل لا تكون الا قبل المعربات جرى على الاصل الغالب وقول المصنف (لفظا وتقديرا)

جار نحو كرجع وذهب (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصف بالفعل وقوله المقتضى أى الطالب للرفع أى من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع ايراد أن المقتضى للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وانما كانت الفاعلية مقتضية للرفع لانه علامة عليها فافهم وقس عليه ما بعده (قوله فانه) أى رأيت بجملته من الفعل والفاعل على ما هو ظاهر كلامه وهو أحد أقوال أربعة ذكرها الشارح فى شرح التوضيح أصحها أن الفعل وحده هو الذى تطلب المعمول الواقع هو عليه (قوله المقتضى) أى الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مر (قوله فانها تطلب المضاف اليه) المراد بالمضاف اليه هنا المجرور لان أحرف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال الى الاسماء وتوصلها اليها ولا فرق فى المضاف اليه بين الحقيقى كما مثل والحكمى كما فى بحسبك زيد فان الباء فيه وان كانت زائدة حصل بها كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة فلا يقال ان تعريف العامل لم يشملها (قوله المقتضى) أى الطالب للجر أى من حيث الاضافة لا من حيث الذات فلا تغفل (قوله الابتداء) أى فى المبتدأ (قوله والتجرد) أى فى الفعل المضارع (قوله مجيئها لما تقتضيه) أى حصولها وتهيئها فى الكلام وتسلطها عليها اذ دخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله من الفاعلية الخ) بيان لما والباء فيه وفيما بعده باء المصدر فهما مصدران فالفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة أو فى حكم الفاعل فى كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة أو فى حكم المفعول فى كونه فضلة أو مشبها به كما فى اسم ان ولما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم تحتج الى الحاق باء المصدر بها وهى كون الاسم مضافا اليه فكلامه على تقدير اليه (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك ما لو قارنت كالابتداء فى المبتدا نحو زيد قائم (قوله جرى على الاصل الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعنى أن رتبة العوامل التقدم على المعربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا تكون لفظة قبل فى كلامه مستعملة فى حقيقتها ومجازها (قوله وقول المصنف لفظا وتقديرا الخ) اعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدأ وهو بمعنى المقول وقوله لفظا وتقديرا بدل منه

أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أى حكاية كلام المتن (قوله حالان خبر المبتدا وصح الاخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى لانه وان كان مفرد لفظا مثنى معنى لان المقول اثنان قوله لفظا وقوله تقديرا (قوله حالان) و لم يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التغيير ملفوظا اى ملفوظا أثره أو ما يدل عليه وهو علامته من الحركات وما ناب عنها أو تقديرا أى مقدرا أثره أو ما يدل عليه فهما حالان سيديان وبذلك التقرير اندفع ايراد أن التغيير معنى من المعانى وهو لا يكون لفظا ولا تقديرا وفى الحاشية أوجه أخر فى اعراب المتن فراجعها ان شئت (قوله تارة) منصوب على المفعول المطلق نحو ضربته مرة أو على الظرفية اى فى مرة (قوله يكون) أى التغيير اى علامته لما تقدم قريبا وقوله فى اللفظ اى ظاهرة فى اللفظ (قوله فتلفظ بالرفع) أى بأثره أو علامته لان الرفع معنوى بناء على قول المصنف ان الاعراب معنوى (قوله وبالجزم) أى وتلفظ بالجزم فيه خفاء لان كلا من الجزم وعلامته ليس لفظا لانه عدمى اذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال فى علامته التى هى السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة باللفظ لان السكون حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوى) أى المنوى أثره أو علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوى الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس التغيير وانما هى علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظا و تقديرا) كان الأولى أن يقول وهذا بعض ما اراد بقوله لفظا أو تقديرا لان الاعراب التقديرى ليس منحصرا فى الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر بل هما بعض ما يقدر فيه الاعراب (قوله وأوهنا) أى فى تعريف الاعراب فى هذا الكتاب للتقسيم أى تقسيم الاعراب الى قسمين (قوله لا للترديد) هو مصدر ردد الكلام أى كرره وليس مرادا بل المراد الشك فكان الاولى ان يقول لا للتردد (قوله وكيفية الاعراب الخ) أراد بالاعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيا أو معربا فلا ينافى ذلك قوله ان حرف نفى ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظى) أى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما تقدم من ان الاعراب عند المصنف معنوى

حالان من تغيير يعنى ان تغيير أواخر الكلم تارة يكون فى اللفظ نحو ضرب زيد ولن اكره حاتما ولم اذهب بعمرو فتلفظ بالرفع فى يضرب وزيد وبالنصب فى أكره وحاتما وبالجزم فى أذهب وبالجر فى عمرو وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير وهو المنوى كما تنوى الضمة فى موسى يخشى والفتحة فى لن أخشى الفتى والكسرة فى نحو مررت بالرحى فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة واخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة والرحى مخفوضة بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظا او تقديرا وأوهنا للتقسيم لا للترديد وكيفية الاعراب اللفظى ان تقول فى نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل بيضرب وهو مرفوع وعلامة

ونصبه فتحة ظاهرة في آخره والعامل فيه أن وضع بضرب وتقول في مثل لن أكره حتما لن حرف نفي ونصب وأكره

فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له لن وحتما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول في لم أذهب بعمرو لم حرف نفي وجزم وأذهب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره لفظا والجازم له لم وبعمرو جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار له الباء وكيفية الاعراب التقديري أن تقول في مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يخشى مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو وفاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى والرافع لمحل الجملة كونها خبر المبتدأ وتقول في نحو لن أخشى الفتى لن حرف نفي ونصب وأخشى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه لن والفتى مفعول به وهو منصوب بأخشى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحى مررت فعل وفاعل الفاعل التاء وبالرحى جار ومجرور متعلق بمررت والمجرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر هذا اذا كانت الالف موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين

(قوله ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه وكلام الشارح يحتمل المذاهب الثلاثة فيقال في نظائره أي ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الاعراب التقديري) أي تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديري المقدر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذي في آخره ألف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحى أو محذوفة لالتقاء الساكنين وأما الاستثقال فهو أن يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها كقاض وداع والقاضي والداعي (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجرد لانه أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جوازا) أي استتارا جائزا وتقدم ذكره والمستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر وذلك في فعل الغائب والغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوبا فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو النون أو تاء المخاطب الواحد وفي فعل الامر المسند الى واحد وأفعال الاستثناء كخلا وعدا وفعل التعجب وأفعل التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفع التقائهما وذلك لان أصل فتى فتو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لانها جزء كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا في الحاشية أقول وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتى فتي بالياء لا بالواو حيث قال

كذا الذي اليا أصله نحو الفتى الخ وقال بعض المحشي على الاشموني في ذلك الموضع ولا يرد الفتوة أي على انه يائي فان الياء فيها واو لانضمام

ما قبلها

وتقول فيما اذا امنع من ظهورها الحركة الاستثقال نحو جاء القاضي فالقاضي
فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه
ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الاستثقال ومررت بالقاضي فالقاضي
مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة
على الياء منع من ظهورها الاستثقال
هذا كله اذا كانت الياء موجودة فان
كانت محذوفة نحو جاء قاض ومررت
بقاض فانك تقول في الرفع علامة
رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين وفي الجر كذلك
وقس على هذه الامثلة ما أشبهها فحيث
كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح
اوحرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء
الساكن ما قبلهما كدلو وظبي
فالاعراب ظاهر فيه وحيث كان في
آخره ألف مفتوح ما قبلها كالفتى اوياء
مكسور ما قبلها كالقاضي فالاعراب
مقدر فيه الا أن الالف تقدر فيها
الحركة تعذرا لكونها لا تقبل
التحريك والياء تقدر فيها الحركة
استثقالا لكونها تقبل الحركة ولكنها
ثقيلة عليها والمراد بالالف الالف
في اللفظ ولا التفات الى كونها تكتب
ياء في مثل يخشى والفتى فظهر أن الآخر
كل من الاسم والفعل المعرب بين ثلاثة
أحوال وأن الانتقال من الوقف الى
الرفع ومن الرفع الى النصب ومن
النصب الى غيره هو الاعراب

ماقبلها اه (قوله الاستثقال) أى الثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورة
واسقط النصب لانه يظهر لخفته (قوله وفي الجر كذلك) اى بأن تقول علامة
جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الاصل جاء قاضي
ومررت بقاضي باثبات الياء مع التنوين والتحريك استثقلت الحركة على
الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك الالتقاء واذا
دخلت أل أو الاضافة رجعت الياء وذهب التنوين نحو هذا القاضي وقاضيك واما
في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لخفتها مطلقا وينون ان لم يضف ومالم يكن فيه
أل كرأيت قاضيا وهذا حكم الوصل واما الوقف فالاكثر على أنه كالوصل فتقول
في المعرفة هذا القاضي بالاثبات وفي النكرة هذا قاض بالحذف وقد جاء بالعكس
(قوله فحيث كان) أي اذا وجد فحيث بمعنى اذا فهو متضمن معنى الشرط وكان تامة
بمعنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أى في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه
(قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية اذ ليس هنا شئ غير هذين الحرفين (قوله
فالاعراب ظاهر) أي ان لم يمنع منه مانع كالاضافة الى ياء المتكلم نحو جاء غلامي
(قوله والياء تقدر فيها الحركة) أى الضمة والكسرة وكذا الفتحة النائبة عن
الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الياء كما تقدم في نحو مررت بجوار وأما الفتحة فتظهر
لخفتها عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي
آخره واو أو ياء نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة عليها للخفة (قوله ثلاثة أحوال) حال
تقدر فيه الحركة للاستثقال وحال تقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا
استثقال كذا في الحاشية واقول التقرير السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص
فتأمل (قوله وأن الانتقال الخ) اي وظهر أن الانتقال أى التحول من الوقف
أي حالة الوقف اى السكون الى الرفع اى حالة الرفع الخ أي ظهر ذلك من قوله
فيما سبق والمراد بتغيير الاواخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الاعراب بتصييره
مرفوعا الخ (قوله ومن النصب الى غيره) أى الجر في الاسم والجزم في الفعل ثم
ان كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الاعراب وليس كذلك وانما
الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الى الرفع مثلا ليس
اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغيير المخصوص واجيب بأن المراد
بالانتقال تغيير حالة الوقف بحالة غيرها فهو من ذكر الملزوم وارادة لازمه

(قوله مجازا) حال من انواع اى حالة كون الانواع متجوزا بها عن معناها الاصلى وانما كان اطلاق الانواع على ماهنا مجازا لان النوع كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وذلك غير متأت هنا لان الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة لان حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو مثلا وكذا البقية وهذا التجوز انما يظهر على ماذهب اليه غير المصنف من كون الاعراب لفظيا وان نفس الرفع ومابعده هو الاعراب وذلك لانها حينئذ لم تندرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها اشياء متفقة بالحقيقة فليست انواعا منطقية بل انواع عرفية واما على ماذهب اليه المصنف من كون الاعراب معنويا فهى انواع حقيقة لاندراجها تحت الاعراب بمعنى التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير وله أفراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ فهى أنواع منطقية حينئذ كذا فى الحاشية واقول فى قول الشارح وأن تلك الاحوال الخ شئ وذلك لانه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها انواعا تسمية مجازية وانما الذى ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الآخر الخ أن هذه انواع للاعراب واما المجازية فى اطلاق لفظ الانواع عليها فمن عدم انطباق تعريف النوع عليها فتأمل بانصاف (قوله واقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا قال له انت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة افراد أولا فأجاب بقوله واقسامه الخ أى جزئياته لا اجزاؤه فالاقسام هنا مستعملة فى حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف ماتقدم فى الكلام فانها بمعنى الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له واما الاعراب فليس مركبا لانه التغيير المخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهى جزئيات له وتقسيمه اليها من تقسيم الكلى الى جزئياته لوجود ضابطه (قوله أى أقسام الاعراب) اى سواء كان فى الاسم أو فى الفعل وسواء كان بالضمة أو بغيرها فالمقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وهذه الاقسام أقسام له على كونه لفظيا أو معنويا اذ لو جعلت له على احدهما لتوهم أن له على الآخر أقساما أخر غيرها وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب على القولين وكذا البقية وأما الضمة مثلا فهى نفس الاعراب على أنه لفظى وعلامة له على انه معنوى (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أى بالنظر الى مجموعهما

وان تلك الاحوال المنتقل اليها تسمى انواع الاعراب مجازا وقد بينها بقوله (واقسامه) اى اقسام الاعراب بالنسبة الى الاسم والفعل

وهذا جواب عما يقال ان أراد أن هذه الاقسام أقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض او أقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب أنه اراد اقسام اعرابهما من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب فالرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس السكون وما ناب عنه وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بأن يكون في الاواخر لاختلاف العوامل فيخرج البناء (قوله وخفض في اسم وجزم في فعل) انما اختص الخفض بالاسم لثقله وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لخفته وثقل الفعل بتركب مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطي الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل للتعادل (قوله على سبيل الاجمال) أي طريق هي الاجمال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله واما على سبيل التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالمصنف قسمها أولا في قوله وأقسامه أربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا في قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها أي محلها من الاسم والفعل (قوله فللاسماء) أي معربة كانت أو مبنية بدليل اطلاقه فيها وتقييده في الافعال بالمعربة واذا كان المراد الافعال المعربة ورد أن يقال إن الافعال المعربة هي المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجاب بأن الجمع بالنظر للافراد وبعضهم جعل كلام المصنف في خصوص المعرب من الاسماء والافعال وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام في أقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف الصفة في الموضعين خلاف ما صنعه الشارح (قوله المذكور) أشار به الى أن اسم الاشارة راجع للاربعة باعتبار تأويلها بالمذكور والا فذلك اسم اشارة للمفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع (قوله الرفع) أي ظاهرا أو مقدرا أو محلا وكذا فيما بعده (قوله والحاصل) أي المتحصل من ذلك ان الخ

أربعة رفع ونصب) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وان زيدا لن يقوم (وخفض) في اسم نحو مررت بزيد (وجزم) في فعل نحو لم يقم* هذا على سبيل الاجمال وأما على سبيل التفصيل (فللاسماء من ذلك) المذكور من الاقسام الاربعة (الرفع) نحو جاء زيد (والنصب) نحو رأيت زيدا (والخفض) نحو مررت بزيد (ولا جزم فيها) أي لا جزم في الاسماء (وللافعال) المعربة (من ذلك) المذكور (الرفع) نحو يقوم (والنصب) نحو لن يقوم (والجزم) نحو لم يقم (ولا خفض فيها) اى لا خفض في الافعال والحاصل ان هذه الاقسام الاربعة ترجع الى قسمين

قسم مشترك وقسم مختص فالمشترك شيئان الرفع والنصب والمختص شيئان الخفض والجزم وبيان ذلك أن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وان الخفض مختص بالاسم وان الجزم مختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لانه كرر الرفع والنصب مع الاسماء والافعال فعلمنا انه مشترك بينهما وخص الاسماء بالخفض ونفى عنها الجزم وخص الافعال بالجزم ونفى عنها الخفض ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات لابد من معرفتها فلذلك اعقبها بقوله (باب معرفة علامات) أقسام (الاعراب)

(قوله مشترك) اى مشترك فيه فهو من باب الحذف والايصال لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بفى وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت فى كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيئان وصح الاخبار به مع انه مثنى عن المشترك مع انه مفرد لان لامه للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال فى قوله والمختص شيئان (قوله لانه كرر الرفع والنصب) اى ذكرهما مرة مع الاسماء وأخرى مع الافعال (قوله فعلمنا انه) اى القسم أى قسم الرفع والنصب والانسب بالعبارة انهما (قوله علامات) المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الا علامتان او يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى افراد الفعل المعرب (قوله أعقبها بقوله) أى أتى عقبها بقوله باب الخ

(باب معرفة علامات الاعراب)

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجانى فى مسمى الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الادراك واضافة الباب اليها من اضافة السبب للمسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافى ما تقدم من انه من اضافة الدال للمدلول لان ذلك بالنظر لمدلوله أى الباب وهو علامات الاعراب وأن لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وانها غير مستدركة ثم ان المصنف عبر بالمعرفة مع انها لا تقال الا لادراك الجزئيات كزيد وعمرو والبسائط وهى ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما هنا ليس كذلك لان العلامات أمور كلية فكان الاولى أن يعبر بالعلم لانه يقال للكلى كالحيوان والانسان او المركب كالنسبة فى نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار فى ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من انهما بمعنى واحد أو انه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذى هو من جموع القلة منزلة الجزئى الذى لا تكثر فيه ثم ان كلام المصنف معترض بشئ آخر وهو انه ترجم لشئ وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الاعراب التى عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب اضافه اليها اضافة السبب للمسبب كما تقدم لان من طالعه وفهم معانى مسائله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقدر الشارح لفظ أقسام لان العلامات التى ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق

الا

والمبادلات القيمة على خصوص الرفع وانما كانت تدل على إعراب مطلق أى كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الافراد وانما هى علامات لاقسام الاعراب كما يدل على ذلك قول المتن فأما الضمة الخ وأيضا الاعراب نفسه ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج الى علامات تميزه والعلامات انما يؤتى بها لتمييز الاشياء المشتركة بعضها عن بعض واضافة علامات الى ما قدره الشرح وهو لفظ أقسام على معنى اللام على ما مشى عليه المصنف من ان الاعراب معنوى واما على انه لفظى فالاضافة بيانية أى علامات هى أقسام الاعراب (قوله التى هى الرفع الخ) نعت للاقسام ولا يضر الفصل بالمضاف اليه وهو الاعراب لان المتضايفين كالشئ الواحد (قوله من حيث هو) أى لا بقيد كونه فى الاسم لان علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا بقيد كونه فى الفعل لان علاماته اثنان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لان علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة او بالواو او بالالف أو بالنون لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وكذا يقال فى النصب والخفض والجزم فالحيثية حيثية اطلاق (قوله اربع علامات) ذكر العدد لان المعدود وهو علامات مؤنث (قوله على الاصل) متعلق بمحذوف اما نعت للضمة أى الكائنة على الاصل أو حال منها أى كائنة على الاصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يعترض بأنه يقتضى أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الاحرف الثلاثة بتأويله باسم الفاعل أى حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر المنكر حالا سماعى وان كان كثيرا فالاولى نصبه على انه مفعول مطلق أى تنوب نيابة (قوله لاصالتها) أى أرجحيتها فى الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وثنى بالواو) أى أتى بالواو ثانيا . (قوله تنشأ) أى تحدث وقوله فهى بنتها أى لتولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جنى فى الخصائص وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انها بسائط لا تركيب فيها وعليه فيقال انه ثنى بالواو لكونها فرعا فى النيابة عن الضمة (قوله وثلث بالالف) أى ذكرها ثالثة (قوله لانها أخت الواو) حقيقة الاخت ومذكرها وهو الاخ المشارك لغيره فى الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره فى شئ كما هنا فان الالف أخت الواو أى مشاركتها فى المد الخ ففيه استعارة مصرحة أصلية ولا يخفى تقريرها

التى هى الرفع والنصب والخفض والجزم (الرفع) من حيث هو واربع علامات (الضمة) على الاصل (والواو والالف والنون) نيابة عن الضمة والضمة لاصالتها وثنى بالواو تقدم الضمة لاصالتها لكونها تنشأ عن الضمة اذا اشبعت فهى بنتها وثلث بالالف لانها اخت الواو فى المد واللين

(قوله واللين) عطف عام على خاص لان الواو والالف والياء حروف علة مطلقا وحروف لين ايضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد ايضا ان جانس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس (قوله لضعف شبهها) من اضافة الصفة للموصوف (قوله في الغنة) بيان لوجه الشبه وقوله عند سكونها أى النون ظرف للغنة وهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة وان النون اذا سكنت كذلك فأشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فأخرت النون لذلك (قوله ولكل واحدة الخ) اعترض بأنه يقتضى أن لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع ان الواو ليس لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع واحد كما سيأتى وأجيب بأن الجمع فى مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى افراد ما الخ أو بأن المراد بكل هنا الكل المجموعى ومن بيانية لا تبعيضية أى وللمجموع الذى هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله الاول فى الاسم المفرد) قد يتطرفيه لانه يوجب اما أن يكون الشئ ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد أو يكون الاول غير الاسم وكل منهما باطل فكان الاحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف فى الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير الاول يجىء فى الاسم المفرد من مجئ العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه لان ماهية الاول الذهنية أعم من الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمل وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أى فى باب الاعراب ما ليس مثنى حقيقة أو حكما ولا مجموعا حقيقة أو حكما ولا من الاسماء الخمسة ولو كان مركبا كعبد الله وبعلبك (قوله نحو جاء زيد الخ) مثل للمذكر بمثالين وللمؤنث بمثالين أيضا للاشارة الى انه لا فرق بين الاعراب اللفظى والتقديرى فى كل منهما وكذا يقال فى جمع التكسير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضمها جمع اسرى بفتح الهمزة جمع اسير بفتح الهمزة فالاسارى جمع الجمع (قوله والعذارى) جمع عذراء وهى البكر (قوله ما تغير فيه بناء مفرده) اى جمع وهو ما دل على أكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحده فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب أى ما تغير فيه مفرده عن حالته قبل الجمع أى بغير الغير اعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالاول

وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الغنة عند سكونها ولكل واحدة من هذه العلامات الاربع مواضع تختص بها (فاما الضمة فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد) سواء كان لمذكر نحو جاء زيد والفتى أم لمؤنث نحو جاءت هند وحبلى (و) الثانى فى (جمع التكسير) سواء كان لمذكر نحو جاء الرجال والاسارى أو لمؤنث نحو جاءت الهنود والعذارى والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفرده معربه

ما تغير فيه بناء واحده للاعلال وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون وبالثاني
ما تغير فيه بناء واحده لالحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كزيدون أو جمع مؤنث
سالم كهندات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحده وهو معرب بالحروف كسنون
وأرضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق
فى التغيير بين أن يكون مشاهدا وهو ما ذكره الشارح أو تقديرا كفلك فإنه يستعمل
فى المفرد والجمع بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعا فضمة أوله كضمة أسد وان جعلته
مفردا فضمته كضمة قفل والتغيير أمر اعتبارى لانه يقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد
وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو بالنعت أو بغير
ذلك فتقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع واشتريته ان كان مفردا واشتريتهن
ان كان جمعا (قوله وهو) أي تغيره مفرده أو ما تغير فيه بناء مفرده وعلى الثاني
يحتاج لتقدير مضاف بعيد قوله الاول والثاني الخ أى الاول صاحب التغيير
بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية
والا فهى ثمانية لانها اما بزيادة فقط أو بنقص فقط أو بهما معا أو بعدمهما وكل
منها اما مع تغيير شكل أولا لكنه أسقط منها قسمان لعدم وجودهما فى كلامهم وهما
وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغيير فيهما (قوله نحو صنو وصنوان)
الصنو فرخ الشجرة والصنوان يستعمل مثنى وجمعا ويفرق بتنوين النون فى الجمع
والاعراب بالحركات الظاهرة عليها وبعدم التنوين فى النون مع كسرها والاعراب
بالحروف فى المثنى (قوله نحو تخمة) مفرد وتخم جمع (قوله نحو اسد) بفتحتين
اسم للحيوان المفترس والجمع أسد بضمتين ويخفف باسكان السين المهملة (قوله
نحو غلام وغلمان) أما الزيادة فى غلمان فبالالف والنون وأما النقص فنقص
الالف التى كانت بعد اللام وقبل الميم فى المفرد وأما تغير الشكل فظاهر فعرفت ان
الف غلمان غير الف غلام لاختلاف محلها (قوله وهو ما جمع الخ) ان أوقعنا
ما على مفرد صح قوله جمع الخ ولم يصح قوله الآتى انه ينصب بالكسرة وان
اوقعناها على جمع نافى قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانيا وأجيب باختيار الثانى
وان المراد ما تحققت جمعيته وحصلت بألف وتاء أى كان لهما دخل فى الجمعية فالباء
للسببية وحينئذ فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج بجعل الباء للسببية
اذ لا تكون الالف والتاء سببا فى الجمعية الا ان كانتا مزيدتين وان جعلت الباء

وهو ستة أقسام الاول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان الثانى التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة وتخم الثالث التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد وأسد الرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل ورجال الخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسل السادس التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل نحو غلام وغلمان فهذه كلها ترفع بالضمة (و) الثالث فى (جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات

للمشاحة احتيج الى مزيدتين ليخرج قضاة وابيات فان كلا منهما يصدق عليه انه جمع مع الالف والتاء لكن الف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة وتاء ابيات أصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير (قوله وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة الخ) وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كأولات أو مفردا كعرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تفسيره له بما جمع بألف وتاء الخ لان عمومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج اليه بالنظر لتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا (قوله اصطبل) بقطع الهمزة وهو موقف الدابة (قوله حبليات) وتغييره بقلب ألف المفرد وهو حبلى فى الجمع ياء (قوله يوجب بناءه) أى على السكون كنون النسوة نحو يتربصن أو على الفتح كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجنن أو خفيفة نحو ليكونن والكاف فى كلام الشارح استقصائية لانحصار موجب بناء المضارع فيهما واعترض قوله يوجب بناءه بأنه لا حاجة اليه لان الكلام فى المعربات فكان المناسب حمل الشئ فى كلام المتن على ما ينقل اعرابه فقط واجيب بأنه ذكره لتنبيه المبتدى على ما عساه يغفل عنه واعلم ان نون النسوة لا تكون الا مباشرة واما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقديرا وهى الموجبة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقديرا نحو ولا يصدنك أو منفصلة لفظا وتقديرا نحو لتبلون ولا تتبعان فاما ترين والفعل معها معرب (قوله واما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون وقوله وتكون علامة للرفع أى على الرفع فاللام بمعنى على أى امارة عليه على سبيل النيابة (قوله الاول فى جمع المذكر السالم) تقدم الكلام على هذه الطريقة ولا يخفى ان جمع فى الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثله فأكثر بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أى المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه وهو ما كان آخره واوا ونونا فى حالة الرفع كالزيدون وعشرون أو ياء ونونا فى حالتى النصب والجر كالزيدين وعشرين وهو قسمان علم وصفة فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون الا اذا صغر لانه حينئذ يلحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثانى كالمسلمون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة فى العلم والصفة ان يكون كل مذكرا عاقلا خاليا عن التاء الموضوعة للتأنيث التى ليست عوضا عن غيرها وتختص

وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب والا فقد يكون بجمع المذكر نحو اصطبلات جمع اصطبل وقد يكون مكسرا نحو حبليات جمع حبلى (و) الرابع فى (الفعل المضارع الذى اتصل بآخره شئ) يوجب بناءه كنون النسوة نحو يتربصن أو نون التوكيد نحو ليسجنن وليكونن أو ينقل اعرابه كألف الاثنين نحو يضربان أو واو الجمع نحو يضربون أو ياء المخاطبة نحو تضربين ومثال المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ من ذلك نحو يضرب ويخشى (واما الواو فتكون علامة للرفع فى موضعين) الاول (فى جمع المذكر السالم) نحو جاء الزيدون

العلم بأن لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين وتختص الصفة بأن لا تكون من باب افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه فهو لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الواحد واذا جمع زال معنى العلمية منه لانه حينئذ يصير دالا على معنى متعدد والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيا على علميته لتنافى مدلول الجمع والعلمية وكذا يقال فى العلم اذا ثنى فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتهما فخرج بالمذكر من العلم نحو زينب ومن الصفة نحو حائض وبالعاقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلافه صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون وبالخلو من التاء وان استعملت فى غير التأنيث كالمبالغة من العلم نحو حمزة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التى ليست عوضا عن غيرها قيد فى القيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وخرج ماركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق نحره أو مزجيا كسيبويه وما اعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء والمد كاحمر واسود وشذ قول الشاعر

فما وجدت نساء بنى تميم * حلائل أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالافضل فيقال الافضلون لان مؤنثه فعلى وخرج ما كان من باب فعلان فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندمى أما ندمان من المنادمة فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانة وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل أو امرأة قتيل أما لو كان بمعنى الفاعل فلا يستوى فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء كعليم للمذكر وعليمة للمؤنث وبقولنا فيما تقدم والمراد به هنا اسم المفعول أى المذكر الخ يندفع الاعتراض على المتن بأن فيه قصورا لانه لم يذكر الملحق بجمع المذكر السالم فى هذا الاعراب وحاصل الجواب أن فى كلامه حذف المعطوف (قوله لسلامة بناء) أى لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما

وسمى سالما السلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا

يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد على المفرد ويجاب بقطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو أتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون أتى بها جبرا لما فاته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بهما لمحض الجمعية والذي يحول المفرد به متغيرا هو الذي يؤتى به لمحض الجمعية كصنوان جمع صنو (قوله وحموك) بكسر الكاف فانه قريب الزوج الذكر على المشهور فلا يضاف الا الى المرأة أى على المشهور وأما الكاف في البقية فان أضفتها الى مذكر فتحت والا كسرت (قوله واستغنى عن اشتراط الخ) أى عن التصريح باشتراط الخ (قوله مفردة) فلو ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى أو المجموع فان جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف أو جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذي في الحفني على الاشموني عن ابن قاسم انها ان جمعت بالالف والتاء أيضا بأن أريد بها من لا يعقل أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع سلامة لمذكر الا الاب والاخ والحم وان نازع في جمع الاخير البهوتي (قوله مكبرة) فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أبا ومررت بأب (قوله لغير ياء المتكلم) فلو أضيفت اليها اعربت بالحركات المقدرة والذي ذكره الشارح أربعة شروط ويزاد عليها أن تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أبويك وأن يكون الفم خاليا من الميم والا أعرب بالحركات الظاهرة وأن تكون ذو بمعنى صاحب فان كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وأن تضاف ذو الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذ اضافتها الى غيره نحو أما الله ذو بكة سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم أو نكرة نحو ذو مال وقولنا اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه فانه لا يعامل معاملته والا فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في اخراج الصفات كقائم وضارب فانها اسماء أجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد والمراد بالصفة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما لم تضف اليها لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف بأسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها اذا علمت ذلك علمت أن الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يوهم

(د) الموضع الثاني في (الاسماء الخمسة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال) نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال فترفع بالواو نيابة عن الضمة واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه ذكرها كذلك

اشتراط

اشتراط اضافتها الى كاف واضافته ذوالى لفظ مال ويوهم اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة كما فى قوله
غاط من سلى خياشيم وفا أى خياشيمها وفاها (قوله وأسقط المصنف الخ
المراد بالاسقاط عدم الذكر أى تركه ولم يأت به (قوله الهن) هو على الصحيح اسم يكنى به عن أسماء الاجناس مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها أولا (قوله فى تثنية الاسماء خاصة) اعترض بأن الالف علامة فى المثنى لا فى التثنية التى هى فعل الفاعل وأجيب بأن كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهى على معنى من أى فى المثنى من الاسماء أومن اضافة الصفة للموصوف أى فى الاسماء المثناة وقوله الاسماء لا محترز له لان غيرها لا يثنى كما أن قوله خاصة كذلك سواء رجع الى التثنية أوالى الاسماء وهو بمعنى خصوصا فهو من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره اخص تثنية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصوصا بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك والمراد بالمثنى كل اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالقيد الاول نحو العمرين فى عمرو وعمرويه وبالثانى نحو العمرين فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان اذلم يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا اثنة وهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى اعرابه لا منه * ثم اعلم أنه يشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

كذا فى الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقدمرت الاشارة الى ذلك فى جمع المذكر ولا يثنى ما ركب تركيب إسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب الاضافى من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه ولا يثنى مالم يتفق فى اللفظ وأما نحو الابوان فمن باب

وأسقط المصنف الهن هنا تبعا للفراء والزجاجى" لان إعرابه بالحروف لغة قليلة (وأما الالف فتكون علامة للرفع فى تثنية الاسماء خاصة) نحو جاء الزيدان فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف . انه عن الضمة

التغليب ولا ما لم يتفق في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد
اللسانين فشاذ ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم
القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز ولا ما استغني بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى
سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان ولا ما استغنى
بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا أفاده في التصريح
(قوله تضربان بالفوقانية) وهو يصلح للمخاطبين المذكرين نحو أنتما تضربان يا زيدان
والمؤنثين نحو أنتما تضربان يا هندان والتاء فيه للخطاب ولا تكون الالف فيه الا اسما
ويصلح للغائبتين المؤنثين سواء كانت الالف اسما نحو الهندان تقومان أو حرفا على لغة
أكلوني البراغيث نحو تقومان الهندان والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ففيه أربع صور
(قوله ويضربان بالتحتانية) للغائبين المذكرين اسما كانت الالف نحو الزيدان
يضربان أو حرفا نحو يضربان الزيدان على تلك اللغة ففيه صورتان (قوله تضربون
بالفوقانية) خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو أنتم تضربون ولا تكون الواو فيه الا
اسما ففيه صورة واحدة (قوله ويضربون بالتحتانية) لجمع الذكور الغائبين
سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيدون يضربون أو حرفا نحو يضربون الزيدون على تلك
اللغة ففيه صورتان (قوله المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا
فعل يرفع بثبوت النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه (قوله
نحو تضربين) ولا يكون الا مبدوءا بالتاء الفوقية ولا تكون الياء فيه الا اسما
ففيه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم عشرة وان نظر الى أنه قد يغلب
مذكر على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيقي
التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله ثبوت النون) أي النون الثابتة
فهو من إضافة الصفة للموصوف (قوله والنصب) أي من حيث هو الى آخر
ما تقدم (قوله أخت الفتحة) أي مشاركتها في مطلق التحريك أي التحرك فلا
يرد أن وصفها التحرك وان التحريك فعل المتكلم (قوله لبعد المشابهة فيها)
أي لضعف المشابهة في الحذف والضمير في قوله فيها راجع للحذف وأنثه لاكتساب
مرجعه وهو الحذف التأنيث من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف النون أو
يقال أنثه باعتبار العلامة (قوله مواضع) جمعه باعتبار الافراد الثمنية
والا فالالف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الا موضع واحد

(وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) وهو الالف نحو تضربان بالفوقانية ويضربان بالتحتانية (أو ضمير جمع) مذكر وهو الواو نحو تضربون بالفوقانية ويضربون بالتحتانية (أو ضمير المؤنثة المخاطبة) وهو الياء نحو تضربين وتسمى الافعال الخمسة وهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة (وللنصب خمس علامات الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف النون) وقدم الفتحة لانها الاصل وأعقبها بالالف لانها تنشأ عنها وثلث بالكسرة لانها أخت الفتحة في التحريك وأتبعها بالياء لانها بنت الكسرة وختم بحذف النون لبعد المشابهة فيها ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها

(فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) الاول (في الاسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبد الله والفتى (و) الموضع الثاني في (جمع التكسير) نحو رأيت الزيود والهنود والاسارى والعذارى (و) الموضع الثالث في (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) مما تقدم في علامات الرفع نحو ولن يضرب ولن يخشى (وأما الالف فتكون علامة للنصب في الاسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو رأيت أباك وأخاك) فاباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت حماك وفاك وذامال (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم

والياء لهما موضعان لا ثلاثة وأما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجري في الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من انه ليس لكل منها الا موضع واحد (قوله الاول في الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب او مقدره للتعذر أو للمناسبة منصرفا او غير منصرف أشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامي وقوله تعالى ووهبنا له اسحاق ويعقوب ولا يخفى اعرابه (قوله في جمع التكسير) أي الجمع المكسر ويعم فيه بمثل ما قبله كما أشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله (قوله اذا دخل عليه ناصب) لا حاجة اليه لان الشئ لا ينصب الا بناصب لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره في نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الاولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفي بذلك عن ذكر مثله في نظائره (قوله مما تقدم في علامات الرفع) وهو ما يوجب بناءه او ينقل اعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلا به نون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لهن ان يكتمن (قوله المتقدمة) أشار به الى أن ال في الاسماء للعهد الذكري (قوله وما أشبه ذلك) قد يقال لا فائدة له مع قوله أولا نحو رأيت أباك وأجيب بأن نحو أفاد عدم الحصر في الذهن وهذا افاد عدم الحصر في الخارج أو بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت الخ بيان لما من ما أشبه ولا موقع للفظ نحو هنا لانه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها وأجيب بأن ذكرها باعتبار كل فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت حماك من بقية أخواته وكذا نحو رأيت فاك من بقية أخواته وهكذا ولو أسقطها وقال من رأيت حماك الخ لكان أحسن (قوله فالسموات مفعول به) اى عند الجمهور وقوله وقيل مفعول مطلق أى عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوبه في المغني ووجهه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات

(وأما الياء فتكون علامة للنصب فى التثنية) نحو رأيت الزيدين فالزيدين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لانه مثنى (و) فى (الجمع) المذكر السالم نحو رأيت العمرين فالعمرين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لانه جمع مذكر سالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى فاذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف الى جمع المذكر السالم لانه أخوه فى الاعراب بالحروف (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب فى الافعال) الخمسة (التى رفعها بثبات النون) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لن يفعلا ولن تفعلا او ضمير جمع نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا او ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لن تفعلى فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة (وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) بدأ بالكسرة لانها الاصل وثنى بالياء لانها بنتها وختم بالفتحة لانها أخت الكسرة فى التحريك ولكل من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد المنصرف) وهو الاسم المتمكن الامكن نحو مررت بزيد

جمعا والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وباتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذا حكمة تأخير الاعراب عن حكاية القول الثانى وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاريان فى نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم انه انما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا للنصب على الجر كما فعلوا ذلك فى أصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالاصل ولم يعربوه بالحروف كأصله لانه ليس فى آخره حروف تصلح للاعراب بخلاف أصله واعلم أيضا أن هذا الجمع يطرد فى ستة أشيا منظومة فى قول الشاطبى فى شرح الالفية

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(قوله فى التثنية) أى المثنى (قوله وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم وقوله لكونه على حد المثنى أى طريقته فى الاعراب بالحروف وفى أن آخر كل منهما نون تحذف للاضافة (قوله لانه الخ) أى لاجل ان المثنى شريك جمع المذكر السالم فى الاعراب بالحروف (قوله بثبات النون) أى بالنون الثابتة (قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ) فيه تسمح لان الذى تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية الخ ولم يتقدم انها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك (قوله وللخفض) اللام بمعنى على (قوله لانها أخت الكسرة فى التحريك) أى مشاركتها فى التحرك فاطلق التحريك على التحرك من اطلاق السبب على المسبب (قوله مواضع تخصها) الجمع باعتبار الافراد الشخصية والا فالفتحة ليس لها الا موضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف (قوله المنصرف) أى حقيقة كزيد أو حكما وهو غير المنصرف اذا اضيف او اقترن بأل بناء على انه باق على منعه من الصرف سواء ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد او قدر للثقل او التعذر او المناسبة كمررت بالقاضى والفتى وغلامى (قوله وهو الاسم المتمكن الامكن) يحتمل انه تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردا أو جمع تكسير ويحتمل انه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالاعم ان لم يحمل الاسم فى التعريف على المفرد وقد أجازه المتقدمون لانه يستفاد به التمييز فى الجملة والاسم المتمكن هو العارى عن شبه الحرف

قلم

فلم يبن والامكن الزائد فى التمكن وهو العارى عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم المعرب المنصرف ومتمكن غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا أمكن وهو المبنى كالمضمرات وأسماء الاستفهام (قوله لدخول تنوين الصرف عليه) الاولى أن يقول للحوق تنوين الصرف له لان الدخول يكون فى الاول والتنوين فى الآخر واضافة تنوين الى الصرف من اضافة المسمى الى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وماذكره من ان الصرف هو التنوين أى تنوين التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكين هو مذهب المحققين الذى أشار اليه ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكين والعوض والمقابلة صرف (قوله وجمع التكسير المنصرف) اى حقيقة كما مثل الشارح او حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت فى مساجدكم او مقرونا بأل نحو وانتم عاكفون فى المساجد بناء على ما تقدم فى المفرد هذا ولم يقل المصنف فى الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع انه أخصر لزيادة الايضاح للمبتدى لانه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما (قوله وسيأتى أن غير المنصرف) اى من النوعين المفرد وجمع التكسير (قوله ولا يكون الا منصرفا) ولذا لم يقيده المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله (قوله اذا لم يكن علما) هذا قيد فى قوله ولا يكون الا منصرفا ولقائل أن يقول لا ضرورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صار مفردا والكلام فى الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله (قوله فان كان علما الخ) نحو عرفات علم الموضع الوقوف واذرعات قرية من قرى الشام واختلف العرب فى كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه فى الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وهذه هى اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فقط فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له فى الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم

وسمى منصرفا لدخول تنوين الصرف عليه وهو المسمى بتنوين التمكين (و) الثانى فى (جمع التكسير المنصرف) نحو مررت بزيود وهنود وسيأتى أن غير المنصرف يخفض بالفتحة (و) الثالث فى (جمع المؤنث السالم) ولا يكون الا منصرفا نحو مررت بالهندات اذا لم يكن علما فان كان علما جاز فيه الصرف وعدمه

انه لو سمى به مذكر كان من رحل بحملات اسم يصرفونه ويقصرونه باللغات
الثلاث قوله

سورتها من اذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالي

(قوله المثلثة) أي الى آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قيد حال الاضافة لئلا يرد عليه فوه فان آخره حال الافراد هاء واصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه والخليل وبضمها عند الفراء وعلى كلا القولين هو ساكن الواو (قوله المضافة) أي الى غير ياء المتكلم (قوله في التثنية مطلقا) اي سواء كان لمذكر أو لمؤنث (قوله السالم لمذكر) اي فال في الجمع للعهد الذكري والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مر (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا ظاهر الاعراب او مقدره وضابطه انه المشابه للفعل في اشتماله على علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين ترجع احداهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى أو علة فرعية تقوم مقام علتين وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما ترجع الى اللفظ وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشيته على الاشموني وتعقبه بم نقلا عن العلامة الدنوشري حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى الفاعل في الافادة وما يحتاج فرع ما لا يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا شابهه الاسم في اشتماله على مطلق علتين الخ وليس المراد في اشتماله على عين العلتين اللتين في الفعل منع منه شيئان ممنوعان من الفعل وهما الكسرة والتنوين وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو هند اذا صرف مع أن فيه الفرعيتين أي لانهما ليستا معتبرتين لانتفاء بعض الشروط حينئذ كما سيأتي فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو أجيمال بالجيم تصغير أجمال جمع جمل ففيه فرعيتان فان الجمع فرع المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ أو كانتا من جهة المعنى فقط نحو حائض وطامث ففي كل منهما فرعيتان التأنيث وهو فرع التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم يمتنع منه الكسرة ولا التنوين لانه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل * ثم اعلم أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع

(وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) الاول (في الاسماء الخمسة) المثلة المضافة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال فهذه مخفوضة بالياء وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة (و) الثاني (في التثنية) مطلقا نحو مررت بالزيدين والهندين فالزيدين والهندين مخفوضان بالياء وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الكسرة (و) الثالث في (الجمع) السالم للمذكر نحو مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها نيابة عن الكسرة (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف)

الاولى صيغة منتهى الجموع والثانية التأنيث وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالالف المقصورة او الممدودة وتأنيث بالتاء الظاهرة وتانيث معنوى كما سيأتى والثالثة المعرفة والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلية المضمر والمبهم هنا لكونهما مبنيين والكلام فى المعربات وجعل ذى الاضافة او اللام غير المنصرف فى حكم المنصرف والرابعة العجمة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وأن من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل بالمنع بمفرده وهو شيئان صيغة منتهى الجموع والف التأنيث المقصورة أو الممدودة أما وجه قيام الاول مقام علتين فلان كونه جمعا بمنزلة علة وهى من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وأما وجه قيام الثانى مقامهما فلانه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هى فيه فلا يقال فى حمراء حمر ولا فى حبلى حبل فالتأنيث بمنزلة علة وهى من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ كذا فى الحاشية والذى فى الحفنى على الاشمونى أن التأنيث بمنزلة علة ترجع الى اللفظ ولزومه علامة علة ترجع الى المعنى وان منها ما لا يستقل بالمنع بل لا بد من علة ثانية معه وهى السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوى وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما يمنع مع العلمية ضرورة أن الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافى مدلولهما فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حالة من أحوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد وعثمان وثلاثة اخرى وهى العجمة كابراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعدى كرب اذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحدة من هذه العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز اذ كل واحدة جزء علة فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين او واحدة تقوم مقامهما كما قاله بعضهم وقد أشار الشارح لمعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع الخ (قوله وهو ما كان الخ) أى الاسم الذى لا ينصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين ما كان الخ أى هو الذى وجد على وزن صيغة أى هيئة منتهى أى اقصى الجموع أى الذى لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه

وهو ما كان على صيغ الجموع نحو مررت بمساجد ومصابيح

الصيغة مثلا كلب يجمع على أكلب ثم يجمع أكلب على أكالب وكذلك نعم
يجمع على أنعام ثم يجمع أنعام على أناعيم وأكالب وأناعيم لا يجمعان بعد
ذلك فهما على صيغة وقفت عندها جموع التكسير وقولنا لا يمكن أن يجمع جمع
تكسير لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة نحو الصواحبات جمع صواحب فصواحب
لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هو عليها وإن جمع جمع سلامة على صواحبات
وإنما لم يكن الجمع جمع سلامة مانعا في دعوى أن صيغة صواحب مثلا بلغت أقصى
صيغة الجموع مع أنه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع سلامة فلم تبق صواحب
قاصا لأن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية على جمع
التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره
حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح ولا فرق بين أن يكون أوله ميما كما
مثل أو غيرها كصوامع وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالمناقص من الصيغة
الأولى نحو جوار أو لا والحرف المشدد بحرفين فنحو دواب من الصيغة الأولى ونحو
بخاتي جمع بختي من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تداني وتواني فإنهما
مفردان مصدران تداني وتواني وبقولنا أوسطها ساكن خرج طواعية وكراهية
وهما خارجان الجمع أيضا لأنهما مفردان وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجها
باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث وقد علم من ضابطه المذكور
شروطه وبقي منها أن لا تلحقه ياء النسبة في الجمعية فخرج نحو ظفاري نسبة إلى ظفار
بوزن قطام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالأظفار فهو مصروف لأن الياء
فيه للنسبة تحقيقا وخرج نحو حواري بالحاء المهملة والراء بعد الألف وهو الناصر
وحوالي وهو المحتال فكل منهما مصروف لأن الياء فيه ملحقة بياء النسب لأنه
سمع من العرب مصروفا فيقدر فيه الانتساب وإن لم يكن منسوبا حقيقة (قوله
أو كان مختوما بألف التأنيث الممدودة الخ) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هي
الألف التي بعدها همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف تنقلب هي همزة وعلى هذا
فإطلاق الممدودة عليها مجاز لأن الممدود ما قبلها لا هي وهي تمنع مطلقا سواء
كانت في علم كزكرياء أو نكرة كصحراء أو صفة كحمراء أو جمع كأصدقاء جمع صديق
وصلحاء جمع صالح وأعزاء جمع عزيز وألف التأنيث المقصورة هي ألف لينة مفردة
سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة أو نكرة كذكرى أو صفة كحبلى أو جمع

أو كان مختوما بالف التأنيث الممدودة كحمراء أو المقصورة كحبلى
أو [illegible] وهي العلمية والتركيب
المزجي نحو معدي كرب

كمرضي وجرجي (قوله أو كان فيه العلمية والتركيب) هذا شروع فيما فيه علتان
والعلمية كون الاسم علما لمذكر أو مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد
وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه مزجيا ليس عدديا ولا مختوما
بويه فخرج المركب الاضافي فانه يجري على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى
عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وأبي هريرة وأما جزؤه الاول فيعرب
بالحركات الثلاث لفظا وتقديرا وخرج المركب الاسنادي نحو شاب قرناها وتأبط
شرا فانه مبني محكي على حالته قبل العلمية فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع
الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل ولقائل أن يقول الجملة من حيث هي جملة قبل
جعلها علما مبنية وان كانت أجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة اعرابا تقديريا
لاشتغال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات تقديرا لا من
المبنيات واذا كان كذلك فينبغي أن يحكم عليها بالانصراف او بعدمه لان عدم ظهور
الاعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصا وحبلى وموسى ويمكن أن يقال
الحكاية مانعة من اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف او بعدمه وخرج
أيضا المركب التقييدي مطلقا التوصيفي وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق وان
قام زيد عابني وخرج أيضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبني على فتح الجزأين الا
اثني عشر واثنتي عشرة فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء الثاني مبني
على الفتح وخرج المزجي المختوم بويه كسيبويه فانه مبني على الصحيح وقد أشار الشارح
الى هذه الشروط بالمثال في قوله نحو معدي كرب أي وحضرموت وبعلبك فيرفع الجزء
الثاني بالضمة وينصب ويجر بالفتحة بلا تنوين والجزء الاول باق على حاله من
السكون كمثال الشارح او الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه الصرف أيضا
والبناء (قوله او العلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظيا أو معنويا أما المعنوي
فهو ان يكون اللفظ المجرد من التاء والالف موضوعا في الاصل لمؤنث سواء سميت به
مؤنثا حقيقيا كزينب علم امرأة او مذكرا حقيقيا كالمثال علم رجل او يكون في الاصل
لمذكر ثم جعل علما لمؤنث كزيد علم امرأة وهذا التأنيث انما يكون بتاء مقدرة لظهورها
في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية واحد من أمور أربعة اما زيادة الاسم على
ثلاثة أحرف كزينب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث واما تحرك
الوسط من حروفه نحو سقر اسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء

او العلمية والتأنيث نحو زينب وفاطمة

واما كونه اعجميا كنوح اسم اعجمي مذكر واما كونه اولا من مذكر كزيد اذا سمي به امرأة لانه حصل نقله الى التأنيث نقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع اجود عند سيبويه وأما التأنيث اللفظي فهو ان يكون اللفظ ملحقا آخره علامة التأنيث سواء كان موضوعا لمذكر كطلحة وحمزة او مؤنث كفاطمة وان كان الثاني معنويا أيضا ولا شرط له غير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت أن اقسام التأنيث ثلاثة لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلحة وحمزة علمي رجلين ومعنوي فقط كزينب وسعاد علمي امرأتين وهذا باعتبار اوعلمي رجلين نظرا للاصل وقد أشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله

كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث او كجور او سقر * او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع احق

او العلمية والعجمة نحو ابراهيم

(قوله او العلمية والعجمة) العجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية أن يكون ما هي فيه علما في لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط أن يكون علما في أول استعمال العرب وبه جزم الرضي وقال ألا ترى أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم ولم ينصرف فيه فصار غير منصرف وشرطها ايضا عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضي والمتأخرون وأما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط أحد أمرين اما تحرك الوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال الاشموني ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال أحدها ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب * واعلم أن اسماء الانبياء وكذا الملائكة العجمية الاربعة من كل منظومة في قوله

هود شعيب صالح محمد * او ضاعها في العجم ليست توجد
رضوان مالك نكير منكر * أمثالها في الحكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة فانها مصروفة وكذا اسماء جميع الانبياء لا تنصرف الا سبعة منظومة في قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

(قوله او العلمية ووزن الفعل) أى وزن مختص في لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى أن الواضع وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسماء العربية من غير شذوذ الا منقولا عن الفعل كشمر بتشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم نبت يصبغ به معروف فعجمى فلا يضر في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء بالعربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والا بأن اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكى وأما دئل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم اننا قلنا من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه أن يكون في اول الاسم الذى على وزن الفعل حرف زائد كما يزاد في أول المضارع أى حرف من أحرف المضارعة الاربعة نحو أحمد ويزيد ونرجس وتغلب ويشكر أعلاما لاشخاص معينة فهى ممنوعة من الصرف لانها مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في اصل الاسم وهاهنا كلام نفيس فانظره في الحاشية (قوله او العلمية وزيادة الالف والنون) أى زيادتهما على حروف الكلم الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهما اصليتان كسمعان او احداهما كتبيان واذا تجاذب الكلمة اصلان أصل يقتضى الزيادة وأصل يقتضى عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطان ان كان من شطن بمعنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط شيطا اذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس او الحسن وعفان من العفة او العفونة (قوله او العلمية والعدل نحو عمر) العدل في اللغة له معان منها تمحيض الجور وفى الاصطلاح تحول الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق فخرج بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفى المشتق منه فضارب قد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعنى التكرارى المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير للاعلال كمقام فان اصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو الى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن فابدلت ألفا فصار مقام فهذا الابدال له عدل عندهم لان التغير للاعلال وبقولنا ولا الحاق نحو كوثر لانه اخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الالحاق بجعفر

او العلمية ووزن الفعل نحو أحمد او العلمية وزيادة الالف والنون نحو عثمان او العلمية والعدل نحو عمر اوكان فيه الوصف ووزن الفعل نحو أفضل

ثم ان العدل نوعان تحقيقي وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديري وهو الذي لا يدل عليه الا منع الصرف فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع والتقديري يمنع مع العلمية نحو عمر فانهم لما وجدوا الاعلام غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدروه فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقيل انه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر (قوله أو الوصف والعدل) تقدم معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى لان تقدير كلامه أو وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان الوصف اسم كامل فكيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه * وشرط تأثير الوصفية منع الصرف مع علة أخرى الاصالة أي ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفي أولا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعا للدلالة على ذات مبهمة وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك

والعين عارض الوصفية * كاربع وعارض الاسمية

(قوله نحو مثنى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن أربعة أربعة ومثلها مثلث ومربع لان كلا منهما معدول عن مكرر فان الاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعدد اللفظ علم انه معدول عن مكرر واختلفوا فيما وراء ذلك الى عشار ومعشر هل جاء أم لا والصواب مجيئه (قوله أو الوصف وزيادة الالف والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصالة وأما الالف والنون فيه فشرطهما أن لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط وجود فعلى في مؤنثه وتظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فعلى الاول يمنع من الصرف لانتفاء فعلانة الذي هو شرط في منع الصرف وعلى الثاني يصرف لعدم وجود فعلى الذي هو شرط ومن ثم اختلفوا في رحمان اذا تجرد من ال والراجح المنع بناء على الاول (قوله فهذه كلها) اى الاسماء المذكورة ونحوها (قوله أو تل ال) سواء كانت معرفة كقوله تعالى وأنتم عاكفون في المساجد أو موصولة كقوله

ما أنت باليقظان ناظره اذا * نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

أو الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث ورباع أو الوصف وزيادة الالف والنون كسكران ولها شروط تطلب من المطولات فهذه كلها تخفض بالفتحة ما لم تضف أو تل ال فانها حينئذ تخفض بالكسرة على الاصل نحو مررت بأفضلكم وبالافضل

بناء على ان أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

ومثالها أم في لغة حمير كقوله

الان شمت من نجد بريقا تألقا * تبيت بليل أم ارمد اعتاد او لقا

ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا اضيف او تبع أل ثلاثة اقوال احدها أن يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا ثانيها أن يكون منصرفا مطلقا ثالثها التفصيل وهو انه ان زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وبعثماننا فان العلمية زالت لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم (قوله والجزم) هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو لغة ضد الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله والحذف) هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره الشارح أيضا (قوله سقوط حرف العلة) أى من الفعل المعتل وقوله او النون أى من الامثلة الخمسة وقوله للجازم أى لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب أن يقول المتن وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون ولحذف حرف العلة وحذف النون قلت انه أراد التصريح بالمقصود فان قلت العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة او الحرف والجزم هو ذلك وقد جعل الشئ علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط أما على أن الاعراب معنوى فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف لان الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه واما على ان الاعراب لفظى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فى الخط) أى منه وقوله تبعا حال من الواو أى حالة كونها تابعة (قوله لالتقاء الساكنين) علة لحذفها فى اللفظ وفى بعض النسخ لا لالتقاء الساكنين وعليها كتب الشيخ النبتيتى حيث قال أى ليس حذفها فى الخط لدفع التقاء اى اجتماع الساكنين وان كان حذفها فى اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالى النونات) الاصل لتبلوون بواوين ونون خفيفة بوزن ترجعون حذفت ضمة الواو الاولى للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى التى هى لام الفعل لالتقاء الساكنين وانما لم تحذف واو الضمير لانها نائب الفعل فهى عمدة وكلمة بخلاف لام الفعل فانها جزء كلمة وحذف

(والجزم علامتان السكون) وهو (والحذف) وهو حذف الحركة والنون للجازم سقوط حرف العلة والنون للجازم من نحو واحترزت بقوله للجازم من نحو سيدع الزبانية لان الواو حذفت فى الخط تبعا لحذفها فى اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالى النونات

ولكل من السكون والحذف مواضع تختص به (أما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) إذا دخل عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء نحو لم يضرب فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) في موضعين الأول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما كان في آخره حرف علة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها والمحذوف من يدع الواو والضمة قبلها دليل عليه او المحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها (و) الموضع الثاني (في الأفعال الخمسة) (التي رفعها بثبات النون) وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لم يضربا ولم تضربا أو ضمير جمع المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا او ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربي فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون

الجزء أولى من حذف الكلمة فصار لتبلون فادخلت نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه جنسها فقيل لتبلون ولم تحذف النون لفوات الغرض الذي جيء به لأجله وهو التوكيد وإعراب هذا الفعل أن تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل جماعة الذكور المخاطبين مبني للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد فإن قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو الفاتحين في الماضي ويجنن في المضارع قلت لما كان فيهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلون فإن الأولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة والثقل إنما يحصل بالزوائد (قوله مواضع) جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية فلا يرد أن السكون ليس له إلا موضع واحد والحذف له موضعان كما تقدم نظيره أو أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على السكون (قوله ولم يتصل بآخره شيء) أي يوجب بناءه أو يثقل إعرابه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيخ الشنواني حيث اقتصر على الثاني فإن الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون محله جزم. (قوله ما لم يكن في آخره ألف الخ) لو أسقط في لكان أولى وأظهر لأن إثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشيء ظرفا لنفسه ويجري ذلك في أمثال هذه العبارة (قوله حرف علة) أي أصلي فإن كان غير أصلي بأن كان بدلا من همزة كيقرأ من القراءة ويقري من إقراء الضيوف ويوضو ثم دخل الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد بالإبدال وعدمه كما قاله الشارح في شرح الأزهرية (قوله وعلامة جزمها حذف حرف العلة) وذلك لأن الجازم لما دخل ووجد الآخر ساكنا فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الآخر لضعفه شبيها بالحركة تسلط عليه فحذفه نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة أو التوكيد وجب بقاء حرف العلة نحو لم يخشين ولم يرمين ولم يدعون (قوله وهي كل فعل الخ) الأولى إسقاط كل لأنها للأفراد والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى بها

لبيان الاطراد أى التنصيص على كل فرد فرد (قوله فصل) هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعانى المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها الممیزة عنهما وعلى الثانى مفصولة عنهما وهذا بالنظر للاصل كما قاله الشبراملسى والا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الاصلى فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فى ذكر) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محصول أى محصل الكلام الطويل المتقدم (قوله من أول باب علامات الاعراب الى هنا) من فيه للبيان أى الذى هو أول علامات الاعراب ممتدا الى هنا ولا يصح أن تكون من هنا لابتداء الغاية كقولهم سرت من البصرة اذ السير ثابت فى المبدإ دون الذكر هنا وأشرت بقولى ممتدا الى هنا الى أن الى متعلقة بمحذوف كما أشار اليه بعضهم (قوله تمرينا) مفعول لاجله أى ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدى أى تكرير التعليم له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال التكرير معيب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق بمحذوف حال من ذكر أى حالة كونه جاريا على الخ وهذا جواب عما يقال هل المصنف اخترع هذا الصنيع أو مسبوق به (قوله وحاصله) أى ما تقدم (قوله المعربات قسمان) مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالمثنى عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين المبتدا اما لان المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنين فأل فيه للجنس والقاعدة أن أل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالمثنى فى معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظير المثنى على حد فاذا هم فريقان يختصمون والحاصل انه لا بد من التأويل فى المعربات ليوافق قسمان أو عكسه والمراد جنس المعربات من حيث هى لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وكونها قسمين بالاستقراء (قوله يعرب بالحركات) أى وجودا وعدما فدخل فيه المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل فى المعرب بالحركات (قوله أو بالسكون) لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) اى وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع

(فصل) فى ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامات الاعراب الى هنا تمرينا للمبتدى على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى أجمعين وحاصله أن يقال (المعربات قسمان قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة (وبالسكون) (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الالف والواو والياء والنون

أو بالحذف (فالذي يعرب بالحركات) أنواع (أربعة أنواع) نوع من الأفعال وثلاثة من الأسماء فأنواع الأسماء الثلاثة (الاسم المفرد) نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وجمع التكسير) نحو جاء الرجال ورأيت الرجال ومررت بالرجال (وجمع المؤنث السالم) نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات (و) نوع الأفعال (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (وكلها) أي مجموع الأنواع الأربعة لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها أي مجموعها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومؤمنات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) نحو مررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الأصل (وخرج عن ذلك) الأصل (ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة) نحو رأيت الهندات وكان حقه أن ينصب بالفتحة (والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة) نحو مررت بأحمد ومساجد وكان حقه أن يخفض بالكسرة (والفعل المضارع المعتل الآخر

ما قال إن المعرب بالحذف لا يدخل (قوله أو بالحذف) أي حذف أحد الأحرف الأربعة ومنه ما تقدم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب ولفظ أنواع زائد للتوكيد وللمبادرة إلى بيان أن المراد بقوله أربعة الأنواع لا الأفراد لأن الأفراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الإجمال ثم التفصيل (قوله الاسم المفرد وجمع التكسير) أي الاسم الملحق بهما فالمثنى وجمع المذكر السالم كـ كلا وكلتا فإنه مفرد اللفظ الحق بالمثنى في إعرابه إن أضيف لمضمر وكبنين وبابه فإنه جمع تكسير الحق بجمع المذكر السالم في إعرابه (قوله وكلها) المراد الكل المجموعي ولذا قال الشارح أي مجموع الأنواع الأربعة وهذا إذا نظر بالكلام المصنف بقطع النظر عن الاستثناء بأن يراد بضمير كلها ما شمله وإنما كان من الكل المجموعي لتخلف عن الحكم المذكور في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى فيكون من الكل المجموعي وأما إذا نظر بالكلام المصنف مع إخراج المستثنى من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون من الكل الجميعي لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها قال العلامة السجاعي وإذا علمت أنه يصح أن يراد الجميع مطلقا ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتي وخرج الخ والحاصل أنه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالكل الكل الجميعي لأن المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل (قوله هذا) أي المذكور من كون مجموع الأنواع الأربعة ترفع بالضمة الخ هو الأصل في المعربات (قوله جمع المؤنث السالم) أي ما يصدق عليه لا نفسه أي لفظ جمع إذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفى (قوله والاسم الذي لا ينصرف) أي ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لا نفسه أي لفظ الاسم الذي لا ينصرف لأنه ليس فيه شيء من موانع الصرف والمراد ما لم يضف أو يدخل أل فلا تغفل (قوله المعتل الآخر) أي ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمي ونحوها نظير ما مر إن قلت لا حاجة إلى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لأن المعتل في اصطلاح النحاة مختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي قلت إن سلم ذلك ففائدة التقييد بيان

(يجزم بحذف آخره) نحو لم يغزو ولم يخش ولم يرم وكان حقه أن يجزم بالسكون (والذى يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضا الانه من الاسماء ونوع من الافعال فأنواع الاسماء الثلاثة (التثنية) نحو الزيدان (وجمع المذكر السالم) نحو الزيدون (والاسماء الخمسة وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (ونوع الافعال (الافعال الخمسة وهى يفعلان) بالياء المثناة تحت (وتفعلان) بالمثناة فوق (ويفعلون) بالمثناة تحت (وتفعلون) بالمثناة فوق (وتفعلين) بالمثناة فوق لا غير (فاما التثنية) بمعنى المثنى من اطلاق المصدر على اسم المفعول (فترفع بالالف) نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض بالياء) المفتوح ماقبلها المكسور ما بعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (واما جمع المذكر السالم

الواقع ودفع التوهم والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان اوله اووسطه أو آخره فهو أعم مطلقا من المعتل عند النحاة فيجتمعان فى نحو يخشى ويدعو ويرمى وينفرد المعتل عند الصرفيين فى نحو وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم انه ينصب بفتحة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء فان قلت لم يحملوا النصب فى هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره كما أن الجزم كذلك كما حملوا نصب الافعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون قلت أجيب بأنه انما كان ذلك فى الافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة فيها بخلاف ماهنا فأعرب نصبا بحركة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء على الاصل (قوله التثنية وجمع المذكر السالم) أى ما يصدقان عليه نظير ما مر لا لفظهما الان لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع (قوله والاسماء الخمسة) أى ما تصدق عليه لا هى نفسها كما مر أى تعرب بالحروف فى احدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى لغة الاتمام وفيها لغتان القصر وهو لزوم الالف فى الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث مقدرة عليها كالفتى والنقص وهو حذف أحرف العلة والاعراب بالحركات الظاهرة على ماقبلها كما هو مبسوط فى المطولات (قوله والافعال الخمسة) أى ما تصدق عليه كما مر وكونها خمسة باعتبار صيغها اما باعتبار معانيها فتزيد على ذلك كما سبق (قوله فأما التثنية) مصدر أريد به اسم المفعول أى المثنى كما سبق وقال بعضهم انه فى الاصل مصدر نقل الى الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من اطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة والحاصل ان اطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة اما مجازا أو حقيقة عرفية (قوله فترفع بالالف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة ومقابلها الزامه الالف واعرابه كالمقصور وعليه لا وتران فى ليلة وان هذان لساحران ومن العرب من يلزمه الالف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمى به أى المثنى جاز اعرابه كاصله واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الالف كعمران (قوله واما جمع المذكر السالم الخ) ولو سمى به

اوبما الحق به جاز اعرابه كاصله واعرابه كحين فى لزوم اليا وظهور حركات الاعراب على النون مع التنوين مالم يكن أعجميا او الامتنع التنوين واعرب اعراب مالا ينصرف كقنسرين وجاز الحاقه بعربون فى لزوم الواو والاعراب على النون منونة وجاز اعرابه كهارون فى لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون واقتصر على هذا الاخير هل الاعراب بحركات مقدرة على النون او الواو وفى الشيخ خالد على التوضيح ان هذا نظير من يلزم المثنى الالف ويكسر النون ويقدر الاعراب وقضيته ان تقدر الحركات هاهنا على الواو قاله ابن قاسم العبادى (قوله ويرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو المصطفون والاعلون (قوله المكسور ما قبلها) أى لفظا وهو ظاهر او تقديرا نحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار فان أصله المصطفيين تحركت الياء الاولى وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلا عليها (قوله واما الاسماء الخمسة فترفع الخ) أى فى احدى لغاتها الى آخر ما مر (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرئ قالوا ساحران تظاهرا أى تتظاهرا فادغمت التاء فى الظاء وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت اسرى وتبيتى تدلكى * شعرك بالعنبر والمسك الذكى

ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها حملا على اصلها الذى هو الضمة فانها حذفت تخفيفا كقراءة ابى عمرو ولا يأمركم باسكان الراء واذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام وجاز الحذف والمحذوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع واكثر المتأخرين على أنه نون الوقاية (قوله علامات الاعراب) الاضافة بمعنى اللام على ان الاعراب معنوى وبيانية على انه لفظى

(باب الافعال)

أى هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لانه ذكر حقائق الافعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ماقاله ابن الحاجب من ان التعريف يفاد بالمثال (قوله الاصطلاحية) أى لا الافعال اللغوية التى هى جمع فعل

فيرفع بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب ويخفض بالياء) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (واما الاسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (وتنصب بالالف) نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال (وتخفض بالياء) نحو نظرت الى أبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال (واما الافعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (وتنصب وتجزم بحذفها) اى بحذف النون نحو لن يفعلا ولم تفعلا ولن يفعلوا ولم تفعلوا ولن تفعلى ولم تفعلى وحاصل علامات الاعراب عشرة أشياء الحركات الثلاث والسكون والاحرف الثلاثة والنون وحذفها وحذفها للجازم والناصب والجازم

(باب الافعال) الاصطلاحية (الافعال)

بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك لانها لا تنحصر فى ثلاثة وأخذ الشارح هذا القيد من التقسيم الى ثلاثة لان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يحتج المتن الى التصريح بهذا القيد فأل فيه للعهد الذهنى بخلافها فى قوله الافعال ثلاثة الخ فانها للعهد الذكرى لتقدم مدخولها فى الترجمة والمراد بيان أنواع ثلاث الافعال لا صيغها الا انها تنحصر فى ثلاثة أى بيان أنواعها من حيث زمانها الا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أى بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان الاخصر أن يعبر المتن بالمفرد الذى هو الجنس ولكن أراد مزيد البيان للمبتدى ولاجل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والا فكان الاخصر أن يقول وهى ثلاثة (قوله لا رابع لها) أخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة له لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدا كما هنا كان منحصرا فيما بعده فالمعنى الافعال منحصرة فى ثلاثة كما أنها اذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على الاجهورى

مبتدأ بلام جنس عرّفا * منحصر فى مخبر به وفا *
وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فبالعكس استقر

ودليل الحصر فى ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلفظ به عن وقوعه فهو الماضى أو قارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلفظ به على الفعل فهو الامر (قوله ماض) قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضى بقوله انما أمره اذا أراد وهو ماض ثم أن يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله وهو ما دل الخ) هذا حد لخصوص الماضى وسيأتى حد خصوص المضارع والامر وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره فى باب الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ) أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين فى المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض اى أن الحدث والزمان اصطحبا فى الوضع لهما فحينئذ ساوى قول بعضهم ما دل على حدث وزمان كما يأتى ولا يعترض بأنه لا يقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل انتهى

جمع فعل وهى (ثلاثة) لا رابع لها (ماض) وهو ما دل على حدث مقترن

عشي ملخصا أقول قوله بأن يكون جزء معناه حدثا الخ لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله أي فعل فهم منه حدث مقترن الخ واذا كان كذلك فلا يصح قوله قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن يقول أي دل دلالة مطابقية لان الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أي المصطحب معه في الوضع دلالة على تمام المعنى فهي مطابقية لا على جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هي الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف والحاصل كما قال سبط الرهاوي في حاشية الجامي أن الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقيل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض للنسبة مع تصريح غيره بأنه يدل عليها (قوله بزمان ماض) المراد بالماضي اللغوي فلا دور في التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بلم أو لما أختها لان دلالته على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم أو لما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو بأصل الوضع (قوله وقبل تاء التأنيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة أصالة فلا يرد أنها تحرك لعارض كما مر فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا أجيب بأن تلك الافعال تقبل بالنظر الى أصلها لكن طرأ لها أنها لزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع الى ما وهي بمعنى شيء عظيم وفي فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من أنه ضمير يرجع الى البعض المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الامثال وهي لا تغير والعبرة بأصل الوضع نقوله وقبل أي بحسب الوضع (قوله أي مشابه) اشارة الى وجه تسميته بالمضارع يعني انه سمي مضارعا من المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة انه أشبه الاسم في أربعة في الابهام والتخصيص فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو ان زيدا ليضرب كما تقول ان زيدا لضارب وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه نحو يقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا

بزمان ماض وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ضربت (ومضارع) أي مشابه

أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجعه (قوله وهو مادل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد الزمانين مقترنين فى المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع الخ انتهى محشى ملخصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة ويخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل فى زمان الاستقبال نحو أنا ضارب غدا لان الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أتعجب ولا يشكل الفعل المضارع المنفى بلم نحو لم يضرب فيكون التعريف غير جامع لان دلالته على الزمان الماضى عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك بين زمانى الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما أن الاسم يكون مشتركا بين المعانى العديدة كالعين للباصرة والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالى تارة وللحدث والزمان الاستقبالى تارة أخرى فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد فقول الشارح مقترن بأحد الخ أى بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح (قوله زمانى الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصلى الآن مع ان بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف ايضا بأنه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لان وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها والحاصل أن الحال نهاية الماضى وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لان طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا واذا عرفت ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسامح للعلات ولان الزمان لا يستقر غمضة عين كذا قال الشنيتى وناقشه فى الحاشية بقوله وقوله لان طرف الزمان الخ يتأمل مع قوله انه طرفا الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل انتهى والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أى الآتى (قوله وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه وآثرها على غيرها لانها أشهر عوامله ولان لها متزاجا بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه (قوله وأمر) هو لغة نقيض النهى وجمعه أمور واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله مادل على طلب الخ) أى

وهو مادل على حدث مقترن بأحد زمانى الحال والاستقبال وقبل لم نحو لم يضرب (وأمر) وهو مادل على طلب حدث فى زمان الاستقبال

فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من اضافة الصفة للموصوف
اي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل
اريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالاباحة والتهديد (قوله
وقبل ياء المخاطبة) اي ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور أي وقبل
نون التوكيد نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع ويقبل الياء
المذكورة نحو اضربي ويقبل نون التوكيد بقسميها نحو اضربن واضربنّ فخرج بقيد
الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لانه وان دل على الطلب
وقبل ياء المخاطبة اذ هو بمعنى آمنوا وجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله
يغفر لكم ذنوبكم الخ فليست دلالته على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو
لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة
بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج بقولنا ما دل على
طلب ما قبل ياء المخاطبة ونون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو انت
تقومين وخرج به ايضا أفعل في التعجب لانه لا يدل على الطلب ولا بالوضع على
الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض اتى به على صورة الامر كما هو مقرر في محله وخرج بقيد
قبول ياء المخاطبة او النون نحو دراك ونزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل
الياء ولا النون وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لانه لا يقبل الياء ولا
النون وان دل على الطلب ثم ان اخراج نحو دراك وضربا بهذا القيد يحتاج اليه ان
فسرت ما في كلام الشارح بلفظ اما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه لان
الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم أن الامر للزمان المستقبل
والحال باعتبارين فلا نطلق القول بأن زمنه مستقبل ولا بأنه حال فزمانه مستقبل
ابدا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه لان المقصود حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل
نحو يا أيها النبي اتق الله أي ادم ذلك وباعتبار الانشاء له زمان حالي بناء على أن
الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله فالماضي مفتوح الآخر)
اي مبني على فتح آخره وقوله ابدا أي في جميع أحواله أما البناء فلانه الاصل في
الافعال فلا يسأل عن علته وانما يسأل عن كونه على حركة وعن كونها فتحة
وجواب الاول أنه اي الماضي أشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كون
يقع صفة وصلة وخبرا وحالا فقرب منهما فبني على حركة لان الحركة اقرب الى

وقبل ياء المخاطبة نحو اضربي فهذه حقيقة الافعال الثلاثة (نحو ضرب ويضرب واضرب) وأما أحكامها (فالماضي مفتوح الآخر ابدا) على الاصل نحو ضرب وخرج وانطلق واستخرج

الاعراب من السكون وجواب الثاني انه بني على الفتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم او كسر لاجتمع ثقيلان وبناء الماضي متفق عليه والخلاف انما هو فيما بني عليه على قولين قول بالتفصيل وهو انه ان اتصلت به واو الجماعة بني على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون كضربت والا بني على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر احواله لكن الفتح اما ظاهر كضرب او مقدر للتعذر كرمى او للثقل كضربت او للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمله وسيأتي ما فيه ومن المبني على الفتح الظاهر ضربا بناء على ان فتحة الباء هي الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف فيكون من المبني على فتح مقدر (قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب نحو ضربه وضربنا وضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤها على الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم وصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه وان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده تعبيره بيسكن دون أن يقول فيبنى على السكون افاده المحشي نقلا عن الشنواني أقول وسيأتي ان هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الشارح في نظير هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالى في نحو ضربت وحمل نحو استخرجت طردا للباب عليه اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير منزلة الكلمة الواحدة (قوله وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم) يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله افاده في الحاشية نقلا عن الشنواني مع زيادة من النبتيتي اقول ان قوله على خلاف الاصل معناه ان بناءه على الضم خلاف الاصل في البناء لأن الاصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة والاصل في المبني أن يسكنا * وهذا يشعر بأن بناءه على الضم حقيقة لا على فتح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا كان كذلك فينبغي حمله عليه

ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن نحو ضربت وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم نحو ضربوا على خلاف الاصل (والامر مجزوم ابدا)

هنا وفيما تقدم في قوله فانه يمكن لاجل أن يكون كلامه على وتيرة واحدة فتأمل
ما انصاف (قوله عند الكسائي) انما حمل الشارح كلام المتن على مذهب
الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو من ألقاب الاعراب فلا يناسب ذلك الا مذهب
من يقول انه معرب وهو الكسائي ومن تبعه ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب
بل يصح حمله على مذهب سيبويه أيضا بأن يقال كلامه على حذف مضاف ومراده
التشبيه تنبيها على المبالغة والاصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم انه يعامل
معاملة المجزوم و يؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة وخص الشارح
الكسائي بالذكر مع أن هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين لانه امام أهل الكوفة
(قوله تخفيفا) اى تخفيف النطق به (قوله خوف الالتباس بالمضارع)
أي الصحيح الآخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج اليها) بأن كان ما بعد
حرف المضارعة ساكنا كما في قولك فان الضاد في تضرب ساكنة فيؤتى بها توصلا للنطق
بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه أيسر من اجتلاب همزة الوصل
محافظة على صيغة المضارع أما اذا لم يحتج الى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد
حرف المضارعة متحركا كيدحرج ويتعلم ويقاتل وغير ذلك والعبرة في كونه متحركا
باللفظ لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم وتبيع فان أصلهما
تقوم وتبيع لم يؤت بالهمزة فتقول قم وبع (قوله مبنى على السكون) اى على
الاصل في الافعال والبناء فان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء السكون
فلا يسأل عن علتهما ولا فرق بين السكون اللفظي نحو اضرب والتقديري نحو كف
وغض واشدد واضرب الرجل ومحل بناء الصحيح الآخر على السكون اذا لم تباشره نون
التوكيد لفظا وتقديرا فان باشرته كذلك بني على الفتح ومالم تباشره نون النسوة فان
باشرته بني على السكون ولو قال الشارح والامر عند سيبويه مبنى على ما يجزم به
مضارعه مالم يتصل به نون النسوة والا فبنى على السكون أو نون التوكيد والا فبنى
على الفتح كالمضارع فيهما لكان أخصر وأشمل (قوله وعلى حذف الآخر ان كان
معتلا) مقيد بما اذا لم يتصل به الف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة
أو نون توكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فقد أشار لحكمه بعد بقوله
أو على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق
وهو أنه مع الاولى يبنى على السكون نحو تعالين واغزون واخشين وارمين

عند الكسائي بلام الامر مقدرة
فأصل اضرب عنده لتضرب حذفت
اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس
بالمضارع ثم أتى بهمزة الوصل عند
الاحتياج اليها وعند سيبويه الامر
مبنى على السكون ان كان صحيح
الآخر نحو اضرب وعلى حذف
الآخر ان كان معتلا نحو اخش واغز
وارم أو على حذف النون ان كان
مسندا لضمير تثنية نحو اضربا أو
ضمير جمع نحو اضربوا أو ضمير
المؤنثة المخاطبة نحو اضربي

ومع الثانية يبنى على الفتح نحو اغزونّ واخشينّ وارمينّ (قوله المنصور) أى المرضى المقوّى على غيره (قوله الزوائد الاربع) الزوائد جمع زائدة لا زائد بدليل احدى والاربع بلا تاء افاده فى المحشى لكن الاستدلال بالثانى مناقش بما نقله النووى عن النحاة من أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أما اذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز فى اسم العدد اجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تاء ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال أنه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمّل بانصاف وانما سميت زوائد لان حروف المضارع تزيد بها دون الماضى لان الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفتح الراء أى المشابهة من اضافة السبب الى المسبب أى الاحرف التى هى سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أى التى تزاد فى الكلمة المشابهة للاسم (قوله حروف قولك أنيت) اقحم الشارح لفظة حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف أنيت لا معناه والقول بمعنى المقول وأنيت بدل منه أو عطف بيان والمعنى يجمعها حروف مقولك انيت وآثر المتن انيت على غيره كنأيت ونأتى لما فى الذى ذكره من التفاؤل فان انيت بمعنى أدركت ولما فى نأيت من التشاؤم فانه بمعنى بعدت (قوله بشرط ان تكون الخ) جواب عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت داخلة فى أول الماضى نحو أكرمت زيدا وتعلمت المسألة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب اذا خضبته باليرنا وهى الحناء وحاصل الجواب أن هذه الزوائد بهذه المعانى مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضى وترك المتن تقييدها بما ذكر اتكالا على الموقف لان المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالاستفادة (قوله ومعه غيره) الاولى للمتكلم وغيره والمراد من شاركه فى مدلول الفعل المبدوء بالنون (قوله أو المعظم نفسه) أى العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد أن نمن أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم واستعمالها فى هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد (قوله نرجس)

وهذا هو المذهب المنصور (والمضارع ما كان فى أوله احدى الزوائد الاربع) المسماة أحرف المضارعة (يجمعها) حروف (قولك أنيت) بمعنى ادركت وحروف انيت الهمزة بشرط أن تكون للمتكلم وحده نحو أقوم بخلاف همزة أكرم والنون بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم بخلاف نون نرجس

النرجس زهر البصل قال (قوله الغائب) اى لغيبته حقيقة نحو يقوم زيد أو مجازا نحو قد علم الله (قوله يرنأ) بالفتح مهموز يقال يرنأت الشيب اذا خضبته باليرنا أى الحناء (قوله على المعانى المذكورة) وهى التكلم والغيبة والحضور (قوله المجرد من النونين) اى المعرى من النون الموضوعة للاناث وان استعملت فى غيرهن كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

ومن نون التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا بألف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعان أو بواو الجماعة كقوله تعالى لتبلون أو بياء المخاطبة كقوله تعالى فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالى ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدرة فانهما كالعدم فان لم يجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات يرضعن أو نون التوكيد المقيدة بما مر كان فى محل رفع مبنيا على السكون مع الاولى وعلى الفتح مع الثانية واذا كان مرفوعا محلا مع النونين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عمومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما والمعنى حينئذ مرفوع أبدا اى لفظا أو تقديرا أو محلا ولعله أشار الى ذلك المتن بقوله ابدا والصحيح ان رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وان كان قول الكوفيين ولا يقال ان التجرد عدمى فلا يكون علة الرفع وهو وجودى لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا بعدمى وقيل ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو للبصريين وقيل انه نفس المضارعة وهو لثعلب وقيل انه حروف المضارعة ونسب للكسائى واختار ابن مالك قول الكوفيين قال فى شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل فان الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلولم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه من الاشمونى ببعض تغيير وقوله وهو لثعلب رد عليه بأن المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائى وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فى حال عليها وانما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهما اقوى منه

والياء للنساء تحت بشرط أن تكون للغائب نحو يقوم بخلاف ياء النساء فوق بشرط أن تكون للمخاطب نحو تقوم بخلاف تاء المتكلم فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم أوائل مضارعة لدلالة الزوائد فى أوائلها على المعانى المذكورة وأكرم ونرجس ويرنأ وتعلم افعال ماضية لعدم دلالة الزوائد فى أوائلها على المعانى المذكورة (وهو) أى المضارع المجرد من النونين (مرفوع ومن الناصب والجازم أبدا) بالتجرد من الناصب والجازم

ورد عليه بأن جزء الشئ لا يعمل فيه اه من المدابغى عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب او جازم الاحتراز عن الناصب الذى لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن اراد أن يتم الرضاعة برفع يتم فى قراءة شاذة وقول الشاعر

أن تقرآن على اسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا احدا

ومن الثانى قوله يوم الصليفاء لم يوفون بالجار والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة فى المتلبس بالفعل مجاز فى غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل لا ما شأنه ذلك (قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ فى بيان حالتى النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدر وأل فيه للعهد الذكرى لتقدم ذكره بذكر مفرده والنواصب يصح ان تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وان تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وانما قدم النواصب على الجوازم لان اثر الناصب وجودى وهو الحركة وأثر الجازم عدمى والوجودى اشرف من العدمى والمراد أثر الناصب الاصلى فلا ينتقض بأن اثره قد يكون عدميا كما فى الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصالة (قوله عشرة على ماهنا) اى عشرة أحرف على ما ذكره فى هذه المقدمة وليس المراد انه ذكرت أكثر من عشرة فى غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أى من البصريين لا يرى انها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعا للكوفيين بخلاف غيره ولا ينافى حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لان المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة اربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها لشرفها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب (قوله والمتفق عليها الاربعة) أى على نصبها للفعل بنفسها وكون الاربعة متفقا عليها بعد نظر فان النصب باذا فيه خلاف والصحيح أن الناصب هى وحكى عن الخليل أن الناصب ان بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا ان كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) أى المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيدها

ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب) فينصبه (او جازم) فيجزمه (فالنواصب) للمضارع (عشرة) على ماهنا وفاقا وخلافا والمتفق عليها الاربعة (وهى أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون

المتن بذلك لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزائدة وهي التالية لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كأن ظبية تعطو أي تميل الى وارق السلم في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله

فأقسم ان لو التقينا وأنتمو * لكان لكم يوم من الشر مظلم

وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه ان اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم أن امشوا وخرجت المخففة من الثقيلة وهي ظاهرة (قوله لفظا) أي ان كان معربا وقوله او محلا أي ان كان مبنيا كأن اتصلت به نون النسوة نحو النسوة يعجبني ان يضربن وفي بعض النسخ والماضي محلا أي تنصب الماضي محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر (قوله موصول حرفي) وهو كل حرف أول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج الى عائد وهي خمسة نظمها السندوبي فقال

وما لك حروفا بالمصادر أولت * وعدى لها خمسا صحيح كما رووا

وما هي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي فخذها وما ولو

(قوله تسبك مع منصوبها بمصدر) أي تكون آلة في سبك ما بعدها فلا يرد ان المنسبك ما بعدها فقط لا هي وما بعدها * ولان من حيث العمل وعدمه ثلاثة احوال فان وقعت بعد علم أي يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان قال تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد ظن أي حسبان جاز أن تكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجاز أن تكون المصدرية فتنصبه وعلى هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع والنصب وهو أرجح وان وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدرية ويجب النصب نحو أطمع أن يغفر لي وأخاف ان يأكله الذئب (قوله لنفي المستقبل) أي لانتفاء الحدث في الزمان المستقبل فاضافة نفي الى المستقبل من اضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل (قوله حرف جواب وجزاء) أي في كل موضع كما قاله الشلوبين وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال اريد أن أزورك اذن أكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته أي ان زرتني اكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزاء كما قال الرضي إما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف الشلوبين في جعل هذا مثالا للجزاء أيضا أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام

نصب المضارع لفظا أو محلا وهي موصول حرفي تسبك مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى مصدرية مثال ذلك عجبت من أن تضرب والتقدير عجبت من ضربك فأن حرف مصدري ونصب واستقبال وتضرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثاني (لن) وهو حرف نفي المستقبل نحو لن نبرح فلن حرف نفي ونصب ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثالث (اذا) وهو حرف جواب وجزاء نحو اذا أكرمك جوابا لمن قال أريد أن أزورك فاذا حرف جواب وجزاء ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب باذا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم والكاف مفعول به في محل نصب

يجاب به عن كلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في صدرها وحشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وما ذكره الشارح من انها حرف مذهب الجمهور ومقابله أنها اسم والصحيح انها بسيطة (قوله وشرط النصب الخ) مفرد مضاف فيعم أي شروط النصب الخ واعمالها مع الشروط ليس واجبا عند بعض العرب فيجوز الغاؤها عنده مع استيفاء الشروط نحو اذن يحاف يا رسول الله بالرفع (قوله أن تكون في صدر الجواب) أي في اول الجملة الواقعة جوابا فان تأخرت ألغيت نحو اكرمك اذن وكذا ان توسطت نحو انا إذن اكرمك وما ورد من الاعمال مع التوسط فضرورة (قوله والفعل) أي زمان حدثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال ولا ماض لان من شأن الناصب ان يخلص المضارع الى الاستقبال لا الماضي والحال فلو كان حالا لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا واذا تصدق بالرفع اذا المراد به الحال (قوله متصل بها) أي لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقوله اذا لا اهينك واذا والله لا اهينك جوابا لمن قال غدا آتي اليك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء كقولك اذا يا زيد أكرمك واذا يا الله اكرمك واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كقولك اذن يوم الجمعة او في الدار اكرمك والصحيح المنع اذ لم يسمع من العرب شيء من ذلك واذا كان مع اذن حرف عطف لم تعمل الا على قلة قال تعالى واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا وقرئ شذوذا واذا لا يلبثوا خلافك (قوله كي المصدرية) قيدها بذلك لتخرج كي المختصرة من كيف كقوله

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج التعليلية فان الناصب للفعل أن مضمرة بعدها لا هي كما ذكره الشارح وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهي الداخلة عليها لام التعليل الخ وهي متعينة للمصدرية في الحالة الاولى اعني اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة أن تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع

وشرط النصب باذا أن تكون في صدر الجواب والفعل بعده مستقبل متصل بها ولا يضر فصله منها بالقسم (و) الرابع (كي) المصدرية وهي الداخلة عليها اللام التعليل لفظا نحو لكيلا تأسوا او تقديرا نحو كي لا تأسوا في غير القرآن اذا قدرت اللام قبلها استغناء عنها بنيتها فاللام حرف تعليل وجر وكي حرف مصدري ونصب ولا حرف نفي وتأسوا فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه حذف النون

امكان الاحترازعنه أما فى الحالة الثانيـة أعنى اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصـدرية ايضا والا كانت تعليلية كما ذكره الشارح كما انها تعليليـة أيضا اذا تقدمت هى على اللام نحو جئت كى لاقرأ فكى حرف تعليـل وجر واللام توكيد لها وأن مضمرة بعدها وانما امتنع أن تكـون مصدرية ناصبة بنفسها فى هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة اذ لم تثبت زيادتها فى غير هذا الموضع حتى يحمل عليه وكذا تكون تعليلية أيضا اذا تقدمت هى عـلى أن نحو جئت كى ان تكرمنى ويمتنع ان تكون مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى عـلى مثله مع امكان الاحترازعنه وتحتمل المصدرية التعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن نحو جئت لكى أن تكرمنى والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بأن لان أن هى الاصل وما كان أصلا فى بابه لا يكون مؤكدا لغيره فالحاصل انها تتعين للمصدرية فى موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة فى الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية فى موضعين الموضع الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية والا فتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثانى ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتتعين للتعليلية فى موضعين وقد تقدما أيضا (قوله فكى تعليلية) أى دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها (قوله منصوب بأن مضمرة وجوبا) أى كما هو مذهب البصريين وفى بعض النسخ مضمرة جوازا والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله ولام كى) المراد بها اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك الله الخ أو كانت زائدة نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين أو كانت للصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله مضمرة بعد اللام جوازا) محل كون اضمارها جائزا ما لم يقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة فان اقترن بهما كان اظهارها واجبا نحو لئلا يكون للناس ونحو لئلا يعلم أهل الكتاب وانما وجب الاظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتماثلين والحاصل أن لأن ثلاثة أحوال * أحدها لزوم الاضمار وهو فيما بعد لام مع كى * الثانى لزوم الاظهار وهو مع لام كى اذا كانت مع لا * الثالث جواز الامرين وهو لام كى اذا لم تكن مع لا نحو أسلمت لادخل الجنة أو لان أدخل الجنة ونحو يعجبنى دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك

فان لم تتقدم عـلى كى لام التعليل لفظا ولا تقديرا فكى تعليلية والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا والنواصب المختلف فيها ستة والاصح أن الناصب بعدها أن مضمرة (و) هى (لام كى) لانها التعليلية واضيف الى كى لاشتراكهما فى افادة التعليل نحو جئتك لازورك فانه يصح أن تحذف اللام وتعوض عنها كى وتقول جئتك كى ازورك فازورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازا وتسمى هذه اللام لام التعليل

وان

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابتا أو منحذف

(قوله ولام الجحود) مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من اطلاق الخاص وارادة العام كما اشار اليه الشارح بقوله أى لام النفي وضابطها ما ذكره بقوله وهي الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا أى يكون فاعل الكون الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للكسائي فانه لا يشترط هذا الشرط فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع أن قراءته بفتح اللام ورفع تزول والصحيح في خبر الكون الواقع بعده هذه اللام انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة فالمصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنفية الخ) اعلم أن ذكر ما ولم وذكر كان ويكن قيد فخرج بقية ادوات النفي حتى لما وبقية الافعال حتى النواسخ لعدم السماع (قوله حتى الجارة) انما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها في هذا الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها كقوله

فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل

وانما سميت ابتدائية لوقوع المبتدا بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو مات الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة وهي تعطف بعضا على كل (قوله المفيدة الغاية) أى ان ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها فما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ أن يصلح موضعها الى وقوله أو التعليل أى ان ما قبلها علة لاجل حصول ما بعدها فما بعدها مسبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ ان يصلح موضعها كي وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل الشارح فان كان حالا رفع كقولك في حالة الرسول سرت حتى ادخل البلد (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب هنا ما يكون مفضيا الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالفاء والواو) فيه قلب والاصل والفاء والواو في الجواب (قوله المفيدة السببية) اى

(و) الثانية (لام الجحود) اى لام النفي وهي الواقعة في خبر كان المنفية بما أو في خبر يكون المنفية بلم نحو ما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب و يغفر منصوبان بأن مضمرة بعد لام الجحود وجوبا وسميت هذه اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالكون المنفي والنفي يسمى جحودا (و) الثالثة (حتى) الجارة المفيدة للغاية نحو حتى يرجع الينا موسى أو للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوبان بأن مضمرة بعد حتى وجوبا (و) الرابعة والخامسة (الجواب بالفاء) المفيدة للسببية

ان ما قبلها سبب لما بعدها والمراد لسببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع وبهذا القيد أعني المفيدة للسببية خرجت الفاء التي لمجرد العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي فلا يعتذرون والفاء التي للاستئناف نحو اسأل زيد فيعرفك بالرفع أي فهو يعرفك (قوله الخ) أي ان ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعين في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية (قوله بعد الامر الخ) يعني انه لا بد أن يقع كل منهما بعد نفي محض او طلب محض والمراد بالنفي المحض أن يكون خالصا من معنى الاثبات فخرج النفي المنتقض بالا والمتلو بنفي نحو ما انت تأتينا الا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وبالطلب المحض ان يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبر نحو صه فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقني الله مالا فانفقه في الخير فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب وهذه المسألة تسمى مسألة الاجوبة الثمانية وهي الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق والتحضيض وهو الطلب بحث وازعاج والتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل كقوله

الا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي مالا فاحج منه والنفي وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظم ذلك بعضهم في بيت فقال

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

وقوله وسل اراد به الاستفهام (قوله أقبل فأحسن اليك او وأحسن اليك) أي ليكن منك اقبال اليّ فاحسان أو واحسان مني اليك فالاحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الاقبال وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا في كل مثال اهتدي (قوله وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأمضي الخ) أي هل يكون حصول لزيد في الدار فمضي او وامضاء مني اليه ويشترط في الاستفهام كما في شرح الشذور أن لا يكون بأداة بعدها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل اخوك زيد فأكرمه بخلاف هل اخوك قائم فأكرمه وكذا في الدار زيد فاكرمه لان

(والواو) الدالة للمعية نحو أقبل فأحسن اليك او وأحسن اليك وبعد النهي نحو لا تضرب زيدا فيغضب او ويغضب وبعد العرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب علما او وتصيب علما وبعد التحضيض نحو هلا اكرمت زيدا فيشكر او ويشكر وبعد التمني نحو ليت لي مالا فاتصدق منه او واتصدق منه وبعد الترجي نحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني وبعد الدعاء نحو رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل صالحا وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فامضي اليه او وامضي اليه

الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله
تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا
حسنا فيضاعفه له قرئ برفع يضاعفه ونصبه ونحو أين بيتك فأزورك ومتى تسير
فأرافقك وكيف تكون فأصحبك وانظر هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق يشترط في
الطلب أن يكون محضا بأن يكون بلفظ الفعل فإن الاستفهام من أقسامه كما تقدم
(قوله نحو لا يقضى على زيد الخ) أي لا يحكم على زيد بالموت فيموت والمراد نفي القضاء
والموت معا على أن يكون القضاء سببا للموت فإذا انتفى السبب انتفى المسبب
(قوله لكان أوضح) أي واضحا (قوله لا ناصب) والكلام إنما هو في عد
الناصب لا المنصوب لكن سماه ناصبا لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة
(قوله بمعنى إلا أو إلى) والفرق بينهما أن التي بمعنى إلى بالتخفيف ينقضي ما قبلها
شيئا فشيئا والتي بمعنى إلا بالتشديد ينقضي دفعة واحدة وأو هذه عاطفة مصدرا
مؤولا على مصدر مقدر والتقدير ليكونن قتل مني للكافر أو إسلام منه وكذلك
ما أشبهه وخرج بأو المقيدة بما ذكر أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله
بالفعل فإن أن تضمر بعدها جوازا نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ووجد في بعض
نسخ الشارح زيادة أو التي للتعليل نحو لأطيعن الله أو يغفر لي وعليها يسقط الاعتراض
عليه بأنه اقتصر ولم يذكرها (قوله وهي اللام) المراد باللام لام كي ولام الجحود
(قوله والجوازم) جمع جازم أو جازمة كما تقدم في النواصب وقوله ثمانية عشر
لا يعين التذكير وأنه لو أراد التأنيث لقال ثماني عشرة لما مر أيضا (قوله فعلا واحدا)
أي بالأصالة أي بغير تبعية وإلا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف أو غيره وقوله وما
يجزم فعلين مبني على الأغلب وإلا فقد يجزم فعلا واحدا وجملة نحو وقالوا مهما تأتنا
به الآية (قوله ستة) قد يقال إن بنينا على الظاهر فالذي يجزم فعلا واحدا ثمانية لم
ولما وألم وألما ولام الأمر ولام الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وإن بنينا على التحقيق فهي
أربعة فعدها ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويجاب بأنه نظر إلى الصورة الظاهرية
فإن صورة لم غير صورة ألم وصورة لما غير صورة ألما وصورة لام الأمر ولام الدعاء
واحدة وكذا لا الناهية ولا الدعائية فعد الأربعة الأول أربعة والأربعة الثانية
اثنتين ولا يرد على المصنف الجزم في جواب الطلب نحو تعالوا أتل لأنه إن قلنا إن
الجزم بأداة الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير إن تأتوا أتل كان داخلا في قوله وإن

وبعد النفي المحض نحو لا يقضى على
زيد فيموت أو ويموت فالجواب بعد
الفاء والواو في هذه الأمثلة كلها
منصوب بأن مضمرة وجوبا ولو قال
والفاء والواو في الجواب لكان أوضح
لأن الجواب منصوب لا ناصب (و)
السادسة (أو) التي بمعنى إلا أو إلى نحو
لأقتلن الكافر أو يسلم أو إلى أن يسلم
ولألزمنك أو تقضيني حقي فيسلم
وتقضيني منصوبان بأن مضمرة بعد
أو وجوبا والحاصل أن أن تضمر بعد
ثلاثة من حروف الجر وهي اللام
وكي التعليلية وحتى وبعد ثلاثة من
حروف العطف وهي الفاء والواو
وأو (والجوازم ثمانية عشر) جازما
وهي قسمان ما يجزم فعلا واحدا وما
يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا واحدا
ستة

اى لفظا او تقديرا وان قلنا ان الجزم بلام الامر مقدرة كان داخلا فى قوله ولام الامر اى لفظا او تقديرا (قوله فلم حرف يجزم المضارع) أى غالبا والا فقد يرفع الفعل بعدها كقوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * واختلف فى ذلك فقيل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة (قوله وينفى معناه) أى يدل على انتفاء معناه التضمنى الذى هو الحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل وذلك النفى اما متصل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ ولما منقطع كما اذا قلت زيد لم يقم أى فى الزمن الماضى فيصح أن تقول ثم قام (قوله ويقلبه الى الماضى) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه ففى كلامه استخدام والمعنى ويقلب زمنه الى الزمن الماضى (قوله المرادفة للم) أى التابعة لها فيما تقدم من الامور من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفى والجزم والقلب الى المضى وكذا فى جواز دخول الهمزة عليها فهما شريكان فى هذه الامور لستة فقط لا مطلقا لافتراقهما فى خمسة امور الاول أن لما لا تقترن بأداة شرط فلا يقال ان لما تقم بخلاف لم تقول ان لم ولو لم الثانى أن منفى لما مستمر النفى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أى عقب ندمه واذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا * الثالث ان منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منفى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ولا يجوز لما يكن * الرابع أن منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب اى وسيذوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما * الخامس أن منفى لما جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولم أدخلها ولا يجوز ذلك فى لم الا ضرورة كقوله

احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لان المترادفين متحدان فى المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا عبر بعضهم بالاختية حيث قال ولما اخت لم لان الاختية لا تستلزم الاتحاد فى المعنى بل تستلزم المشاركة ولو فى شئ دون شئ وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية نحو ولما جاء امرنا ولا عن الايجابية وهى التى بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لانه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز

عنهما

(وهى لم) نحو لم يقم فلم حرف يجزم المضارع وينفى معناه ويقلبه الى المضى ويقم مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (و) الثانى (لما) المرادفة لم فيما تقدم نحو لما يضرب فلما حرف يجزم المضارع وينفى معناه ويقلبه الى المضى ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون

عنهما (قوله والم والما) ظاهر كلامه انهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريرى وهو حمل المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه فقول الشارح فى الم والما حرف تقرير وجزم فيه تسمح لما عرفت من أن التقرير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بألم فيه تسمح أيضا فان الجازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة فى الجزم فيقال هو من ذكر الكل وارادة الجزء (قوله ولام الامر) أى ومسمى لام الامر وهو ل لانه الجازم لا أن الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الا لقرينة والمراد بها اللام الموضوعة لطلب الفعل امرا كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك لتفعل كذا أو استعملت فى غير الطلب كالتى يراد بها ونحوها الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اى فيمد أو التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة فى النهى الخ) أى الموضوعة لتستعمل فى النهى أو الدعاء سواء استعملت فيهما نحو ولا تخف ولا تؤاخذنا أو فى الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا أو فى غير ذلك كقولك لعبدك لا تطعنى فانها هنا للتهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة الى أن قوله فى النهى والدعاء صفة للا بتقدير متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية والزائدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة ولقلته لم يتعرض له المصنف (قوله بلا الناهية) اسناد النهى اليها مجاز لان الناهى هو المتكلم بواسطتها (قوله والذى يجزم فعلين) اى مضارعين نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه أو عكسه وهو قليل فالصور أربعة والاول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وانما جعل شرطا لانه علامة على وجود الثانى والشرط فى اللغة العلامة والثانى من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال لانه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء بعد الفعل المجازى عليه ويشترط فى فعل الشرط أن يكون فعلا ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا من قد والسين وسوف مثبتا أو منفيا بلم أو لا وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلا صالحا

(و) الثالث (الم) نحو الم نشرح فالم حرف تقرير وجزم ونشرح مجزوم بالم وعلامة جزمه السكون (و) الرابع (الما) اختها نحو ألما أحسن اليك فألما حرف تقرير وجزم وأحسن مجزوم بألما وعلامة جزمه السكون (و) الخامس (لام الامر) نحو لينفق ذو سعة فينفق مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون (و) لام (الدعاء) وهى لام الامر فى الحقيقة ولكن سميت لام الدعاء تأدبا نحو ليقض علينا ربك فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء (و) السادس (لا) المستعملة (فى النهى) نحو لا تخف فلا حرف نهى وجزم وتخف مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون (و) لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة ولكن سميت دعائية تأدبا نحو ولا تؤاخذنا فلا حرف دعاء وجزم وتؤاخذ مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون والذى يجزم فعلين اثنا عشر جازما

لا ان يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء كان الجواب جملة اسمية والفعل خبر المبتدا محذوف والفاء للربط على الصحيح (قوله إن الشرطية) احترازا عن إن النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة فانها لا تجزم والشرطية نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر الهمزة الخ) أى بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف فيهما (قوله وهى حرف) أى باتفاق كاذما على الاصح وباقى الادوات اسماء على الاصح فيهما (قوله المضارع لفظا) أى بشرط ان يكون معربا والا فالجزم لمحله كالماضى (قوله الى الاستقبال) أى المستقبل (قوله فى محل جزم) أى فى محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوما وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضى وحده لا لمحل الجملة هو الصحيح (قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كفشيت من غير ما ذنب والمصدرية كقوله

يسر المرء ما ذهب الليالى * وكان ذهابهن له ذهابا

والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التى الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله من خير) أى وشر والاقتصار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء اظهارا لشرفه فاندفع الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شئ فما فائدة التخصيص بالخير (قوله يعلمه الله) أى يجازكم عليه فعبر عن الجزاء بالعلم (قوله فما اسم شرط جازم) محله نصب بتفعلوا (قوله وتفعلوا فعل الشرط) فيه مسامحة لان الواو ليست من فعل الشرط بل هى فاعل (قوله من الشرطية) احترز بها عن الموصولة والنكرة الموصوفة والاستفهامية ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله فمن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد على الاول ان العائد متوقفة على الجواب لان توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم (قوله مهما) هى موضوعة للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط (قوله نحو قوله تعالى) أى مقوله وقوله مهما تأتنا به الخ بدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله او عطف بيان عليه (قوله فمهما اسم شرط) أى على الصحيح كما تقدم ويدل على كونها اسما عود الضمير اليها من به لان الضمير لا يعود

(و) هى (ان) الشرطية بكسر الهمزة وسكون النون وهى حرف يجزم المضارع لفظا والماضى محلا ويقلب معنى الماضى الى الاستقبال عكس لم نحو ان قام زيد قمت فان حرف شرط وجزم وقام فعل الشرط فى محل جزم بان وزيد فاعل قام وقمت جواب الشرط (و) الثانى (ما) الشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة جزمه حذف النون ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم بما ايضا وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (من) الشرطية نحو من يعمل سوءا يجز به فمن اسم شرط جازم ويعمل فعل الشرط مجزوم بمن ويجز جواب الشرط وهو مجزوم ايضا بمن وعلامة جزمه حذف الالف من آخره (و) الرابع (مهما) نحو قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن ... فمهما اسم شرط جازم

الا على الاسماء رشداها الرفع بالابتداء بمعنى اى شيء تأتنا به او النصب بمعنى
اى شيء تحضر تأتنا به (قوله فى موضع نصب على الحال) هذا من
اطلاق الكل وارادة الجزء لان جملة الجار والمجرور ليست حالا بل الواقع الحال
المجرور فقط وهو آية ففى كلامه تسمح (قوله ان قدرت حجازية)
وهو الراجح او على انه مبتدأ ان قدرت تميمية (قوله وبمؤمنين فى موضع
نصب خبر ما) على جعلها حجازية اي او فى موضع رفع خبر الابتداء على انها
تميمية وظاهر كلامه ان الباء اصلية مع انها زائدة على كلا التقديرين
ففى عبارته تسمح (قوله اذما تأت الخ) تأت وآتيا من الاتيان وروى
بدلهما تأب وآبيا بالباء الموحدة (قوله ما انت آمر به) ما فى محل
نصب على المفعولية لتأت وهى اسم موصول وانت مبتدأ وآمر به خبره
والجملة صلة الموصول (قوله تلف) من ألفى اذا وجد يتعدى لمفعولين
الاول من والثانى آتيا وجملة اياه تأمر صلة لمن لا محل لها من الاعراب
(قوله حذف الياء ايضا) وجملة اذما الخ فى محل رفع خبر إن والكاف
اسمها فى محل نصب (قوله واى) هى بحسب ما تضاف اليه فان
أضيفت الى ظرف مكان فهى ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف زمان
فهى ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهى غير (قوله اياما تدعوا)
اى أى اسم (قوله وما صلة) أي زائدة وانما قيل صلة لا زائدة تأدبا
(قوله متى) هى للعموم فى الزمان ولا تعمل الا متضمنة معنى الشرط دون
الاستفهام فأراد المتن بمتى متى الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو متى
نصر الله (قوله متى أضع العمامة الخ) صدره (أنا ابن جلا وطلاع
الثنايا) واعرابه أنا مبتدأ وابن خبر وجلا مضاف اليه وهو علم منقول
من جملة فيكون محكيا او من الفعل وحده فيكون معربا اعراب
ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من
ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة ويصح ان يكون جلا فعلا ماضيا
والفاعل مستتر والجملة صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجر
عطفا على جلا وبالرفع خبر بعد خبر (قوله فمتى اسم شرط جازم)
ظرف زمان فى محل نصب على المفعولية لأضع (قوله أيان بفتح الهمزة)

وتأتنا فعل الشرط وهو مجزوم بمهما وعلامة جزمه
حذف الياء ونا مفعول به وبه جار ومجرور متعلق
بتأتنا ومن آية بيان لمهما فى موضع نصب على
الحال من الهاء فى به لتسحرنا فعل مضارع منصوب
بأن مضمرة جوازا بعد لام كي والفاعل مستتر فيه
وجوبا ونا مفعول به وبها جار ومجرور متعلق بتسحرنا
فما الفاء رابطة للجواب وما نافية ونحن اسمها ان
قدرت حجازية ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين
وبمؤمنين فى موضع نصب خبر ما وجملة فما نحن لك
بمؤمنين فى موضع جزم جواب الشرط (و) الخامس
(اذما) كقول الشاعر وانك اذما تأت ما انت آمر
به تلف من اياه تأمر آتيا

فاذما حرف شرط على الاصح وتأت فعل الشرط
مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتلف جواب
الشرط وعلامة جزمه حذف الياء أيضا (و) السادس
(أى) نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى فأيا اسم شرط جازم منصوب بتدعوا وما
صلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بأيا وعلامة جزمه
حذف النون وفله الفاء رابطة للجواب وله جار
ومجرور خبر مقدم والاسماء مبتدأ مؤخر والحسنى
نعت للاسماء وجملة فله الاسماء الحسنى فى موضع
جزم جواب الشرط (و) السابع (متى) نحو قوله
* متى اضع العمامة تعرفونى * فمتى اسم شرط جازم
وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه
السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين
والعمامة مفعول به وتعرفونى جواب الشرط وهو
مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل
تعرفوننى بنونين الاولى نون الرفع والثانية نون
الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله
* أيان ما تعدل به الريح تنزل *

فايان اسم شرط جازم وما زائدة وتدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض (و) التاسع (اين) نحو اينما تكونوا يدرككم الموت (٨٤) فأين اسم شرط جازم وما صلة وتكونوا فعل الشرط

وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الاولى والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله فأصبحت أنى تأتها تستجر بها

تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

فأنى اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادي عشر (حيثما) نحو قوله *

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان *

فحيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثاني عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد في بعض النسخ (واذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثالها قول الشاعر

واذا تصبك خصاصة فتحمل * فاذا اسم شرط جازم وتصبك فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وخصاصة فاعل وتحمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط وقرن بالفاء المفيدة للربط لانه فعل طلب وانما عملت اذا وان كانت شرطا غير جازم حملا على متى كما اهملت متى حملا عليها كقول عائشة رضي الله عنها ان أبا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد كما قال ابن مالك *(باب مرفوعات الاسماء) خاصة

والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة سليم وقرئ بهما شاذا وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كمتى وذهب بعضهم أنها لتعميم الاحوال (قوله اسم شرط جازم) أي مبني على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من انها كمتى والناصب الفعل بعدها (قوله وما زائدة) أي للوزن (قوله وكسره عارض) أي للروي (قوله اين) هو ظرف موضوع للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن حيثما كذلك (قوله فأين اسم شرط جازم) محله نصب بيدرككم (قوله والموت الخ) قال الشيخ عبد المعطي الظاهر أن تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها البيتيتي ناقصة وجملة يدرككم الموت في محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حينئذ لان المعنى حينئذ ايما تكونوا مدركا لكم الموت وهو خال من الجواب فليتأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تأت من تأتها (قوله في غابر الازمان) أي مستقبلها (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجد لها من كلام العرب شاهدا بعد الفحص اه وانما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها الادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها الشرطها نحو كيفما تجلس اجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب (قوله واذا) معطوف على ثمانية عشر لا على إذ ولا على ان ولا على كيفما لان العدد تم بدونها فهي زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لمخالفتها الادوات الشرط فانها للمحقق والمظنون وإن للمشكوك والموهوم والنادر وكذا الباقي (قوله واذا تصبك) الخ صدره * استغن ما اغناك ربك بالغنى

(باب مرفوعات الاسماء)

من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة البيانية أو الاضافة على معنى من وعلى كل تخرج من المرفوعات من الافعال لانها تقدمت في قوله وهو مرفوع أبدا وقدمها لانها عوامل في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على

رتبة المعمول وتخرج ابنا المنصوبات والمجرورات وانما بدأ بالمرفوعات لانها العمدة وثنى بالمنصوبات لانها الفضلة غالبا كالمجرورات والاحتراز بغالبا من المنصوب الذى هو عمدة فى المعنى كمفعولى ظن ومن المجرور الذى هو عمدة ايضا فى المعنى نحو كفى بالله شهيدا وثلث بالمجرورات لانها منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب لفظا ثم ان قوله مرفوعات يحتمل أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وان يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشكل على هذا الثانى وجود التاء فى العدد لما تقدم (قوله سبعة) لا يرد اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لانها داخلة فى اخوات كان وان والمراد بأخوات كان نظائرها فى رفع المبتدا ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها فى نصب المبتدا ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولان عامله لفظى بخلاف عامل المبتدا فانه معنوى واللفظى اقوى بدليل انه يزيل العامل المعنوى وهو الابتداء اذا دخل عليه تسخه وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل وقيل هما اصلان وليس لهذا الخلاف ثمرة (قوله الذى لم يسم فاعله) أى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد وبقولنا فاعله الاصطلاحى سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لان الفاعل الذات وهى لا تذكر والاضافة فى قوله فاعله لادنى ملابسة أى لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت اضافته الى ضميره (قوله وهو) أى التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله اربعة) الحق انها خمسة والخامس عطف البيان ولعله اسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضى من ان كل ما كان بدلا جاز أن يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أى فى التبويب لا الترتيب فى التقدم عند الاجتماع فانها اذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد (قوله مقدما الاول فالاول) يجوز كسر الدال وفتحها والاول منصوب على الاول مرفوع على الثانى وعلى كل لا حاجة اليه مع ما قبله من الترتيب

(المرفوعات) من الاسماء (سبعة) (و) هى (الفاعل) نحو قام زيد (و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث (المبتدأ و) الرابع (خبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (اخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبر ان و) خبر (اخواتها) نحو ان زيدا قائم (و) السابع (التابع للمرفوع وهو اربعة اشياء) اولها (النعت) نحو جاء زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسيأتى تفصيلها فى ابواب متفرقة على الاثر على هذا الترتيب مقدما الاول فالاول

(باب الفاعل)

(قوله رسمه الخ) الحد إما حقيقي وإما رسمي وإما لفظي فالحد الحقيقي ما انبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسمي ما أنبأ عن الشئ بلازم له كقولنا الخمر مائع يقذف بالزبد واللفظي ما أنبأ بلفظ أظهر مرادف كقولنا الغضنفر الاسد والبر القمح وماذكره المصنف رسم لان الرفع وكونه مذكوراقبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشئ بالنظر الى جميع ما وراءه كالضاحك للانسان واضافية وهي ما يختص بالشئ بالنظر الى بعض اغياره كالماشي للانسان وهي المرادة هنا لان ماذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة الى بعض اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان واخواتها والتعريف بالخاصة الاضافية كاف كما قرره الاسعد فلا يعترض عليه بانه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع انها توجد في غيره كاسم كان واخواتها لان المراد الخاصة الاضافية كما مر (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ماذكره (قوله الاسم) أي الصريح كقوله تعالى قال الله اني معكم او المؤول كقوله اولم يكفهم أنا انزلنا ومثل الاسم ماهو في حكمه كالجملة اذا اريد لفظها كقوله صدر عن الله حسبي والجملة المسمى بها نحو جاء تابط شرا وخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملة حيث لا تأويل كما تقدم ودخل فيه في اذا اريد لفظها أو سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقته ومجازه ان استعمل فيما ذكر جميعا أو في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز وعلى الاول لا يضر أخذه في التعريف لانه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أي لفظا نحو قال الله أو تقديرا كجاء الفتى والقاضي وغلامي أو محلا قال في الحاشية كأن جر بمن أو الباء الزائدتين نحو ما جاءنا من بشير ونحو وكفى بالله شهيدا اه وتمثيله للمحلي بذلك مبني على ان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ويشكل عليه فرقهم بين الاعراب المحلي والتقديري بأن المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير وهو في هذين المثالين قائم بالحرف الاخير فليكن الاعراب تقديريا فيهما افاده يس على القطر فكان المناسب التمثيل للمحلي بالمبني كالموصول واسم الاشارة فتأمل وابهم المتن الرافع له ليكون كلامه جاريا على القولين والصحيح أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه

(باب الفاعل) وعرفه ببعض خواصه تقريبا على المبتدئ فقال (الفاعل هو الاسم المرفوع) بفعله

لا الاسناد (قوله المذكور قبله فعله) خرج به المبتدا والخبر وخبران واخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد واخواتها لان المتبادر من الاضافة فى فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر وخبران واخواتها لافعل قبلها وليس نائب الفاعل واسم كان واخواتها واسم كاد وأخواتها قائما بها الفعل ولا واقعا منها وقوله المذكور قبله فعله أى أو شبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والمصدر نحو عجبت من زيد واسمه نحو عجبت من عطاء زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور مع اعتمادهما على استفهام أوشبهه نحو ومن عنده علم الكتاب وأفى الله شك والقبلية فى كلامه المراد بها ما يشملها فى اللفظ وهو ظاهر وفى التقدير فيدخل نحو وان أحد من المشركين استجارك والمستتر كما فى قم واستقم (قوله الصادر منه) هو لبيان خصوص المقام فلا يرد نحو مات زيد أو المراد بصدوره منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرافع بل بيان مدلوله الذى بسببه رفع الفاعل فلا يرد أن الفعل الذى يرفع هو اللفظ أى لفظ قام لا الحدث الذى هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر (قوله يرفعه الماضى) يستثنى منه افعل فى التعجب كما أحسن زيدا وافعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا وجوبا وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء فخرج نحو قام القوم لا يكون بكرا لانه لا يرفع الا ضميرا مستترا وجوبا (قوله الى غائب) أى شخص غائب مذكرا أو مؤنث مفردا ومثنى أو جمع (قوله ولا يرفعه الامر) أى استقلالا فيرفعه بطريق التبعية كما فى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر فى اسكن العامل فيه الفعل والعامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وليس معطوفا على الضمير البارز لانه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه وهذا بناء على أن الاية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله وقام الزيدان الخ) فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب

(المذكور قبله فعله) نحو قام زيد فزيد فاعل وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه وهو قام وقام مذكور قبل زيد وعلم منه أن الفاعل لا يكون الا اسما ولا يكون مع الفعل الا مرفوعا ولا يكون الا مؤخرا عن الفعل (وهو) أى الفاعل (على قسمين) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر يرفعه الماضى والمضارع اذا اسند الى غائب ولا يرفعه الامر الظاهر على عشرة أقسام الاول المفرد المذكر نحو قولك قام زيد ويقوم زيد و) الثانى المثنى المذكر نحو قولك (قام الزيدان ويقوم الزيدان و) الثالث جمع المذكر السالم نحو قولك (قام الزيدون ويقوم الزيدون و) الرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك قام الرجال ويقوم الرجال

والخامس المفرد المؤنث نحو قولك
قامت هند وتقوم هند والسادس
المثنى المؤنث نحو قولك قامت
الهندان وتقوم الهندان السابع
جمع المؤنث السالم نحو قولك قامت
الهندات والثامن جمع المؤنث المكسر
نحو قولك قامت الهنود وتقوم الهنود
والتاسع المفرد المضاف لغير ياء المتكلم
من الأسماء الخمسة نحو قولك
(قام أخوك ويقوم أخوك) العاشر
المضاف لياء المتكلم نحو قام غلامي
ويقوم غلامي وما أشبه ذلك فالفاعل
في هذه الأمثلة كلها اسم ظاهر (و)
الفاعل (المضمر) اثنا عشر وهو
ما كنى به عن الظاهر اختصارا
وهو قسمان متصل ومنفصل وكل
منهما إما للمتكلم وحده أو معه غيره
أو المخاطب أو المخاطبة أو المثنى
مطلقا أو جمع المذكور المخاطبين
أو جمع الإناث المخاطبات أو المفرد
الغائب أو المفردة الغائبة أو المثنى
الغائب مطلقا أو جمع المذكور الغائبين
أو جمع الإناث الغائبات وحاصل
كل من قسمي الاتصال والانفصال
اثنا عشر قسما ومجموعهما أربعة
وعشرون حاصلة من ضرب اثنين
في اثني عشر فالمتصل هو الذي لا يبتدأ
به ولا يلي إلا في الاختيار

تبعها العماد تبعا لكلام الراضي [illegible] نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون
فبقي السؤال على أن الألف والواو والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكر
والتاء كتاء التأنيث الساكنة [illegible] على أن [illegible] الألف
والواو والنون [illegible] إلا كان دليلا على [illegible] (قوله
قامت هند وقامت الهندان) فيه إشارة إلى أن الفاعل إذا كان ظاهرا مؤنثا حقيقيا
متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث [illegible] من قولهم قال [illegible] فيه إشارة
أيضا إلى أن حكم المثنى المؤنث ظاهرا في وجوب لحوق علامة التأنيث عامله حكم
المفرد وحكم الجمع (قوله والتاسع المفرد المضاف إلخ) فإن قيل التاسع والعاشر
داخلان في المفرد المذكر فتكون الأقسام الصالحة في ثمانية لا عشرة أجيب بأن
هذا التقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل [illegible] الأقسام الاعتبار (قوله وهو ما كنى
به إلخ) أي المضمر من حيث هو [illegible] ذكره [illegible] ولا مستترا أو لا يصدق هذا
التعريف على جميع أقسام المضمر (قوله اختصارا) أي لأجل الاختصار
ووجهه أن الأصل في زيد قام مثلا زيد قام زيد لأن الفعل لا بد له من فاعل [illegible]
والاحتراز عن التكرار [illegible] فتعين أن يكون المضمر (قوله
متصل) أي متصل بما قبله [illegible] عامل سواء كان
المتصل مستترا أو بارزا [illegible] في كلام الشارح آخر هذا الباب والذي فيه
ما يقتضي أن المضمر المستتر من قسم المتصل (قوله ومنفصل) أي عن عامله
[illegible] لأنه أخصر من المنفصل (قوله ومعه غيره) [illegible]
له المتكلم فقط ومصاحبة لغيره على سبيل الشرط لا الشطر [illegible]
العبارة [illegible] المصاحبة [illegible] في الوضع [illegible]
ومشاركة في مدلول الفعل [illegible] لمجموع المتكلم وغير المتكلم [illegible]
[illegible] (قوله أو المثنى المخاطب مطلقا) أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا
(قوله اثنا عشر قسما) أي تجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى
الغائب والغائبة قسما واحدا (قوله ومجموعهما) أي الحاصلين [illegible]
ومجموعها [illegible] أي مجموع الأقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين إلخ) الاثنان
المتصل والمنفصل والاثنا عشر المتكلم وحده إلخ (قوله هو الذي لا يبتدأ به إلخ)
أي هو الذي لا يصح عند المجيء [illegible] بضمير متصل بكلمة أخرى ولا يتقدم [illegible]

وبرفعه الماضي والمضارع والامر وذلك (نحو قولك ضربت) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) بسكون الباء فنا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وموضعها رفع على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ماقبلها وكان غير الف فانها فاعلة وان انفتح ماقبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيد (وضربت بفتح التاء للمخاطب المذكر موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربتما) بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان اومؤنثا فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والالف حرفان دالان على التثنية (وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين والتاء اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين (وضربتن) بضم التاء لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الاناث وماذكرناه من أن التاء في الجميع هي الفاعل وماتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح

أي الاختيار أما في الضرورة فيقع بعدها كقوله

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا إلاك ديار

واستشهاد المحشي على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير

غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك

وفي اختيار لايجيء المنفصل * اذا تأتى أن يجيء المتصل

(قوله ويرفعه الماضي الخ) لاينافي ذلك انه يرفعه أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان عبارته لاتقتضي الحصر والمراد بقوله يرفعه أنه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنية (قوله محله رفع) أي مرفوع اوذو رفع أو الكلام على تقدير مضاف أي محل رفع وقس عليه ماأشبهه والمعنى انه واقع في محل رفع (قوله فنا ضمير المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمح لان الضمير مجموع الالف والنون (قوله وهذا) أي اعراب نا فاعلا في محل رفع حيث سكن ماقبلها أي الحرف الذي قبل نا وقوله وكان غير ألف أي وكان أصليا أيضا وقوله وان انفتح ماقبلها أي تحرك بالفتح أي اوسكن وكان ألفا اوكان حرفا غير أصلي (قوله نحو ضربنا زيد) مثال ماانفتح فيه ماقبلها ومثال الساكن اذا كان ألفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الاصلي شغلتنا اموالنا ومن غير الاصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع الماضي أما مع المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا سواء تحرك ماقبلها اوسكن (قوله والميم والالف حرفان دالان على التثنية) فيه مسامحة فان الدال على التثنية هو الالف فقط كما ان الواو هي التي تدل على الجمع فقط واما الميم فزيدت قبل الف التثنية في نحو ضربتما وقبل واو الجمع في نحو ضربتمو لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الاول وما للمتكلم المفرد في الثاني عند اشباع حركة التاء فيهما (قوله والميم حرف دال على جمع الذكور) فيه مسامحة أيضا (قوله وضربتم بضم التاء) واسكان الميم بعدها اوضمها مختلسة اومع واو بعدها بأن تقول ضربتموو هو الاصل بدليل ضربتموه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها (قوله حروف دالة على التثنية الخ) أي لان التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد

ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة فهذه أمثلة الحاضر وما بقي للغائب (و) هو قولك زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائد على زيد محله رفع على أنه فاعل ضرب (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر جوازاً تقديره هي عائد على هند مرفوع المحل على الفاعلية والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل (و) الزيدان (ضربا) فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية والهندان ضربتا فالألف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة الألف وهذا المثال ساقط من أصل المصنف (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب والألف زائدة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات عائد على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل وأما الفاعل المضمر المنفصل فهو ما يقع بعد إلا أو ما في معناها نحو قولك ما ضرب إلا أنا وما ضرب إلا نحن وما ضرب إلا أنت وما ضرب إلا أنتِ وما ضرب إلا أنتما وما ضرب إلا أنتم وما ضرب إلا أنتن وما ضرب إلا هو وما ضرب إلا هي وما ضرب رفع إلا هما وما ضرب إلا هم وما ضرب إلا هن وتقول إنما ضرب أنا إنما ضرب نحن وكذا الباقي

وغيره أحق وأما غيرها ففي لها وجه كوما تنبه اه عبد المعطي أي الحق ما في المثنى والجمع وحركه ما في المفرد (قوله ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة) أي لا مفعولة ولا مضافة فالحصر إضافي فلا يرد أنها قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتي (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم والمخاطب (قوله وهو) أي ما بقي (قوله جوازاً) أي استتاراً جائزاً أو ذا جواز فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو حذف المضاف قال الشيخ الشنواني ولا يجوز أن يكون تمييزاً إلا كان محولاً عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل اه أي لأن الأصل قبل التحويل على هذا استتر جوازه فحول الإسناد إلى ضمير الجواز فنصب تمييزاً (قوله تقديره هو) لم يريدوا به أن المستتر لفظ هو بل المراد أنه إذا أريد تفسير معناه فسر بلفظ هو فليس هو نفس المستتر لأن المستتر له صورة في العقل أي الذهن لا في اللفظ فليس المستتر لفظاً بخلاف المحذوف فإنه لفظ موضوع ويمكن النطق به وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كذا قاله الشنواني (قوله تقديره هي) أي تفسيره هي وتعبيره في الأول وهي هنا لأجل التغاير قال الرضي يجب أن يكون المقدر في ضرب وضربت متغايراً كما في البارز نحو هو وهي اه (قوله حرف دال على تأنيث الفاعل) أي على المشهور وقيل اسم فاعل ظاهر بعدها بدل أو مبتدأ خبره الجملة قبله (قوله وفتحت لمناسبة الألف) أي فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكره من أن توالي أربع متحركات يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة مفقود شرعاً (قوله والألف زائدة) أي في الخط بعد الواو المتطرفة فرقاً بينها وبين واو العطف في نحو أكلوا وشربوا وجاءوا وساروا ولقيوا ولزيادة الألف في الخط ثلاثة شروط أن تكون بعد واو الجماعة وأن تكون في الفعل وأن تكون متطرفة فخرج الاسم كضاربو زيد وخرج واو الكلمة نحو زيد يدعو ويغزو وخرج المتوسطة كضربوك وضربوهم إن جعلت هم مفعولاً فإن جعلته توكيداً لواو الجمع زيدت الألف لأنها حينئذ متطرفة (قوله وأما الفاعل المضمر) أي الفاعل معنى وظاهراً وإلا فالفاعل حقيقة محذوف إذ الأصل ما ضرب أحد إلا أنا فأنا بدل من أحد ق ل (قوله أو ما في معناها) أي الذي بمعناها في الحصر كإنما (قوله وما ضرب إلا نحن) فهذه الضمائر الواقعة بعد إلا كل منها في محل

رفع على الفاعلية وما نافية والا اداة حصر (قوله الى آخره) أى وانته الى آخره

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

هذه الترجمة تشمل درهما من اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا انيبت عن الفاعل مع ان الغرض دخولها واجيب عن الاول بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثاني بأنه اقتصر على المفعول لانه الاصل في النائب فكان الاولى والاعم التعبير بنائب الفاعل (قوله اى الذي لم يذكر معه فاعله) اى فاعل فعله وفي قوله الذي صدر منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهي لا تذكر أبدا سواء كان الفعل مبنيا للفاعل او للمفعول وانما الذي يذكر اولا يذكر اللفظ الدال عليها ففي كلام المتن حذف مضاف أى الذي لم يسم دال فاعله (قوله صدر منه الفعل) اى أو قام به الفعل أو المراد بالصدور مطلق التعلق (قوله وهو الاسم) يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والحرف والفعل الا ان يراد لفظها أو تجعل اعلاما قيل وخرج بقوله الذي لم يذكر معه الخ المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق بنفي الموضوع فيصدق قوله لم يذكر معه فاعله بأن لا يكون هناك فاعل اصلا أو كان هناك مبتدأ وخبر واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراجها بقيد ملحوظ بقرينة ما يأتي تقديره وغير عامله الى فعل او مفعول (قوله المرفوع) أى لفظا او تقديرا الى آخر ما تقدم في الفاعل (قوله الذي لم يذكر معه فاعله) أى ترك ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعل له لا لفظا ولا تقديرا (قوله وتأنيث الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور من نحو مر بهند فانه قام مقام الفاعل ولم يؤنث فعله لتأنيثه لان القائم مقام الفاعل اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله لغرض من الاغراض) كالخوف منه وعليه (قوله فأقيم المفعول به) اى حيث وجد في اللفظ والا فالمختص وتصرف من ظرف مكاني نحو جلس امام الامير أو زماني نحو صيم رمضان أو مجرور نحو ولما سقط في ايديهم وسير بزيد أو مصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم

هذا كله مع الماضي وتقول في المضارع مع الاتصال أضرب وضرب الخ وفي الانفصال ما يضرب الا انا وانما يضرب انا الى آخرها ومع الامر ولا يكون الا متصلا اضرب اضربا اضربوا اضربي اضربن وما اشبه ذلك

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله) اى الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل ومعه يذكر بعض نحو اصله تقريبا الى المبتدى فقال (وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله) لقيامه مقامه في رفعه وعمديته ووجوب تأخيره عن الفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك نحو قولك ضرب زيد والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب لغرض من الاغراض فبقي الفعل محتاجا الى ما يسند اليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل

يوجد فى اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم احد الثلاثة انيب نحو (ليجزى بالعلياء الاسيدا) والصحيح الاول (قوله فى الاسناد اليه) وتفاوت الاسنادين لا يضر وذلك لان اسناد الفعل الى الفاعل على جهة صدوره منه او قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه او فيه او نحوه (قوله فى الماضى والمضارع) هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم مفعول وهو مادل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثى مجرد فوزنه مفعول كمضروب وممرور به اومن غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد

وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لال نحو جاء المضروب عبده او كونه للحال والاستقبال بشرط اعتماده على نفى او استفهام او مخبر عنه او موصوف نحو مامضروب زيد وامضروب عمرو وان الامير مكرم رسوله ومررت برجل مهان أبوه (قوله وكسر ماقبل آخره) اى ان لم يكن مكسورا فان كان مكسورا نحو شرب ضم أوله فقط وقال بعضهم ان الكسرة فى نحو شرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل (قوله وتقديرا) فى الضم والكسر معا او فى أحدهما ق ل (قوله كقيل وبيع) الاصل قول وبيع نقلت حركة العين وهى الواو فى قول والياء فى بيع لتنقل الى ماقبلها بعد سلب حركته فسكنت العين وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضى فصار قيل وبيع باسكان الياء وأصل شد شدد بالفك فادغم المثلان لاجتماعهما وكسر ماقبل الآخر مقدر (قوله وفتح ماقبل آخره) اى ان لم يكن مفتوحا وقال بعضهم ان الفتحة فى نحو شرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل (قوله نحو يقال ويباع) الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الى ماقبلها فصار يقول ويبيع ثم قلبت ألفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما الآن فصار يقال ويباع ويشد أصله يشدد بالفك نقلنا حركة الدال الى الشين فسكن الحرف الاول وادغم فى الثانى كما فعل بشد والادغام

فى الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز احدهما عن الآخر فابقى الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه فى الماضى والمضارع (فان كان العمل ماضيا ضم أوله وكسر ماقبل آخره) تحقيقا كضرب او تقديرا كقيل وبيع وشد (وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ماقبل آخره) تحقيقا نحو يضرب او تقديرا نحو يقال ويباع ويشد

وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول (وهو) اى المفعول الذى لم يسم فاعله (على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم فى الفاعل (فالظاهر) المسند اليه الماضى (نحو قولك ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله وزيد مفعول لما لم يسم فاعله ويسمى ايضا نائب الفاعل (و) المسند اليه المضارع نحو قولك (يضرب زيد) بضم اوله وفتح ما قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبنى للمفعول او للمجهول وزيد نائب فاعل او مفعول لما لم يسم فاعله (و) لا فرق فى الفعل بين أن يكون مجردا كما مرّ أو مزيدا نحو قولك (اكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (ويكرم عمرو) بضم الياء وفتح الراء واعرابهما على وزان ما مرّ قبلهما وقس ما بقى من أقسام الظاهر المتقدمة فى باب الفاعل (و) المفعول الذى لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل (نحو قولك ضربت) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده فى موضع رفع على انها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول ونا ضمير المتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه فى موضع رفع على انها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المفتوحة ضمير المخاطب فى موضع رفع على انها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة فى موضع رفع على انها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربتما) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقا فى موضع رفع على انها مفعول لما لم يسم فاعله والميم والالف علامة التثنية (وضربتم) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء ضمير جمع الذكور المخاطبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم علامة الجمع (وضربتنّ) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة علامة جمع الاناث والحاصل أن الفعل فى الجميع مضموم الاول مكسور ما قبل الآخر وان التاء فى الجميع مفعول لما لم يسم فاعله الا انها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج الى تمييز كل منها عن الآخر فضموها فى المتكلم وفتحوها فى المخاطب المذكر وكسروها فى المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والالف فى خطاب المثنى مطلقا والميم وحدها فى خطاب الجمع فى التذكير والنون المشددة فى خطاب الجمع فى التأنيث ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله فى الحاضر (و) تقول فى الغائب (ضرب) بضم اوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازا مرفوع المحل على انه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره هو وهو ضمير المفرد الغائب (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء ساكنة فى آخره حرف تأنيث مفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى وهو ضمير المفردة المؤنثة الغائبة (وضربا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والالف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب فى موضع رفع على انها مفعول لما لم يسم فاعله وأبدل بضربتا للمثنى

واجب لانّ ادغام المثلين مع عدم المانع من الادغام واجب (قوله لانه لا يبنى للمفعول) أي لفساد الصيغة والمعنى اما فساد الصيغة فلانك اذا بنيت أكرم مثلا للمفعول ضممت الهمزة فان كسرت الراء التبست بصيغة الماضى المبنية للمفعول وان فتحتها التبست بصيغة المضارع المبنى للمفعول ايضا وأما فساد المعنى فلانه حينئذ يصير دالا على الاخبار والامر انما يدل على الانشاء (قوله او للمجهول) اى للمجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط

التسمية الاهم الا ان يقال يكفى فى وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث هو مبنى للمفعول يمكن ان يجهل فاعله شنوانى (قوله ما امكن فى المضارع) اى ما امكن استحضاره وليس المراد ان بعضها تمكن فى المضارع بعضها غير ممكن بل كلها تجرى فى المضارع كالماضى خلافا للقليوبى

(باب المبتدا والخبر)

انما جمعهما فى باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدا وان كان المبتدا لا يلزم الخبر نحو أقائم الزيدان فالهمزة للاستفهام وقائم مبتدا والزيدان فاعل سد مسد الخبر ومثله ما مضروب العمران فما نافية ومضروب مبتدا والعمران نائب فاعل سد مسد الخبر وشرط هذا المبتدا الذى لا خبر له أن يكون وصفا معتمدا على نفى او استفهام ويكون له مرفوع اغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا او نائبا عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل او اسم مفعول (قوله وهو الثالث والرابع) أى ما ذكر من المبتدا او الخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو المثنى فى المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال فى كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد (قوله الصريح) هو الاسم الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول خلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور او الحقيقة العرفية فلا يعترض على اخذه فى التعريف (قوله المرفوع لفظا) مراده به ما يشمل المرفوع تقديرا بدليل مقابلته بالمحلى فلا يعترض عليه بأن فى كلامه اخلالا بالتقديرى وقيد بالمرفوع ليعلم انه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زائدا (قوله بالابتداء) متعلق بالمرفوع وهو مبنى على الصحيح من ان الرافع للمبتدا الابتدا وللخبر المبتدأ وقيل كل منهما رافع الآخر وقيل ان الابتدا رافع لهما وقيل ان الابتدا رافع المبتدأ وهما رافعا الخبر فالاقوال اربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

(قوله اى المجرد) أى الخالى لفظا وتقديرا فخرج نحو قولك زيد فى جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا لا تقديرا فليس بمبتدا بل فاعل (قوله عن العوامل) أل للجنس أى عن شىء من العوامل ويجعل أل جنسية اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد او عاملان

المؤنث الغائب واعرابه ضربن فعل ماض مبنى للمفعول والتاء حرف تانيث والالف ضمير المثنى المؤنث الغائب فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل (وضربوا) بضم اوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والواو ضمير الجماعة المذكرين الغائبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والالف حرف زائد (وضربن بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والنون ضمير الجماعة الاناث الغائبات فى محل رفع على انه مفعول لما لم يسم فاعله هذا كله فى المتصل وتقول فى المنفصل ما ضرب الا انا وما ضرب الا نحن وما ضرب الا انت وما ضرب الا انت وما ضرب الا انتما وما ضرب الا انتم وما ضرب الا انتن وما ضرب الا هو وما ضرب الا هى وما ضرب الا هما وما ضرب الا هم وما ضرب الا هن وكذا تقول انما ضرب انا وانما ضرب نحن الى آخره والفعل فى الجميع مضموم الاول مكسور ما قبل الآخر وقس عليه ما امكن فى المضارع فلا نطول بذكره

(باب المبتدا والخبر)

وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول (المرفوع) لفظا أو محلا بالابتداء (العارى) أى المجرد (عن العوامل) (قوله

(قوله اللفظية) قيد لاخراج المعنوية فان المبتدا لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتداء على الراجح فأشار بهذا القيد الى انه ماش على الراجح فان قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها فان التجرد يقتضى سبق ما تجرد منه ولم يوجد فى المبتدا عامل لفظى تجرد منه قلنا فى الجواب سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكأنها وجودة فصح التعبير بالتجرد (قوله غير الزائدة وما اشبهها) قيد فى القيد فهو لادخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد فالاول بحسبك زيد فان حسبك مبتدا والباء فيه زائدة قال المرادى وذكر فى شرح الكافية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم ومن الثانى (لعل ابى المغوار منك قريب) فأبى مرفوع على انه مبتدا أو قريب خبره ومنك متعلق به وتدخلت لعل لمجرد افادة التوقع لا للتعدية كما تدخل ليت لافادة التمنى فان قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم تركه المصنف من المتن قلت أجيب بأن العوامل اللفظية اذا اطلقت انما تنصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها بالزائد (قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور) وخرج أيضا ما لا اعراب له أصلا كاسم الفعل على القول بأنه لا محل له من الاعراب وهو الصحيح (قوله الفاعل الخ) اى والنائب عن الفاعل وخبر ان واخواتها اذ ليس فى كلامه الحصر فيما ذكره (قوله والابتداء عبارة) أى لفظ الابتداء معبر به ففى كلامه حذف مضاف واطلاق المصدر على اسم المفعول (قوله وجعله) بالجر عطف على قوله بالشىء أى وتصييره أولا الخ (قوله بحيث يكون الثانى خبرا) اى مخبرا به عن الأول اى ولو حكما كالفاعل السادّ مسد الخبر فى أقائم زيد والنائب عن الفاعل السادّ مسد الخبر نحو أمضروب الزيدان فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدا الذى له خبر (قوله والتقدير صومكم الخ) اى ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الحرف السابك موجودا كما مثل اولا كقولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فهو مؤول بالمصدر أى سماعك (قوله والخبر هو الاسم) أى الصريح أو المؤول واعترض قوله هو الاسم بأنه لا يشمل الخبر اذا كان جملة اوشبهها واجيب بانه انما اقتصر على الاسم لان الاصل فى الاخبار بكسر الهمزة أن يكون به أى بالاسم واشار الشارح الى دفع

اللفظية) غير الزائدة وما اشبهها
فيخرج بالاسم الفعل والحرف
وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير
زائد أو شبهه وبالعارى عن العوامل
اللفظية الفاعل واسم كان واخواتها
لكون عاملها لفظيا وهو الفعل
مثال الاسم الصريح الواقع مبتدا
زيد قائم فزيد مبتدا وهو مرفوع
بالابتداء والابتداء عبارة عن
الاهتمام بالشىء وجعله أولا لثان
بحيث يكون الثانى خبرا عن الاول
وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدا
ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ
وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا
فى تأويل مصدر مرفوع على الابتدا
وخير خبره والتقدير صومكم خير
لكم (والخبر) الاصلى (هو الاسم

المرفوع) بالمبتدا (المسند اليه) أي الى المبتدا ثم تارة يكون المبتدا والخبر مفردين لمذكر (نحو قولك زيد قائم) فزيد مبتدا مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدا (و) تارة يكونان مثنيين لمذكر نحو قولك (٩٦) (الزيدان قائمان) فالزيدان مبتدا مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الالف وقائمان خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف أيضا (و) تارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون قائمون) فالزيدون مرفوع على الابتدا وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وقائمون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضا نيابة عن الضمة وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك الزيود قيام وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو قولك هند قائمة وتارة يكونان مثنيين لمؤنث نحو قولك الهندان قائمتان وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو الهندات قائمات وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو الهنود قيام (والمبتدأ) من حيث هو (قسمان) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وما أشبه ذلك (و) المبتدأ (المضمر اثنا عشر) ضميرا منفصلا (وهي أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وأنت) بكسر التاء للمخاطبة (وأنتما) للمثنى مطلقا (وأنتم) لجمع الذكور المخاطبين (وأنتن) لجمع الاناث المخاطبات (وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة (وهما) للمثنى الغائب مطلقا (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهن) لجمع الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة والغالب فيها اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى (نحو قولك أنا قائم) فأنا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر والنحو فيه اعراب ومحله رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمة وأنتما قائمان وأنتم قائمون وأنتن قائمات وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمات

ذلك لاعتراض بهذا الجواب بقوله الاصلي ويرد على هذا أن المتن حينئذ لم يعرف الا الخبر المفرد ولم يعرفه اذا وقع جملة أو شبهها فيكون فيه قصور فالاولى مما صنعه الشارح أن يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلا والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور والواقع خبرا وكذا الظرف كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة أو تأويلا (قوله المرفوع بالمبتدا) اى على الصحيح وقيد بذلك القدر لينبه على انه لا يكون منصوبا الا بناسخ ولا يكون مجرورا الا بحرف زائد على نحو ما مر في المبتدا (قوله المسند اليه) أي المسند هو الى المبتدا وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدا والخبر من جهة أن المبتدا هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره (قوله وقائم خبره) قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان نحو قائم لم يسند الى المبتدا بل اسند الى ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الى المبتدا اذ شئ واحد (قوله من حيث هو) حيثية اطلاق كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم اى المبتدا مطلقا اى من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمرا وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان كل مبتدا اما ظاهر أو مضمر وحاصل الجواب أن المبتدا الذى هو مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمرا وهكذا سائر التقسيمات (قوله منفصلا) قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدأ (قوله وهي أنا الخ) حاصلها ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو أنا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وما يختص بالغائب وهو خمسة هو وهي وهما وهم وهن (قوله ضمائر الرفع) من اضافة الموصوف للصفة أي الضمائر المرفوعة (قوله والغالب) أى الكثير وقوله يطابقها أى يساويها وقوله في المعنى أى التذكير والتأنيث والافراد

والتثنية والجمع ومن غير الغالب لاتحصل المطابقة نحو انت بكسر التاء أفضل من عمرو وانتما وانتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وانتما أفضل رجلين وامرأتين وأنتم وانتن أفضل رجال اونساء وانت صبورا وجريح وكذلك نحو انت اوانت اوانتما اوانتم اوانتن عدل لان أفعل التفضيل اذا جرد من أل والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان (قوله والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) أى فى هذا الباب اى وكذا باب النعت كما يأتى واحترز بذلك عن المفرد فى باب المنادى ولا النافية للجنس فانه هنالك ماليس مضافا ولا شبيها به وكذا فى باب الاعراب فان المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفى باب الكلمة والكلام فان المراد به ما قابل المركب اه من الغنيمى وفى التبيين ان باب النعت والاعراب على حد سواء فليراجع ثم اعلم أن المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدا ان لم يرفع اسما ظاهرا كأمثلة الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير نحو زيد قائم أبوه ولتما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما فى نحو أقائم الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه أى ما قابل المشتق نحو زيد أخوك والزيدان اخواك ولا يتحمل ضمير المبتدا الا ان أول بالمشتق نحو زيد أسد اذا اريد شجاع (قوله لانه ليس جملة ولا شبهها) قد يقال هذا الدليل عين الدعوى لان الدعوى هى أن الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد أى ليس جملة ولا شبهها وقوله لانه ليس جملة ولا شبهه أى انه مفرد (قوله ومجموع ذلك) أى ما صدق عليه غير المفرد اربعة أشياء أى فى الظاهر أما فى الحقيقة فثلاثة لان الجملة شئ واحد وان كان تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سيأتى (قوله المجرور) أى مع جاره (قوله التامان) التام هو الذى تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا عاما كالاستقرار والحصول والكون اذ لا يخلو موجود منها وبهذا القيد خرج الناقصان والناقص هو الذى لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا خاصا نحو زيد بك او فيك او عنك أى واثق بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع خبرا (قوله مع فاعله) كان ينبغى أن يقال مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان واخواتها الا أن يراد بالفاعل الفاعل اللغوى

فالمبتدا فى هذه الامثلة كلها ضمير مبنى لا يدخله اعراب والصحيح فى انا وانت وانت وانتما وانتم وانتن ان الضمير هو أن فقط وان اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قسمان) قسم (مفرد و) قسم (غيره مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها ولو كان مثنى او جمعا فانه فى هذا الباب يسمى مفردا (فالمفرد نحو قولك زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون فالخبر فى هذه الامثلة مفرد لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك (اربعة اشياء) شيئان فى الجملة وشيئان فى شبهها فالشيئان فى شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) التامان (و) الشيئان فى الجملة هما (الفعل مع فاعله)

قوله المجرور أى مع جاره ظاهره أن عبارة المتن المجرور والظرف مع أن الذى فى نسخ المتن الجار والمجرور والظرف وهو الذى يقتضيه قول الشارح بعد الجار والمجرور نحو قولك زيد فى الدار الخ تأمل

وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان واخواتها فاعلا اه من العينى
(قوله او المضمر) مستترا كان او بارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهى المبدوءة
بفعل حقيقة كامثل اوحكما نحو لن يقوم زيد (قوله مع خبره) أى او ما يقوم
مقام خبره فلو قال مع ما تتم به الفائدة لكان اعم ليشمل نحو زيد ضاربه العمران
ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهى المبدوءة باسم حقيقة كامثل اوحكما نحو ان زيدا
قائم (قوله او غيره) أى مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم ان الجملة الواقعة خبر المبتدأ أتحب
ان يحكم على محلها بالرفع بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان
مرفوعا ويجب لهذه الجملة ان لم تكن نفس المبتدا فى المعنى أن تشتمل على ما يربطها
بالمبتدا من ضمير وهو الاصل والمطرد أو اسم اشارة او اعادة المبتدا بلفظه أو بمعناه
أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة نفس المبتدا نحو قل هو الله أحد
فلا تحتاج الى رابط ويجب أن لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد يا اخاه وأن لا تكون
مصدرة بلكن او بل او حتى واعلم أيضا أن قضية اطلاق كلامه انه لا فرق بين أن
تكون الجملة خبرية او انشائية حتى صح نحو زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه
من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمتنع كونها طلبية خلافا
لابن الانبارى ولا قسمية خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية
خلافا لابن السراج والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث امتنعت فيه الطلبية بلا
اضمار القول كما قال ابن مالك

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر تصب

أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم له قبل والطلبية
لا تكون معلومة قبل (قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لا هما)
أى وحدهما ومع المتعلق فالاقوال ثلاثة والخلاف لفظى أى فى الصورة لا فى الحقيقة
ولهذا الخلاف الصورى أفرد الجار والمجرور والظرف بالذكر والا فقد يقال ما فائدة
افرادهما مع انه ان قدر عاملهما اسما كان من الاخبار بالمفرد وان قدر فعلا كان من
الاخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان
بشبه الجملة ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرا وصلة وحالا وغير ذلك كالجملة
(قوله وان تقديره) أى والصحيح اى الراجح تقدير المتعلق نحو كائن او مستقر كحاصل
او ثابت لا كان او استقر ونحوهما كحصل او ثبت او ما يليق بالمقام وقيل الراجح

تقدير

الظاهر او المضمر (والمبتدا مع خبره)
المفرد او غيره فالجار والمجرور (نحو
قولك زيد فى الدار و) الظرف نحو
قولك (زيد عندك) والصحيح ان الخبر
متعلق الجار والمجرور والظرف
المحذوف لا هما وان تقديره كائن
او مستقر لا كان او استقر

تقدير كان الخ فالخلاف في الراجح لا في الجواز الذي انحط عليه كلامهم كما قاله في المغني مختارا له انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى فان أريد المضي قدر كان أو استقر وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدره صائر بهما او وصفه وان قدر كان او كائن كان من كان التامة بمعنى حصل وحاصل لا الناقصة والا كان الظرف والجار والمجرور في موضع الخبر فتقدر كان او تتسلسل التقديرات وما كان منهما عامله مصرحا به لكونه خاصا فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاما فهو مستقر (قوله والمضاف اليه) يستفاد منه أن الخبر في نحو زيدا اكرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو الظاهر واختاره شيخ الاسلام على المحلي وان كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم ان الجملة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبرا والصغرى فقط ما وقعت خبرا والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والمثالان في المتن اجتمع في كل منهما جملتان صغرى وكبرى فالصغرى هي قام أبوه وجاريته ذاهبة والكبرى هي جملة زيد قام ابوه وزيد جاريته ذاهبة واذا قلت زيد أبوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى زيد أبوه غلامه منطلق والمحتملة ابوه الخ فانها كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار انها خبر

(باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر)

أي في الاغلب فلا يشكل بافعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت المعدوم موجودا والمراد التي يغلب دخولها على جنس المبتدا والخبر فأل جنسية لا استغراقية اذ لا تدخل على كل مبتدا وخبر فان دخولها عليهما مشروط بأن لا يكون المبتدا مخبرا عنه بجملة طلبية نحو زيدا ضربه ولا انشائية نحو هند زوجتكها وأن لا يلزم التصدير نحو ايهم عندك وأن لا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد الى آخر ما هو في الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النسخ وهو الازالة لازالتها حكم المبتدا والخبر وانما ازالته لانها عامل لفظي والابتداء

(و) الفعل مع فاعله نحو قولك (زيد قام ابوه) فزيد مبتدأ وجملة قام ابوه من الفعل والفاعل والمضاف اليه في موضع رفع خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من ابوه (و) المبتدأ مع خبره نحو قولك (زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ اول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الاول والرابط بين المبتدأ الاول وخبره الهاء من جاريته والله تعالى اعلم

(باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر) وتسمى النواسخ

عامل معنوى واللفظى أقوى من المعنوى (قوله هنا) اى فى هذا الكتاب لاحاجة اليه لانها فى كل كتاب كذلك أى هى من حيث العمل ثلاثة أقسام لامن حيث الحقيقة لانها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف هكذا قالوا والظاهر انها ثلاثة أيضا من هذه الجهة لانها افعال وحروف واسماء وهى المصادر واسماء الفاعلين الاان يقال ان اسم كل نوع من كان واخواتها لم يخالفه فى العمل فلم يبق لعده قسما ثالثا فائدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فان له فائدة لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان واخواتها) اى نظائرها وانما قدم كان واخواتها على ان وأخواتها لانها افعال والاصل فى العمل لها وقدم ان وأخواتها على ظننت واخواتها مع كونها افعالا لان احد الجزءين باق منها على الاصل وهو الخبر وبدأ من كان واخواتها بكان لانها ام الباب لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شانية نحو كان زيد قائما وشانية نحو اذا مات كان الناس صنفان الخ وزائدة نحو ما كان أحسن زيدا (قوله عملها مختلف) أى من حيث الرفع والنصب (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الا مرفوعا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الا منصوبا فنصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما اشار الى ذلك الشارح بتحويل عبارة المتن قوله أى المبتدأ وقوله بعد أى خبر المبتدأ ورفعها المبتدأ بأن تحدث فيه رفعا غير الذى كان به على الاصح (قوله ويسمى اسمها) أى تسمى النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية فى كل اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيدا من كان زيد قائما اسم للذات لا للكون لا ان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان مسمى زيد وقائما ليس خبرا للكان لان الافعال لا يخبر عنها والاضافة فى كل لادنى ملابسة وهى كونها تعمل فيهما (قوله المرفوع فاعلا) أى حقيقة والمنصوب مفعولا أى حقيقة فلا ينافى مامر قريبا (قوله لان هذه الافعال فى حال نقصانها الخ) ظاهر تقييده الحدث بقوله الذى من شأنه الخ انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر فهى لم تجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر وسميت ناقصة لعدم

اكتفائها

هنا اقسام ثلاثة الاول (وهى كان وأخواتها) الثانى (ان واخواتها) الثالث (ظننت واخواتها) وهذه الاقسام الثلاثة (فاما كان واخواتها عملها مختلف (فانها ترفع الاسم) اى المبتدأ ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) اى خبر المبتدأ ويسمى خبرها وانما سمى الاسم المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا لان هذه الافعال فى حال نقصانها تجردت عن الحدث الذى من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول

أ كذا شبهها بالمرفوع لا لانها تدل على زمن دون حدث فان الاصح دلالتها عليهما
الا ليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجها المعمولين لا من حيث توقف
معناها على غيرها ق ل (قوله ومن ثم) اى من أجل تجردها عن الحدث
المخصوص وصيرورتها كالروابط نشأ تسميتها الخ (قوله حروفا) الصحيح انها
افعال كاملة (قوله هنا) اى فى هذه المقدمة أما فى غيرها فهى أكثر من ذلك
(قوله فى الماضى) متعلق باتصاف أى انها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام
ذلك وعدمه من قرينة أخرى (قوله فى المساء) بالمد من الزوال الى الغروب
نة من الصباح (قوله امسى زيد غنيا) أى ثبت له الغنى وقت المساء (قوله
اصبح البرد شديدا) أى ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك ما سيأتى
من الامثلة (قوله المشالة) أى المشال عليها الالف والنقطة فرقا بالاولى بينها
وبين الضاد المعجمة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله ظل زيد صائما) اى
ثبت له ذلك جميع نهاره وأما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى صار لانه
ليس المراد ثبوت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى (قوله بات زيد
مفطرا) اى ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانتقال) عطف تفسير وهو من
حقيقة الى حقيقة كما مثل أو من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا (قوله وهى
لنفى الحال) الاضافة من اضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل أى لنفى
مضمون الجملة فى الحال أى زمن التكلم وقوله عند الاطلاق أى عما يدل على
خصوص نفى الحال أو غيره وقوله والتجرد أى الخلو عن القرينة عطف تفسير
للاطلاق واحترز بهذا القيد عما إذا قيدت بزمن فانها تكون للنفى فيه ففى قولك
ليس زيد قائما أمس لنفى القيام فى الماضى واذ قلت غدا فهى لنفى القيام فى
المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفى مطلقا (قوله نحو ليس زيد قائما) أى
ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعد وعلى مذهب الجمهور المتقدم اذا صرح
بلفظ الآن كان توكيدا (قوله بما النافية) ما ليست قيدا بل الشرط تقدم النفى
مطلقا أو شبهه (قوله والدعاء) أى بلا خاصة وانما شرط فى هذه الافعال
ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول النافى عليها لانها بمعنى النفى فاذا
دخل عليها النفى انقلب اثباتا وانما قام النهى والدعاء مقام النفى لان المطلوب بهما
ترك الفعل وترك الفعل نفى ولا فرق فى النافى بين أن يكون ملفوظا به كما مثل

فصارت كالروابط ومن ثم سماها
الزجاجى حروفا (وهى) ثلاثة عشر
فعلا على ما ذكره هنا والا فهى
أكثر من ذلك الاول (كان) وهى
لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى
اما مع الدوام والاستمرار نحو وكان الله
غفورا رحيما واما مع الانقطاع
نحو كان الشيخ شابا (و) الثانى
(امسى) وهى لاتصاف المخبر عنه
بالخبر فى المساء نحو امسى زيد غنيا
(و) الثالث (اصبح) وهى لاتصاف
المخبر عنه بالخبر فى الصباح نحو اصبح
البرد شديدا (و) الرابع (اضحى)
وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى
الضحى نحو اضحى الفقيه ورعا
(و) الخامس (ظل) بالظاء المشالة
وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا
نحو ظل زيد صائما (و) السادس
(بات) وهى لاتصاف المخبر عنه
بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا (و)
السابع (صار) وهى للتحول
والانتقال نحو صار السعر رخيصا
(و) الثامن (ليس) وهى لنفى
الحال عند الاطلاق والتجرد عن
القرينة نحو ليس زيد قائما اى الآن
(و) التاسع والعاشر والحادى عشر
والثانى عشر (مازال ومانفك وما
فتئ ومابرح) مقرونة بما النافية
أوشبهها كالنهى والدعاء

أو مقدرا نحو تالله تفتؤ أي لا تفتأ فالنفي في التصريح ولا يقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وقد نظمها العلامة الدنوشري بقوله

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله لازمة) أي موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر فاضافة ملازمة لمصدر لفاعله وقوله المخبر عنه نصب مفعوله وفي نسخة للمخبر عنه (قوله على حسب) بفتح السين وقد تسكن أي قدر ما يقتضيه أي يطلبه الحال من استمرار خبرها فاعلها منذ قبله نحو ما زال زيد عالما أي منذ صلح للعلم يعني من حين قابليته لفهمه العلم والا فالحال شاهد بانه قبل ذلك ليس عالما ونحو ما زال زيد أميرا معناه ان الامارة ثابتة له وقت قبوله لها بأن لا يكون طفلا مثلا وعلى هذا فقس (قوله لاستمرار الخبر) أي موضوعة للدلالة على استمرار خبرها ووجه تسميتها بما توقيت أن مدة ثبات اسمها لخبرها (قوله لنيابتها) أي لاجل كونها نائبة عن الظرف قال ابن هشام في شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم يريدوا ظرفا لان الظرف كلها اسماء ويجاب بأن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب عن الظرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤوله فسمي مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف نحو جئتك طلوع الشمس أي وقت طلوعها فحذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فصار ظرفا وذلك من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هي كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف اه (قوله لنيابتها الخ) من المعلوم ان المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لا هي ففي العبارة تسمح (قوله والتقدير) يعني المقدر مدة دوام الخ وقد تسمح أيضا في هذا فان المقدر ومدة دوام نفعي لا زيد مترددا اليك وأيضا ليس المراد دوام زيد بل المراد دوام تردده فلو لم تكن ما مصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقي فان وليها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا أي دوامك صحيحا اذ من المعلوم انه لا يعجبه المدة ولا يعجبه في المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينتصب ما بعدها على الحال لو لم تتقدم على دام ما نحو دمت صحيحا (قوله وما تصرف منها) اى

وهذه الافعال الاربعة لازمة للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد عالما وما انفك عمرو جالسا وما فتئ بكر ضاحكا وما برح محمد محسنا (ومادام) وذلك الثالث عشر (دام) وهي مقرونة بما المصدرية الظرفية نحو لا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وظرفية لنيابتها عن الظرف والتقدير مدة دوام زيد مترددا اليك (وما لا يتصرف منها)

ى والذى يتصرف من كان واخواتها يعمل عمل ماضيها اتاماً تصرف (نحو كان) (ويكون) فى المضارع (وكن) فى الامر (و) نحو (اصبح) فى الماضى (ويصبح) فى المضارع (وأصبح) فى الامر (تقول) فى عمل الماضى (كان زيد قائما) واعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول فى عمل المضارع من كان يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها تقول فى عمل الامر من كان كن قائما واعرابه كن فعل امر ناقص واسمه مستتر فيه وجوبا تقديره انت وقائما خبره وتقول اصبح زيد قائما ويصبح زيد قائما وأصبح قائما واعرابه على وزان ما قبله والذى لا يتصرف منها دام وليس تقول لا اكلمك مادام زيد قائما (وليس عمرو شاخصا وما شبه ذلك) من الامثلة (واما) القسم الثانى من النواسخ وهو (ان واخواتها فانها تنصب الاسم) أى المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أى خبر المبتدأ ويسمى خبرها (وهى) ستة احرف (ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وهى ام الباب (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون (ولكن وكأن) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح التاء المثناة فوق (ولعل) بتشديد اللام الاخيرة (تقول ان زيدا قائم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها وقائم خبرها وتقول بلغنى ان زيدا منطلق واعرابه بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وأن حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها ومنطلق خبرها وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع على انه فاعل بلغنى والتقدير بلغنى انطلاق زيد وتمتاز أن المفتوحة الهمزة بكونها لا بد أن يسبقها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة وتقول لكن عمرا جالس وكأن زيدا الاسد (وليت عمرا شاخص) ولعل الحبيب قادم واعرابها على وزان ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها لاختلاف الفاظها

قول الى امثلة مشتقة تصاغ منها (قوله ماضيها) أى الماضى منها كشجر اراك أى ماض منها (قوله نحو كان الخ) الحاصل ان هذه الافعال الثلاثة عشر فى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وما تصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الاربعة فانها ليس لها امر ولا مصدر وما تصرف تاما وهو الباقى (قوله وكن فى الامر) والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كائنا * اخاك اذا لم تلفه لك منجدا

(قوله وأصبح) بقطع الهمزة لانه أمر الفعل الرباعى (قوله شاخصا) اى ذاهبا او مسافرا فان الشخوص يأتى بمعنى السفر وبمعنى الخروج كما قاله العينى (قوله تنصب الاسم الخ) مثار شرحا فيه جميع ما تقدم فى مثله فى كان فلا تغفل (قوله وأن واسمها الخ) فى ذكر الاسم مسامحة فالاولى اسقاطه اذ لا دخل له فى التأويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغنى انطلاق زيد (قوله فى تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغنى أن هذا زيد أى كونه زيدا وبالاستقرار ان كان ظرفا او جارا ومجرورا (قوله بخلاف المكسورة) أى فانها قد يسبقها عامل نحو قال انى عبد الله وقد لا يسبقها نحو انا أنزلناه (قوله لاختلاف الفاظها) اى وقت اختلاف الفاظها فاللام للتأقيت لا للتعليل لان المعنى حينئذ يكون على اللزوم أى يلزم من اختلاف الالفاظ اختلاف المعانى لدوران المعلول مع علته وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهى اختلاف الالفاظ ولا يوجد المعلول وهو اختلاف المعانى وذلك كما فى إن وأن فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتأقيت فان المعنى اختلاف المعانى وقت اختلاف الالفاظ وليس فى ذلك دعوى لزوم اختلاف المعانى لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف

الاقفاط دون ذلك كما مر فوقت اختلاف الالفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف المعاني كلكن وان مثلا أولا يكون كما في ان وأن هذا توضيح ما في الحاشية فتأمل (قوله ودلالتها على المعاني) أى الآتية لا معاني كان وأخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله للتوكيد) التعبير باللام في هذا وما يأتي غير ظاهر لانه يقتضي أن يكون معنى ان وأن مثلا شيئا آخر غير التوكيد ثابتا وحاصلا له وذلك خلاف ما أجمعوا عليه فلابد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى أن معنى ان وان المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بأن يجعل معناهما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم فان وان يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب مترددا في الحكم فهما لنفي التردد والتأكيد بهما حينئذ استحساني وان كان منكرا للحكم فهما لنفي الانكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني (قوله ومعنى لكن للاستدراك) أى لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين ايجابا أو سلبا فلابد أن يتقدم عليها كلام كما سيأتي (قوله تعقيب الكلام الخ) أى اتباع الكلام برفع أى بنفي ما يتوهم أى يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيدا جالس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم ورفعت ذلك التوهم بلكن وقوله أو نفيه معطوف على ثبوته أى أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أى اثباته لان نفي النفي اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه كريم فاثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) الضمير عائد على التشبيه وهو معترض لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي وصف له ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر ويجاب بأن كلامه على حذف مضاف أى الحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لابد أن يراد في التعريف بالكاف أو كأن أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو

والقاعات منها العمل لشبهها بالفعل الماضي نحو كان في البناء على الفتح ودلالتها على المعاني معنى كان اتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم (ومعنى ان) المكسورة (وان) المفتوحة (التوكيد) اى تأكيد النسبة (و) معنى (لكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه (و) معنى (كأن التشبيه) وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى (و) معنى (ليت التمني) وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر

المستحيل أي ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله (الا ليت الشباب يعود يوما) وقوله أو ما فيه عسر أي أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول كقول الفقير ليت لي قنطارا من الذهب أي ما من شأنه أن يطمع فيه فلا يعترض بأن الفقير لا طمع له في قنطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غدا يجيء فانه ممتنع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) اى المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوما وأما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب الخ فانما كان منه جهلا و إفكا وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت يتمنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمني والترجي بالطلب من باب التسمح فان كلا من التمني والترجي حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء المتمنى أو المترجى وطلبها له فالطلب لازم فاطلق الملزوم الذي هو التمني والترجي واريد لازمه الذي هو الطلب (قوله والتوقع) اى او للتوقع. (قوله بالاشفاق في المكروه) أي الخوف منه وقيل التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا (قوله هالك) أي ميت أي أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله على انهما الخ) أي على سبيل انهما مفعولان لها أي على الصحيح وعند الكوفي تنصب الثاني على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا ورد بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه اه من عبد المعطي (قوله حيث لا مانع) احترز به عما اذا كان مانع وهو أمران الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لجواز الضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والاعمال والالغاء حينئذ على السواء او تأخره نحو زيد قائم ظننت والاعمال ارجح اما مع التقدم فيمتنع كظننت زيدا قائما قال في الخلاصة

وجوز الالغاء لا في الابتدا * وانو ضمير الشان او لام ابتدا

والثاني التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها كاللام نحو علمت لزيد قائم أو بسبب كون أحد معموليها مما له الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

فجملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب في قوله ولا موجعات القلب فانه عطف موجعات

(و) معنى (لعل الترجي) وهو طلب الامر المحبوب (والتوقع) وهو المعبر عنه عند قوم بالاشفاق في المكروه نحو لعل زيدا هالك والترجي في المحبوب نحو لعل الله يرحمني فان الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب (وأما) القسم الثالث من النواسخ وهو (ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدأ) ويسمى مفعولها الاول (و) تنصب الخبر ويسمى مفعولها الثاني وانما تنصبهما (على انهما مفعولان لها) حيث لا مانع

الالفاظ دون ذلك كما فرقت اختلاف الالفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف المعاني كلكن وان مثلا أولا يكون كما في ان وأن هذا توضيح ما في الحاشية فتأمل (قوله ودلالتها على المعاني) أي الآتية لا معاني كان واخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله للتوكيد) التعبير باللام في هذه وما يأتي غير ظاهر لانه يقتضي أن يكون معنى ان وأن مثلا شيئا آخر غير التوكيد ثابتا وحاصلا له وذلك خلاف ما أجمعوا عليه فلابد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى أن معنى ان وان المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بأن يجعل معناهما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم فان وان يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب مترددا في الحكم فهما لنفي التردد والتأكيد بهما حينئذ استحساني وان كان منكرا للحكم فهما لنفي الانكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني (قوله ومعنى لكن للاستدراك) أي لانها لا تتوسط لا بين كلامين متغايرين ايجابا أو سلبا فلابد أن يتقدم عليها كلام كما سيأتي (قوله تعقيب الكلام الخ) أي اتباع الكلام برفع أي بنفي ما يتوهم أي يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيدا جالس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك الوهم بلكن وقوله أو نفيه معطوف على ثبوته أي أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أي اثباته لان نفي النفي اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه كريم فاثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) الضمير عائد على التشبيه وهو معترض لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي وصف له ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر ويجاب بأن كلامه على حذف مضاف أي الحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لابد أن يراد في التعريف بالكاف أو كأن أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو

والقاعات هذا الفعل لشبهها بالفعل
الماضي نحو كان في البناء على الفتح
ودلالتها على المعاني فهي كان
ودلالتها على الخبر في الماضي
اتصاف المخبر عنه بالخبر المكسورة
كما تقدم (ومعنى ان) أي
(وأن) المفتوحة (التوكيد) (لكن)
تأكيد النسبة (و) معنى
للاستدراك) وهو تعقيب الكلام
برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (و)
معنى (كأن للتشبيه) وهو الدلالة
على مشاركة أمر لأمر في معنى
(و) معنى (ليت التمني) وهو طلب
ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر

المقبل

المستقبل أى ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله (الاليت الشباب يعود يوما)

وقوله أو ما فيه عسر أى أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن

الحصول كقول الفقير ليت لى قنطارا من الذهب أى ما من شأنه أن يطمع فيه فلا

يعترض بأن الفقير لا طمع له فى قنطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت

غدا يجىء فانه ممتنع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) أى المستقرب الحصول فلا

يكون الا فى الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوما وأما قول فرعون لعلى ابلغ

الاسباب الخ فانما كان منه جهلا او إفكا وبهاتقرر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت

يتمنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم أن

تفسير الشارح كغيره التمنى والترجى بالطلب من باب التسمح فان كلا من التمنى والترجى

حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشئ المتمنى أو المترجى وطلبها له فالطلب

لازم فاطلق الملزوم الذى هو التمنى والترجى واريد لازمه الذى هو الطلب (قوله

والتوقع) اى اولتوقع (قوله بالاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه وقيل

التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا (قوله

هالك) أى ميت أى أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله على انهما الخ) أى على

سبيل انهما مفعولان لها أى على الصحيح وعند الكوفى تنصب الثانى على التشبيه

بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا ورد بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم

الكلام بدونه اه من عبد المعطى (قوله حيث لا مانع) احترز به عما اذا

كان مانع وهو أمران الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لاجل ضعف العامل

بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والاعمال والالغاء حينئذ على السواء او تأخره نحو زيد

قائم ظننت والاهمال ارجح أما مع التقدم فيمتنع كظننت زيدا قائما قال فى الخلاصة

وجوز الالغاء لا فى الابتدا * وانو ضمير الشان اولام ابتدا

والثانى التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ما له الصدارة بينها وبين

معموليها كاللام نحو علمت لزيد قائم أو بسبب كون أحد معموليها مما له الصدارة

كأن كان ما الاستفهامية كقوله

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

فجملة لزيد قائم فى محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ما البكا

بدليل العطف على محلها بالنصب فى قوله ولا موجعات القلب فانه عطف موجعات

(و) معنى (لعل الترجى) وهو طلب الامر المحبوب (والتوقع) وهو المعبر عنه عند قوم بالاشفاق فى المكروه نحو لعل زيدا هالك والترجى فى المحبوب نحو لعل الله يرحمنى فان الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب (وأما) القسم الثالث من النواسخ وهو (ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدأ) ويسمى مفعولها الاول (و) تنصب الخبر ويسمى مفعولها الثانى وانما تنصبهما (على أنهما مفعولان لها) حيث لا مانع

بالنصب على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري لان المبتدأ له الصدارة وهو ما الاستفهامية وسمي هذا تعليقا لان العامل علق عن العمل في اللفظ وعمل في المحل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة وهي التي اساء زوجها عشرتها واعلم ان هذين الامرين لا يجريان في ظن وجميع اخواتها بل هما خاصان ببعضها كما أشار اليه ابن مالك بقوله

وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد ألزما

(قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) اى تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني أي غالبا فلا يرد أن الثلاثة الاول قد ترد لليقين كقوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم أي يتيقنون ذلك وقول الشاعر

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا

أي تيقنت وقوله

دعاني الغواني عمهن وخلتني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول

اعني تيقنت أن لي اسما كنت ادعى به وانا شاب قال بعضهم هذا الاسم هو الاخ لان النساء يقلن للشاب الاخ وللشائب العم (قوله وزعمت) بمعنى اعتقدت أو شككت أو ظننت لا بمعنى تكفلت والا تعدت لواحد تارة بنفسها وأخرى بحرف الجر ولا بمعنى سمن أو هزل والا كانت لازمة (قوله وثلاثة منها) أي من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني أى تدل على تحقيق وقوعه اى غالبا فلا ينافي دلالة بعضها تارة على الظن كما في رأى فانها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله

رأيت الله أكبر كل شئ * محاولة وأكثرهم جنودا

وقد تأتي بمعنى ظن وقد اجتمعتا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنونه ونعلمه وكما في علم فان الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله

علمتك الباذل المعروف فانبعثت * اليك بي واجفات الشوق والامل

وقد تأتي بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات (قوله رأيت) أى لا بمعنى ابصرت والا تعدت لواحد لانها من أفعال الحواس (قوله وعلمت) أى لا بمعنى عرفت والا تعدت لواحد أما على أن بين العلم والمعرفة فرقا فظاهر وأما على انهما بمعنى واحد فلانه قد يختص أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر

وذكر من ذلك عشرة أفعال اربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني (وهي ظننت) نحو ظننت زيدا قائما (وحسبت) نحو حسبت بكرا صديقا (وخلت) نحو خلت الهلال لائحا (وزعمت) نحو زعمت زيدا صادقا وثلاثة منها تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني (و) هي (رأيت) نحو رأيت المعروف محبوبا (وعلمت) نحو علمت الرسول صادقا (ووجدت) نحو وجدت العلم نافعا

وهو أمر موكول الى اختيار العرب (قوله ووجدت) أى بمعنى علمت لا بمعنى
اصبت فانها حينئذ تتعدى بنفسها لواحد ولا بمعنى حزن نحو وجدت على الميت أى
حزنت عليه فانها حينئذ لازمة (قوله والانتقال) عطف تفسير (قوله فى قوله)
أى مقوله (قوله اذا دخلت على ما لا يسمع) بأن تكون متعلقة باسم عين
والمراد أن يكون الاول مما لا يسمع وأما الثانى فلابد أن يكون مما يسمع كقولك
سمعت زيدا يقرأ لا سمعته يخرج اذ الخروج لا يسمع أما اذا دخلت على ما يسمع مباشرة
فلا خلاف انها تتعدى لواحد نحو يسمعون الصيحة (قوله والجمهور على ان الخ) أى
مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله فى موضع نصب على
الحال من المفعول أى على حذف مضاف تقديره سمعت صوت زيد فى حال انه يتكلم
فالحال مبينة ولا ينبغى أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت
كلام زيد الخ لانه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله على الحال من المفعول)
أى ان كان معرفة والا فهى صفة ق ل (قوله الا الى واحد) نحو ابصرت زيدا
وسمعت القراءة وذقت الطعام ولمست الحرير وشممت الريحان (قوله بكسر
الياء) أى وفتح الخاء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها أى الخاء وهى
الفتحة فصار خيلت فالتقى ساكنان الياء واللام ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
أى لدفع التقاء الساكنين لانه مكروه وقس عليه نظائره كبعت ومات (قوله
استطرادا) هو ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما اشار اليه بقوله لتتميم
بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشى كما ان ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا
استطرادى تتميما لعملهما اه

(باب النعت)

لما انهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا وهو
خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق واذا اجتمعت رتبت
على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

نعت البيان مؤكد بدل نسق * هذا هو الترتيب فى القول الاحق

ولهذا بدأ المصنف بالنعت ثم ان التابع من حيث هو عرفه بعضهم بأنه المشارك
لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا

والثانى منها يفيد التصيير
والانتقال من حالة الى أخرى (و)
هما (اتخذت) نحو اتخذت زيدا
صديقا (وجعلت) نحو جعلت الطين
ابريقا وواحد يفيد حصول النسبة
فى السمع (و) هو (سمعت) نحو سمعت
النبى يقول فالنبى مفعول اول وجملة
يقول مفعول ثان هذا على رأى ابى
على الفارسى فى قوله ان سمعت اذا
دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثنين
والجمهور على ان جملة يقول ونحوها
فى موضع نصب على الحال من
المفعول لان افعال الحواس لا تتعدى
الا الى واحد (تقول) فى اعراب
(ظننت زيدا منطلقا) ظننت فعل
وفاعل وزيدا مفعول اول ومنطلقا
مفعول ثان (و) فى اعراب (خلت
عمرا شاخصا) خلت فعل وفاعل
واصل خلت خيلت بكسر الياء نقلت
الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعمرا مفعول اول وشاخصا مفعول
ثان (وما اشبه ذلك) من امثلة ما
يفيد الرجحان ومن امثلة ما يفيد
التحقيق ومن امثلة ما يفيد التصيير
بلا فرق وهذا القسم اعنى ظن
واخواتها دخيل فى المرفوعات وحقه
أن يذكر فى المنصوبات ولكنه ذكره
استطرادا لتتميم بقية النواسخ

(باب النعت)

والمفعول الثانى وحال المنسوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض
والنعت لغة وصف الشيء بما فيه واصطلاحا جراء الاسم على الاسم المنعوت
فى اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدرى وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به
وهو المراد هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بانه التابع الذى يتمم
متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقولهم يتمم متبوعه
البدل وعطف النسق لان البدل مقصود فى نفسه وليس القصد به اتمام متبوعه
ولان عطف النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف
البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت فى اتمام ما تبعاه لكن لا يدلان على
معنى فيه أما البيان فلانه عين الاول وأما التوكيد فلانه يكون بالنفس مثلا ونفس
الشيء هو الشيء لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لانواع النعت فانه اما التخصيص
نكرة نحو مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو مررت بزيد التاجر والتخصيص
تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح رفع الاحتمال فى المعارف أو مدح نحو
الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم
ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم
فى التعريف الذى يتمم متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من
الامور المذكورة ولذلك لا يكون الا مشتقا أو مؤولا به لان الجوامد لا دلالة لها
بوضعها على معان منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه
كاسم الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤول به ما اقيم مقامه فى معناه كاسم الاشارة
وذى بمعنى صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره وافراده نحو عدل ٭
والحاصل ان النعت بمعنى المنعوت به على قسمين ٭ القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل
الجملة وشبهها وهو ثلاثة انواع الاول المشتق كضارب ومضروب وضراب وحسن
وأحسن والثانى شبه المشتق كذا وذى وأسماء النسب نحو مكى والثالث المصدر
نحو رجل عدل ٭ والقسم الثانى الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور
والنعت بها ثلاثة شرط فى المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى كيوما من قوله
تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كما
فى قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وشرطان فى الجملة أحدهما ان تكون
مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به كما مثل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما

لا تجزى

لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى فيه ثانيهما أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله رسمه ببعض خواصه الخ) فيه نظر لان الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الخ ليس وارادا مورد التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت فتأمل اه شنوانى (قوله تابع للمنعوت) أى مشارك له (قوله فى رفعه الخ) على حذف مضاف أى فى نوع رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما فى الشخص اذ قد يكون اعراب احدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا وقد يكون اعراب احدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف او اعراب أحدهما محليا والآخر لفظيا (قوله ان كان مرفوعا) أشار به الى أن كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا فى آن واحد وكذا فيما بعده (قوله وتعريفه) أى فى نوع تعريفه لا فى شخصه اذ لا يشترط أن يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين إما من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين نحو رأيت بكرا اميرمكة ويجب كون الموصوف إما اعرف من الصفة أو مساويا لها ولا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف بالالف واللام والثانى نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان بالالف واللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لا نعت لان المضاف للضمير فى رتبة الضمير او فى رتبة العلم وكلاهما اعرف من المعرف بالالف واللام (قوله سواء كان النعت حقيقيا) أى هذه الخمسة أعنى الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير لا بد للنعت من اتباعه للمنعوت فى اثنين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجارى على من هو له فى الواقع أى المسند الى من هو نعت له فى الواقع أو كان سببيا وهو الجارى على غير من هو له اى المسند الى غير من هو نعت له ولكون النعت مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة الضمير (قوله أيضا) أى كما تبعه فى اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له حينئذ) أى وقت اذ تبع النعت المنعوت فيما ذكر (قوله اربعة من عشرة) هى الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وانما لم يكمل له جميع العشرة لانه لا يكون الاسم متصفا بجميعها فى وقت واحد لما بينها من التضاد الا ترى ان الاسم لا يكون

رسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدى فقال (النعت تابع للمنعوت فى رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان المنعوت معرفة (وتنكيره) ان كان المنعوت نكرة سواء كان النعت حقيقيا او سببيا ثم ان رفع النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضا فى تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه ويكمل له حينئذ اربعة من عشرة

مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولا معرفة نكرة معا ولا مفردا مثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من اوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث (قوله ويسمى النعت) أي يسميه علماء هذا الفن حينئذ أي حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهر هذا الكلام شموله لنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود على المنعوت فهو حقيقي مع انه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببي وسيأتي في الشارح اشارة اليه وبعضهم سماه مجازيا وعليه فأقسام النعت ثلاثة ثم اعلم أن اتباع النعت للمنعوت في اربعة من عشرة انما يكون مع عدم المانع أما اذا امتنع مانع كأن يكون النعت افعل تفضيل فانه لا يتبع في تثنية ولا جمع ولا تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول مررت برجل أفضل منك ورجلين أفضل منك ورجال أفضل منك وبامرأتين أفضل منك وبنسوة أفضل منك واعلم أيضا أن قول المتن تابع للمنعوت في رفعه الخ أي ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت والا جاز قطعه وعدم تبعيته له نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم أو نصبه فالمرفوع ذا علم يقطع نعته للنصب بتقدير فعل وللرفع بتقدير مبتدا والمنصوب يقطع نعته للرفع أو للنصب ولا يقطع للجر لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله في غير المحال المعلومة عندهم (قوله وان رفع) أي النعت سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت للسببي والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته في قوله فيما مر ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء رجل الضاربه أنا (قوله ويسمى النعت حينئذ) أي وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة الى السبب والمراد به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة (قوله تقول في النعت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك انه إما أن يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل منها إما أن يكون معرفة أو نكرة وكل منها إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا فهذه اثنا عشر وكل منها إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا فهذه ستة وثلاثون وكل منها اما أن يكون حقيقيا او سببيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والستة

ويسمى النعت حينئذ حقيقيا وان رفع سببي المنعوت الظاهر اقتصر فيه على ما ذكره المصنف وتبعه في اثنين من خمسة ويسمى النعت

(تقول) في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) في النصب (رأيت زيدا
العاقل و) في الخفض (مررت بزيد العاقل) وتقول مع التنكير والافراد جاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل
وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وتقول في تثنية
المذكر مع التنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء الزيدون
العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وفي جمع المذكر مع التنكير جاء رجال عقلاء ورأيت رجالا عقلاء
ومررت برجال عقلاء وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورأيت هندا العاقلة ومررت بهند العاقلة
ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورأيت امرأة عاقلة ومررت بامرأة عاقلة
وتقول في مثنى المؤنث مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورأيت
الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين ومع التنكير جاءت امرأتان
عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين وتقول في جمع
المؤنث مع التعريف جاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات
ومررت بالهندات العاقلات ومع التنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء
عاقلات ومررت بنساء عاقلات فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت
المستتر وتقول فيما اذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الافراد مع التعريف
جاء زيد القائم ابوه ورأيت زيدا القائم ابوه ومررت بزيد القائم ابوه ومع
التنكير جاء رجل قائم أبوه ورأيت رجلا قائما أبوه ومررت برجل قائم ابوه وتقول
في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم ابواهما ورأيت الزيدين القائم
ابواهما ومررت بالزيدين القائم ابواهما ومع التنكير جاء رجلان قائم ابواهما
ورأيت رجلين قائما ابواهما ومررت برجلين قائم ابواهما وتقول في جمع المذكر
مع التعريف جاءني الرجال القائم آباؤهم ورأيت الرجال القائم آباؤهم
ومررت بالرجال القائم آباؤهم ومع التنكير جاءني رجال قائم آباؤهم ورأيت
رجالا قائما آباؤهم ومررت برجال قائم آباؤهم وتقول في المفردة المؤنثة مع
التعريف جاءت هند القائم ابوها ورأيت هندا القائم ابوها ومررت بهند
القائم أبوها ومع التنكير جاءتني امرأة قائم ابوها ورأيت امرأة قائما ابوها ومررت
بامرأة قائم ابوها وتقول في تثنية المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القائم ابواهما ورأيت الهندين القائم ابواهما ومررت
بالهندين القائم ابواهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم ابواهما ورأيت امرأتين قائما ابواهما ومررت بامرأتين قائم ابواهما وتقول
في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم آباؤهن ورأيت الهندات القائم آباؤهن ومررت بالهندات القائم آباؤهن
ومع التنكير جاءت نساء قائم آباؤهن ورأيت نساء قائما آباؤهن ومررت بنساء قائم آباؤهن فالنعت في هذا القسم يلزمه الافراد
والتذكير دائما

والثلاثون في الحقيقي بالنظر لكل من المنعوت
والنعت وفي السببي بالنظر للمنعوت واذا
نظرت الى أن النعت تارة يوافقه في شخص
الاعراب بأن يتحدا فيه اولا وتارة يتوافقان
في جهة التعريف أولا زادت الاقسام (قوله
تقول في النعت الحقيقي) أي في تمثيله وقوله
الرافع لضمير المنعوت تفسير للحقيقي والمستتر
نعت ضمير (قوله في الرفع) متعلق بتقول
(قوله وفي النصب) أي وتقول في حالة
النصب الخ (قوله وتقول فيما اذا رفع) أي
النعت وقوله سببي مفعول رفع والمنعوت
مضاف اليه (قوله فالنعت في هذا القسم) اي
قسم السببي يلزمه الافراد لان النعت الرافع
الظاهر منزل منزلة الفعل فيعطى حكمه مع
فاعله ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد
اذا اسند الى ظاهر ولو كان ذلك الظاهر
مثنى أو مجموعا على اللغة المشهورة ويلزمه ايضا

التذكير مع الاسناد الى مذكر كما تقدم من الامثلة وكذا يلزمه التأنيث مع الاسناد الى مؤنث نحو جاء رجل قائمة أمه كما تقول قامت أمه (قوله مع غير الجمع) أى جمع السببي كما قاله ق ل وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله فيختار تكسيره أى تكسير النعت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام آباؤهم أو غير جمع نحو مررت برجل قيام غلمانه (قوله ويضعف تصحيحه) أى يضعف جمع النعت جمع تصحيح قال الشيخ ابو بكر الشنوانى أى يجوز مع ضعف بل لا يجوز فى اللغة المشهورة وانما جاء فى لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل فى الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما فى لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو اكلونى البراغيث لكن فى الفعل اضعف (قوله هذا اذا الخ) أى محل جواز هذا الاستعمال فى الحقيقى والسببي دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل أى الذى ليس بمضاف (قوله أو الصفة المشبهة) أى او اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الاب ولعله لم ينبه الشارح عليه لانه حينئذ يكون صفة مشبهة وهى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصفا بمصدره أى الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها (قوله جاز فيه) أى فى النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المنعوت الظاهر (قوله فيستتر) اى ضمير المنعوت (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة (قوله وحينئذ) أى وقت اذ ينصب أو يخفض (قوله ويرجع الى القسم الاول) وهو النعت الحقيقى أى يرجع اليه فى تلك المطابقة مع بقائه على انه سببي وليس المراد كونه يصير حقيقيا فتأمل ق ل وتقدم ان بعضهم سماه نعتا مجازيا وأن الاقسام عليه ثلاثة (قوله وجرهما) اى على الاضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أى تفعل فعلا مثل ذا الفعل فجملة كذا فى موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف ان النعت يتبع منعوته فى اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب والجر فى باب معرفة علامات الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتنكير احتاج الى بيان المعرفة والنكرة لتتم الفائدة وكان الاولى ان يقدم النكرة لانها الاصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة لانها اشرف من حيث دلالتها على معين وأل فى المعرفة للجنس ولذا صح الاخبار

مع غير الجمع واما مع الجمع فيختار تكسيره على افراده نحو مررت برجال قيام آباؤهم ويضعف تصحيحه هذا اذا نعت باسم الفاعل فان نعت باسم المفعول او الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه ان يحول الاسناد عن السببي الظاهر الى ضمير المنعوت فيستتر فى النعت وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به او يخفض باضافة النعت اليه وحينئذ يطابق منعوته فى التأنيث والتثنية والجمع ويرجع الى القسم الاول مثاله جاء زيد المضروب العبد او الحسن الوجه بنصب العبد والوجه وجرهما وكذا تفعل فى كل مثال مما يناسبه (والمعرفة) من حيث هى

عنها (قوله خمسة اشياء) فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالخمسة وقول الشارح من حيث هي أى لا بقيد كونها ضميرا ولا علما الخ فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ولا بقيد كونها تنعت وينعت بها الخ كما سيذكره الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشئ بعينه والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه قال الرضى قوله بعينه احترازا عن النكرات والمعنى ما وضع لان يستعمل فى شئ واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الاعلام اولا كما فى غيرها اه وقال ابن مالك فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه اه أى دون اعتراض ولاجل ذلك تعرض لها فى الخلاصة بالعد كما فعل المصنف هنا وعلل ماذكره فى شرح التسهيل بقوله لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كقولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة وما فيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فأكثر العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الاضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال وكذا ذو أل الجنسية فيه الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت النكرة اخرى فأحسن ما تتبين به أن يذكر أقسام المعرفة مستقصاة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اه قال الدمامينى وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق اه أى لان عاما أول فى قولك عاما اول فى الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف واسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والحق فى واحد امه وعبد بطنه التعريف بالاضافة ودخول رب عليهما ونصبهما شاذ وسيأتى الكلام على المعرف بأل الجنسية فقول ابن الحاجب فى التعريف المتقدم ما وضع لشئ بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية شامل لجميع انواع المعارف مخرج لسائر النكرات وحينئذ فقوله دون استدراك عليه فيه استدراك عليه اه حفنى على الاشمونى ببعض تغيير وزيادة (قوله خمسة اشياء) الوجيه انها ستة كما ذكره فى الخلاصة هذه الخمسة والسادس الموصول ولعل المصنف ادخله فى المبهم أو فى المعرف بأل أو فى المضاف بناء على أن تعريفه بأل ان كانت فيه وبنيتها ان لم تكن فيه الا ا فتعريفها بالاضافة وبعضهم عدها سبعة فزاد النكرة المقصودة فى النداء كيا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد والاقبال وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة وقيل تعريفه بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها قال أبو حيان وهذا الذى صححه أصحابنا ولا خلاف فى النكرة غير المقصودة

(خمسة أشياء)

فهي باقية على تنكيرها كيارجلا خذ بيدي وأما العلم كيازيد فذهب قوم الى انه تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح انه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا اه من المحشي مع زيادة منه على الاشموني واعلم أن المراد بالموصول الموصول الاسمي وهو ما افتقر أبدا الى الوصل بجملة خبرية أو وصف صريح أو ظرف أو جار ومجرور تامين والى عائد أو خلفه وهو الذى للفرد المذكر والتي لمؤنثه واللذان لمثناه والذين لجمعه والتي لمؤنثه واللتان لمثناها واللاتي لجمعها والالى لجمع المذكر والمؤنث وهذه الالفاظ تسمى موصولا نصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد وأما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد فهو من للعقلاء وما لغيرهم وأى للجميع وال فى نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند طي وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين وبسط كل ذلك فى المبسوطات (قوله المضمر) ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وتقدم الكلام على أقسامه فى باب الفاعل (قوله مادل على متكلم الخ) أى اسم دل وضعا فخرج بقولنا وضعا قول من اسمه زيد ضرب زيد وقولك لزيد يازيد افعل كذا وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم فى الاول والمخاطب فى الثانى والغائب فى الثالث لم يكن موضوعا للتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا الا باعتبار تقدم الذكر (قوله أو غائب) المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات العلية (قوله والثانى العلم) هو لغة العلامة واصطلاحا ماذكره الشارح بقوله وهو ما علق الخ أى اسم علق بالبناء للمجهول على شئ أى وضع لشئ بعينه مطلقا أى بلا قيد أى دل على معنى فى الخارج بالنسبة للعلم الشخصى وفى الذهن بالنسبة للعلم الجنسى لان العلم قسمان كما سيأتى فخرج بتفسيرنا بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق على شئ بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما أشبهه لان العلم جزئي وضعا واستعمالا وبقية المعارف كليات وضعا فيتناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الاشارة والموصول بوضع كلى عام كما فى رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك فهى خارجة بقولنا مطلقا أى بلا قيد فانه انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كأل فى المحلى والصلة فى الموصول أو معنوية

الاول (المضمر) وهو مادل على متكلم (نحو أنا و) نحن أو مخاطب نحو (أنت) وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أو غائب نحو هو وهى وهما وهم ومن (و) الثانى (العلم) وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه

كالحضور فى ضمير المتكلم كأنا والمخاطب كأنت واسم الاشارة وكالغيبة (قوله عاقل) الاولى عالم ليشمل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفتحتين علم لبلد بساحل اليمن (قوله كشذقم) بالدال المهملة أو المعجمة علم جمل للنعمان بن المنذر (قوله وهيلة) اسم لشاة وذكر بعضهم انها علم لعنز كانت لبعض نساء العرب (قوله اوعلم جنس) بالنصب عطفا على قوله علم شخص اعلم ان لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعين فى الخارج والثانى ما وضع لمعين فى الذهن اى وضع للماهية بقيد حضورها فى الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا تعيين أى بلا قيد حضورها أى لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت حاضرة والرابع ما وضع لواحد مبهم وعبارة الهمع العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان خارجيا بأن كان الموضوع له معينا فى الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا فى الذهن أى ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم للسبع أى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هى أى من غير أن تعين فى الخارج أو فى الذهن كأسد اسم للسبع أى لماهيته اه المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم من النحاة الى أن علم الجنس معرفة فى اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا يضاف ولا يدخل عليه أل ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال الى غير ذلك وأما فى المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع فى جماعته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت ورد هذا المذهب بأن التفرقة بينهما فى الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى ايضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا الى أن اسم الجنس موضوع للفرد المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام فى تحريره اذا علمت ذلك علمت ان اطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وان كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس المعرفة كالاسد أن التعين فى الاول مستفاد من جوهر اللفظ وفى الثانى مستفاد من أل (قوله نحو حضاجر) بوزن مفاعل علم للضبع (قوله واسامة) علم للسبع (قوله أولمعنى) معطوف على قوله لحيوان (قوله كسبحان) اى مقطوعا عن الاضافة وممنوعا من الصرف علم للتسبيح بمعنى التنزيه واذا كان مضافا لم يكن علما لان الاعلام لا تضاف كذا فى الحاشية وقد يقال ذكر الدمامينى

سواء كان علم شخص عاقل (نحو زيد) وعندام غير عاقل اما المكان نحو عدن (ومكة) اولغيره كشذقم وهيلة او علم جنس اما لحيوان نحو حضاجر واسامة او لمعنى كسبحان

ان الاضافة التى تبطل العلمية ما كانت للتعريف أو للتخصيص وأما ما كانت للبيان كحاتم طى وفرعون موسى فلا وحينئذ فلا مانع من الاضافة مع العلمية حملا على هذا وذكر الشنوانى أن استعماله مضافا الى فاعله أو مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا (قوله وبرة) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الاشارة) قال الشنوانى الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الاشارة لا أسماء الاشارة فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر فى معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة اه المقصود منه (قوله وصلاحيته الخ) عطف تفسير فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما وضع لشئ بعينه وهذا ينافى عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص قلت تعريفه بعد استعماله فى معين وابهامه قبل استعماله فى معين فلا منافاة بين كونه معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطى فهو كلى وضعا جزئى استعمالا اه وقد تقدم ان هذا خلاف ما حققه السيد قدس سره فهذا الجواب مبنى على مذهب السعد (قوله نحو هذا حيوان وجماد) كرر المثال للاشارة الى عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسا أو لا فالاول للاول والثانى للثانى اه من عبد المعطى (قوله وفرس ورجل وزيد) اشار بذلك الى انه لا فرق بين العلم وغيره عاقلا أو غيره فيشار الى كل منها ذكره الاشارة عبد المعطى (قوله وهو) اى الاسم المبهم أقسام اى ستة لانه اما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل واحد منها اما مذكر أو مؤنث والصيغ التى ذكرها ستة لان صيغة الاشارة الى الجمعين واحدة (قوله فهذا للمفرد المذكر) اى بها التنبيه قبله أو بحذفها نحو ذا وبكاف الخطاب بعده مع الهاء وتركها واذا أتى باللام فقيل ذلك امتنعت الهاء لكثرة الزوائد وحينئذ فلا يقال هذالك وحينئذ فقول المصنف هذا وهذه الخ فيه مسامحة لان اسم الاشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا وأما الهاء فهى للتنبيه واعلم أن مراتب المشار اليه ثلاثة قريبة ويشار اليه حينئذ بلا كاف ولا لام نحو ذا وهذا ومتوسطة ويشار اليه حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذاك وهذاك وبعيدة ويشار اليه حينئذ بهما نحو ذلك وثم ومذهب ابن مالك أن المراتب اثنتان قريبة وبعيدة اه من عبد المعطى بزيادة وقوله المذكر اى ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كان المذكر عاقلا أو غيره نحو هذا يومكم ودخل فى قولنا ولو حكما ما لا يوصف بذكورة

ولا

وبرة (و) الثالث (الاسم المبهم) وأراد به اسم الاشارة ووجه ابهامه عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص (نحو هذا) حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد وهو أقسام فهذا للمفرد المذكر

ولا انوثة كالبارى جل وعز والملائكة فانهما يعاملان معاملة المذكر فى الاشارة فسقط اعتراض عبد المعطى على الشارح بأن فيه قصورا فتأمل (قوله للمفرد المؤنثة) أى ولو حكما كصيغة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة (قوله على الافصح) أى لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم والقصر لغة بنى تميم واستعمال هذا الجمع فى غير العاقل قليل ومنه قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد اولئك الايام

افاده الاشمونى (قوله الالف واللام) أى مجموعهما كما ذهب اليه الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما فى ذلك وانما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى معتد بها فى الوضع فهى همزة وصل ام اصلية فهى همزة قطع قال الخليل بالثانى وهو الراجح وانما وصلت عليه فى الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه بالاول وانما فتحت مع أن الاصل فى همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لادخل لها فى التعريف وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لادخل لها فى التعريف وانما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قوله للتعريف) أى الموضوعة للتعريف وهى ستة أقسام عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام لان الاولى اما للعهد الذكرى وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها صريحا نحو وأرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أو كناية نحو قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان الذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان ذلك كان خاصا عندهم بالذكور أو للعهد الذهنى وضابطها علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو اذ هما فى الغار أو للعهد الحضورى وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لآخر قد شتم انسانا بالمجلس لا تشتم الرجل أو علما نحو اليوم أكملت لكم دينكم والثانية اما لاستغراق الافراد نحو ان الانسان لفى خسر بدليل الاستثناء وهو الا الذين آمنوا الخ وضابطها صحة حلول كل محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها صحة حلول كل محلها مجازا أو للحقيقة من حيث هى نحو الرجل خير من المرأة قال السعد وكذا الواقعة فى التعاريف واحترز الشارح بقوله للتعريف عن أل الموصولة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم بقى على تنكيره ولم تؤثر فيه شيأ فضارب فى قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون فى اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيأ أصلا كما فى قولهم ادخلوا الاول فالاول بمعنى

(وهذه) للمفردة المؤنثة وهذان لمثنى المذكر وهاتان لمثنى المؤنث بالالف رفعا وبالياء فيهما جرا ونصبا (وهؤلاء) بالمد على الافصح لجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع (الاسم الذى فيه الالف واللام) للتعريف (نحو الرجل) والرجلة (والغلام) والغلامة

اولا فأولا اى مترتبين وتارة تكون فى اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كما فى المدينة فانها فيه زائدة وهى معرفة لانها علم على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا عرفت أن الالف واللام الزائدة تدخل على الاعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها اذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد (قوله وما اضيف الى واحد الخ) لكن انما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام كمثل وغير وند وشبه وأن لا يكون واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده وأن تكون اضافته معنوية لا لفظية نحو جاء ضارب زيد الآن أو غدا (قوله فهو فى درجة ما اضيف اليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة فى قوله (أنا صالح ذا ما الفتى ابنى يا رجل) فأنا اشارة للضمير وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذا اشارة الى ما بعد العلم وهو اسم الاشارة وما اشارة الى ما بعده اسم الاشارة وهو الموصول والفتى اشارة الى ما بعد الموصول وهو المحلى بأل وابنى اشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة ويليه ضميره وهذا النظم جار على المشهور وقيل ان المحلى بأل والموصول فى مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى اعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم أن افراد الضمير على حد سواء وكذا العلم وما معه وليس كذلك فان ضمير المتكلم اعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيدا رايته بخلاف غير السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده أن العلم اعرف من ضمير الغائب مطلقا وغير السالم نحو جاء فى زيد وعمروا فاكرمته فانه تطرق فيه ابهام لاحتمال عوده الى الاول والثانى كما فى الهمع ونظر الدماميني فى هذا التعليل فراجعه واختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فمذهب الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين امته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد الى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسى ثم اسماء الاجناس وأعرف اسماء الاشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف الموصول ما كان مختصا واعرف المحلى ما كانت الاداة فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم فى جنس (قوله فانه فى درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الى الضمير فى رتبته لزم أن تكون الصفة اعرف من الموصوف اه علوى وقال الدنوشرى هذا القول بقوله لئلا

(د) الخامس (ما اضيف الى واحد من هذه الاربعة) المذكورة تقول فى المضاف الى الضمير غلامى وغلامها وفى المضاف الى العلم غلام زيد وغلام مكة وفى المضاف الى اسم الاشارة غلام هذا وغلام هذه وفى المضاف الى الاسم المبهم الذى فيه الالف واللام غلام الرجل وغلام المرأة وما أضيف الى واحد من هذه الاربعة فهو فى درجة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه فى درجة العلم وانما قيدت المعرفة بالحيثية المطلقة لان المعارف التى ذكرها بالنسبة الى كونها تنعت وينعت بها أقسام الاول الضمير لا ينعت ولا ينعت به الثانى العلم ينعت ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس اسم الاشارة والمعرف بالالف واللام والمعرف بالاضافة تنعت وينعت بها (والنكرة) لا تنعت الا بالنكرة وتبدل بالعكس وحدها

بنقص القول بأن الضمير اعرف المعارف اه المحشي على الاشموني (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه باعتبار مدلوله لان اللفظ كرجل لا شيوع فيه لان الالفاظ لا شيوع فيها وانما الشيوع في مدلولاتها (قوله في افراد جنسه) اي ذلك الاسم وانما قدر الشارح لفظ افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لانه شئ واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان اعني الذاتي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو والا لخرج نحو زنجي ومغربي ومصري فانها ليست اجناسا منطقية مع انها نكرات بل المراد به الجنس اللغوي وهو ما صدق على متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند اهل الميزان والنوع والصنف فأراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على افراده من الانسان والحمار والفرس او اتفقت في الماهية كمفهوم الانسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان ذاتيا لافراده كماذكر أو عارضا كمفهوم ابيض الواقع على الثلج والعاج وسواء وجد له في الخارج أكثر من فرد كما ذكر أو لم يوجد الا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكر او معنى كعلم جامدا كان كما ذكر أو مشتقا كصاحب اه من المحشي على الاشموني مع زيادة منه على هذا الشرح (قوله الشامل له ولغيره) أشار بذلك الى ما مر من أن المراد بالجنس ما صدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير لقوله شائع في جنسه فان التعريف تم بدونه والباء فيه داخلة على المقصور اذ المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر بل هو كما يطلق على واحد من أفراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من باقي الافراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) أي في افراد جنس الرجال كما تقدم (قوله الصادق على كل الخ) أي الذي يحمل حملا صحيحا على كل الخ تقول زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فالمراد بالصدق الحمل أي الاخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البدل) أي عن الفرد الآخر لا معه (قوله غموض) أي خفاء لاحتياجه الى تقدير مضاف وهو لفظ افراد ولتعميم الافراد حتى تشمل الموجودة والمقدرة ولارادة

(كل اسم شائع في) أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) نحو رجل فانه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بني آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل وهذا الحد فيه غموض

الجنس اللغوى كما تقدم ذلك (قوله وتقريبه) أى مقربه وانما احتجنا الى تأويله بمقرب لان كل خبر وهى بمعنى ما تضاف اليه وما اسم والاسم هو الملفوظ به اه فيشى فلا يكون خبرا عن التقريب باقيا على مصدريته لان التقريب يكون حينئذ فعلا من الافعال التى للشخص وليس لعاقل بتطابق المبتدأ والخبر (قوله صلح) اى لغة لا عقلا لان العقل يجوز دخول الالف واللام على كل شئ والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو بمعنى صاحب واسماء الشروط اذا تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل فى العاقل وغيره فى غيره واسماء الاستفهام اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل فى العاقل وغيره فى غيره وما التعجبية اذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شئ اه فيشى قال قل معترضا على التعميم فى قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه أو بمرادفه انه يكون استعمالا من غرض الى مثله فلا يكون تقريبا قال فالوجه أن يراد الدخول بالفعل ولا يضرجهل المبتدى لبعضها اه اى لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذو واسماء الاستفهام الخ وقولنا بمرادفه يرد عليه ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فانه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول ال عليه مع ان الصحيح انه معرفة أفاده المحشى على الاشمونى عن الدنوشرى (قوله دخول الالف واللام) أى المعرفة فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو ادخلوا الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا (قوله نحو رجل وفرس) اصلح الشارح كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع انه معرفة فأشار الشارح الى أن المراد رجل من الرجل وفرس من الفرس واعلم أنه لا فرق بين النكرة واسم الجنس فى اللفظ وأما فى المعنى فقيل لا فرق أيضا وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية من حيث هى فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء وبالمطلق عند أكثر الاصوليين وبالكلى عند المنطقيين وان اعتبر دلالته على الفرد المبهم أى غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

(وتعريبه) أى تعريب حد النكرة على المبتدى (كل ما) أى كل اسم بفتح الام وضمها (صلح) (لدخول الالف واللام عليه) فى تصحيح الكلام فهو نكرة (نحو) رجل وفرس فانهما يصلح دخول الالف واللام عليهما فتقول (الرجل والفرس)

(باب العطف)

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سيأتى وهو قسمان (قوله ومراده عطف النسق) لانه لم يذكر عطف البيان وهو التابع الموضح لمتبوعه

(باب العطف) ومراده عطف النسق

وهوالعطف بحروف مخصوصة
(وحروف العطف عشرة) على القول
بأن اما المكسورة الهمزة عاطفة
والتحقيق خلافه (وهى) اى
حروف العطف العشرة (الواو) لمطلق
الجمع على الصحيح من غير ترتيب
نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده أو
معه

ان كان معرفة نحو عمر من اقسم بالله أبو حفص عمر أو المخصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجامد غير المؤول بالمشتق الموافق لمتبوعه في اربعة من العشرة السابقة كالنعت فخرج بقولنا الموضح أو المخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجامد غير المؤول النعت والقاعدة ان ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس الافي مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها واضافة عطف الى النسق بمعنى المنسوق أى المنظوم من اضافة الموصوف للصفة اوالمسمى الى الاسم أى العطف المسمى بالنسق وهوالتابع المتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره اخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو مررت بغضنفر اى أسد وان توسط بينه وبين متبوعه أى التفسيرية لانها ليست من الحروف الآتية (قوله بحروف) على حذف مضاف أى بأحد حروف الخ (قوله عشرة) وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال فى الالفية

واتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن كلم يبدو امرؤ لكن طلا

وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى فى الاعراب والحكم وهوالسبعة الباقية الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم واما على القول بها الاانها مثل او كما يأتى وفى اقتصاره على العشرة رد لما قيل ان منها لا وليس وأى التفسيرية (قوله عاطفة) أى نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين (قوله والتحقيق) أى القول المحقق وقوله خلافه أى مخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هوالواو التى قبلها الملازمة غالبا وقيل دائما للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها فى مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى أو أن تكون عاطفة فان معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فتنبه والحاصل أن الراجح أن اما فى نحو تزوج اما هندا واما اختها لمجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابله انها عاطفة والواو زائدة (قوله لمطلق الجمع) أى موضوعة لمطلق الجمع والمراد أنها موضوعة لاجتماع امرين أو امور فى حكم واحد من غير تقييد بل اعم من أن تكون مهلة وترتيب اولا على المذهب

الصحيح (قوله والفاء للترتيب) هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها في الوجود وهو الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو أو في الذكر وهو الترتيب الذكري وهو أن يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها وأكثر ما يكون هنا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي الآية (قوله والتعقيب) هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمرو خطابا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما اذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الامسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة الا مدة الحمل ولا يرد قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة لان فيه حذف الفاء مع ما عطفت والتقدير فمضت مدة فخلقنا المضغة او أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب على ما يأتي (قوله والتعقيب) عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لان الاول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه وانما يتوجه الاعتراض بالعكس (قوله بضم المثلثة) احترازا من ثم بفتحها فانها ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة (قوله للترتيب) أي ترتيب وقوع الفعل على ما مر والتراخي بمعنى المهلة وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما اخذا مما مر ولذا لا تجيء ثم للسببية لانه لا تراخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول اماته فمال وأحيته فقام ولا تقول امته ثم مال ولا أحيته ثم قام وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها بدليل وخلق منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهز أي كهز رمح الرديني نسبة الى ردينة بالتصغير امرأة كانت تقوم الرماح مع زوجها واسمه سمهر والانابيب جمع انبوبة القصب وهي العقد واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الامر بالسجود وقع من الله قبل خلقنا وتصويرنا فاين الترتيب واجيب بان الترتيب في التقدير فان الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الازل

(والفاء) للترتيب والتعقيب نحو جاء زيد فعمرو اذا كان مجيء عمرو عقب مجيء زيد (وثم) بضم المثلثة للترتيب والتراخي نحو جاء زيد ثم عمرو اذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة (وأو) للتخيير او الاباحة

والامر

والامر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما (قوله بعد الطلب) أى اذا عطفت بأو فى الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها اذ لا يجوز الجمع بين الاختين واما للاباحة ان جاز الجمع بين المتعاطفين نحو اقرأ على الحسن او ابن سيرين وجالس العباد او الزهاد والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهى عن الشمنى ومن علامات الاباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم ان هناك اختلاف معنى فاذا عطفت باو جازت مجالستهما ومجالسة أحدهما واذا عطفت بالواو تعين مجالستهما معا والمراد بالطلب فى كلام الشارح ما يشمل الامر والنهى بصيغة الفعل وغيرها كالتمنى والعرض ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة نعم فى الاستفهام نحو أعندك زيد أو عمرو ولا يظهر فيها شئ من ذلك وقول بعضهم انها بعد النهى لترك الجميع كانى ولا تطع منهم آثما او كفورا هو استعمال طارئ على أصل اللغة (قوله أو الابهام) بالباء الموحدة أى تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال أى اخفاء المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالتشكيك وقوله أو الشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الابهام وقوله بعد الخبر اى الكلام الخبرى الذى يحتمل التصديق والتكذيب (قوله نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) قال الدمامينى الشاهد فى أو الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين اخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين اه ومثال الشك نحو قولك قام زيد أو عمرو اذا لم تعلم أيهما قام وما ذكره الشارح (قوله وأم لطلب التعيين) وهى المعادلة لهمزة الاستفهام التى يطلب بها وبهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك الكر أعندك زيد أم عمرو الخ ما ذكره (قوله تعيينه) أى تعيين ذلك الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو ولا يجاب بنعم ولا بلا اذ لا فائدة فيه وما ذكره الشارح أحد قسمى أم المتصلة والثانية الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها كما ادرى وما ابالى وليت شعرى وهى الداخلة على جملة فى تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جوابا لان الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم

بعد الطلب نحو تزوج هندا أو اختها وجالس العباد أو الزهاد والابهام او الشك بعد الخبر نحو وانا أو اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ونحو لبثنا يوما أو بعض يوم (وأم) لطلب التعيين نحو أعندك زيد أم عمرو اذا كنت طالبا بأن أحدهما عند المخاطب ولكنك لا تعرف عينه وطلبت منه تعيينه

أى الانذار وعدمه سواء عليهم فجملة أنذرتهم أم لم تنذرهم فى تأويل مصدر وان لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك المصدر على أنه مبتدأ مؤخر وسواء خبر مقدم وهو مصدر يستوى فى الاخبار به المفرد وغيره وسميت أم فى هذين القسمين متصلة لانها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها وبالعكس وتقول فيهما عند الاعراب فى القسم الاول ام حرف تعيين وعطف وفى القسم الثانى ام حرف تسوية وعطف واما ام المنفصلة وتسمى المنقطعة وهى الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة فتختص بالجمل وعطفها المفرد قليل بل قيل انها لا تكون عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقدر ببل وعلامتها أن لا تسبق بشئ من الهمزتين وتشرك حينئذ فى اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضراب قال ابن مالك

وام بها اعطف اثر همز التسويه * أو همزة عن لفظ أى مغنيه

ثم قال

وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت

مثالها قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى الخ (قوله فى معناها) الاضافة للجنس أى معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل له الشارح أى ان الامام مخير فى الاسير الكامل بين أن يطلقه بلا شئ أو يأخذ منه فداء وتكون للاباحة بعد الطلب ايضا نحو تعلم اما نحوا واما فقها وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو انا رأيت اما على هدى واما على ضلال وتكون للشك نحو قرأت اما سورة كذا واما سورة كذا (قوله وقس الباقى) اى من معانى او وقد تقدمت قريبا (قوله وبل) وللعطف بها شرطان الاول افراد معطوفها فان وقعت فى الجمل فهى حرف ابتداء لا عاطفة خلافا لابن مالك وحينئذ تكون للاضراب الابطالى نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم عباد او للاضراب الانتقالى نحو قد أفلح من تزكى وذكر الخ والشرط الثانى أن تسبق بايجاب او امر او نهى أو نفى لا باستفهام فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا ثم ان سبقت بالايجاب نحو قام زيد بل عمرو والامر نحو اضرب زيدا بل عمرا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله فى حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله اى الحكم للثانى فكان المتكلم قال أحكم على الثانى ولا اتعرض للاول وان سبقت بالنفى نحو ما قام زيد بل عمرو او النهى نحو لا تضرب زيدا بل عمرا كان

(واما) المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها غالبا (مثل أو فى معناها) نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء (وقس الباقى (وبل) للاضراب نحو اضرب زيدا بل عمرا

الاول باقيا على حكمه وحكم بضد حكمه للثانى (قوله ولا) وللعطف بها شروط أربعة افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أوامر اتفاقا نحو جاءنى زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا أو بنداء على الراجح خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخى لا ابن عمى وأن لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول جاءنى زيد ولا عمرو وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد ويجوز جاءنى رجل لا امراة قال الزجاجى وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ويرده ورود ذلك عن العرب وأشار الشارح الى رده بالمثال (قوله للنفى) اى نفى الحكم عما بعدها واثباته لما قبلها (قوله ولكن بسكون النون) احترازا من لكن بتشديدها مفتوحة فانها تقدمت فى النواسخ والتى هنا تقرر حكم ما قبلها له وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها بثلاثة شروط افراد معطوفها وأن تسبق بنفى أونهى وأن لا تقترن بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فان دخلت على جملة أو سبقت بايجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالاول كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والثانى نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (قوله وحتى) هى كالواو ولا تفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك كالزمخشرى وشروط العطف بها أربعة أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل فالاول نحو اكلت السمكة حتى رأسها والثانى نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف بحتى نعله مع انه ليس جزءا مما قبله وهو الصحيفة والزاد ولا كالجزء منهما لانه على تأويل ألقى ما يثقله ولا شك أن النعل جزء مما يثقل وأن يكون غاية فى الشرف أو عدمه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا فى قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

(ولا) للنفى نحو جاء زيد لا عمرو
(ولكن) بسكون النون للاستدراك نحو ولا تضرب زيدا لكن عمرا

وان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط فى مجرورها ان جرت فلا يجوز قام الناس
حتى أنا وأن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من الاول لانه لا يتأتى ان يكون
مابعدها بعضا مما قبلها أو كالبعض الا اذا كان مفردا فان كان جملة كانت ابتدائية
نحو حتى ماء دجلة اشكل كما يأتى (قوله فى بعض المواضع) اشار به المصنف
الى أن العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد مع أن غيرها من
احرف العطف انما يعطف فى بعض المواضع لان كل واحد منها له معان غير العطف
على انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا لخصوص حتى (قوله للتدريج)
هو انقضاء الشئ شيئا فشيئا فهو ملزوم للغاية التى هى آخره فعطفها عليه من عطف
البعض المقصود على الكل ق ل والتدريج فيها ذهنى لا خارجى فاذا قلت مات
كل أب لى حتى آدم فموت آدم متأخر فى الذهن متقدم فى الوجود واذا قلت مات الناس
حتى الانبياء فموت الانبياء متأخر فى الذهن باعتبار أنه غاية فى الشرف وان وقع فى
الوجود فى أثناء موت الناس (قوله تكون ابتدائية) بمعنى انها تدخل على
جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى وذلك
اذا فقدت شرطا مما مر ودخلت على الجمل حقيقة فيقع بعدها المبتدأ أو الخبر نحو
قول جرير

فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل

فحتى حرف ابتداء وما مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف اليه وأشكل خبر
وجملة المبتدا وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد والاشكل الابيض الذى
يخالطه حمرة ويقع بعدها الجملة الماضوية نحو حتى عفوا وقالوا والجملة المضارعية نحو
حتى يقول الرسول بالرفع فى قراءة نافع (قوله تكون جارة) اى اذا فقدت الشروط
وكان مابعدها مفردا ولو تأويلا كالمصدر المسبوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع
الينا موسى وتارة بمعنى كى التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الا كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما تعاقبت) اى
صح ارادة أى واحد منها اه ق ل وربما للتقليل (قوله فحتى حرف ابتداء) اى
والرأس مبتدأ والخبر محذوف أى مأكول (قوله وان نصبته) اى الرأس
وفى نسخة نصبتها اى هذه الكلمة وهى رأس (قوله حرف عطف) أى بمنزلة

(وحتى فى بعض المواضع) تكون
عاطفة ومعناها التدريج والغاية
نحو مات الناس حتى الانبياء وفى
بعض المواضع تكون ابتدائية
نحو حتى ماء دجلة اشكل وفى بعض
المواضع تكون جارة نحو قوله تعالى
حتى مطلع الفجر فتحتمل أن تجئ
بثلاثة أوجه مختلفة وربما تعاقبت
هذه الاوجه على شئ واحد فى بعض
المواضع بحسب الارادة كما اذا قلت
أكلت السمكة حتى رأسها فان
رفعت الرأس فحتى حرف ابتداء
وان نصبته فحتى حرف عطف

الواو (قوله حرف جر) أي بمعنى الى والغاية داخلة فيكون الرأس مأكولا على كل حال بخلاف مجرور الى فانه خارج على الصحيح نحو فأتموا الصيام الى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أي في الجملة فلا ينافي مامرّ من اتحاد معنى اما وأو (قوله في اعرابه) توطئة لقوله بعد فان عطفت الخ واما في المعنى فان كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى أيضا وان كان واحدا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتأنيث عائدة على الحروف المذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه ق ل (قوله بها) أي بأحدها (قوله على مرفوع) أي من الاسماء او الافعال أي لفظا أو تقديرا أو محلا وكذا ما بعدها وكلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته اه عبد المعطي اقول أشار المحشي الى الجواب بقوله قوله في اعرابه أي ان كان له اعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم) ذكر الشارح ذلك مراعاة لأمثلة المتن (قوله والمضمر على المضمر) نحو ضربتك واياه وقوله والظاهر على المضمر نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا واياك نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل الخ

والعطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما الخ (قوله تطابقا وتخالفا) منصوبان على التمييز أي من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمرو وعكسه كجاء عمرو والزيدون

(باب التوكيد)

وان جررته فحتى حرف جر وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في اعرابه (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (أو على مخفوض خفضت) المعطوف (أو على مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (جاء زيد وعمرو) في النصب (رأيت زيدا وعمرا) في الخفض (مررت بزيد وعمرو) وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد وفي الجزم (لم يقم ويقعد زيد) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من اطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمعرفة على النكرة وعكسه والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقا وتخالفا

(باب التوكيد)

(قوله يقرأ بالواو الخ) ففيه ثلاث لغات افصحها اللغة الواو لمجيء القرآن بها وهو بها
من وكد وبالهمز من أكد وأما بالالف في الثالثة فبدل من الهمزة وهو لغة
التقوية والتشديد واصطلاحا تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المخصوص وليس
هذا المعنى مرادا هنا بل المراد نفس التابع المخصوص من اطلاق المصدر على اسم
الفاعل ولذا قال الشارح بمعنى المؤكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان
لفظي وهو اعادة الاول بلفظه نحو جاء زيد زيد أو بمرادفه نحو قوله (وأنت بالخير
حقيق قمن) وهو يكون في الكلم الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو قام قام زيد
والحرف نعم نعم ومعنوي وهو تابع يقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر ويختص
بالاسماء المعارف على الراجح ومقابله انه يكون في النكرات كما يأتي (قوله ونفسه
وكلهم معرفتان بالاضافة الى الضمير) أي الملفوظ به فيما ذكره والمقدر في اجمع
وتوابعه فيما سيأتي وقيل ان الفاظه صارت كأعلام الاجناس لان كلا منها علم على
معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة الى الضمير لانه انما يعرف المنكر اه من
عبد المعطي مع زيادة من المحشي (قوله فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون)
ويشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم
شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر (ياليت عدة حول كله رجب) فمذهب
البصريين المنع مطلقا سواء كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول ام غير
محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك
جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفائدة نحو صمت شهرا كله ومثله
يوما وسنة لا غيرها كساعة وزمان اه عبد المعطي ببعض تغيير (قوله اي
التوكيد المعنوي) أما اللفظي فلا يختص بالفاظ معلومة كما مر (قوله وهي
النفس والعين) اي مع ضمير يطابق مؤكدهما فتقول جاء زيد نفسه وجاءت هند
نفسها وجاء عمرو عينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فتقول جاء زيد نفسه
عينه وجرهما بباء زائدة ثم هما ان تبعا مفردا افردتهما لا غير وان تبعا جمعا جمعتهما
لا غير تقول جاء الزيدون انفسهم اعينهم وان تبعا مثنى جاز فيهما ثلاثة اوجه الافراد
على ان المراد الجنس وهو اضعفها فتقول جاء الزيدان نفسهما عينهما والتثنية على
الاصل فتقول جاء الزيدان نفساهما عيناهما وهو ضعيف لكراهة تكرار التثنية والجمع
على افعل على ان المراد به ما فوق الواحد وهو ارجحها فتقول جاء الزيدان انفسهما

يقرأ بالواو وبالهمز وبالالف (التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف (في تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه) ان كان مرفوعا نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم كلهم (و) في (نصبه) ان كان منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت القوم كلهم (و) في (خفضه) ان كان مخفوضا نحو مررت بزيد نفسه والقوم كلهم (و) في (تعريفه) ان كان معرفة كما تقدم من الامثلة فان زيدا والقوم معرفتان الاول بالعلمية والثاني بالالف واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة الى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قال في النعت لان الفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون (ويكون) أي التوكيد المعنوي (بألفاظ معلومة) عند العرب لا يعدل عنها الى غيرها (و) تلك الالفاظ المعلومة (هي النفس) بسكون الفاء أي الذات (والعين) المعبر بها عن الذات مجازا من التعبير بالبعض عن الكل

العموم ماءلى حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اه محشى بزيادة (قوله من التعبير بالبعض) على حذف مضاف اى باسم البعض وهو العين التى هى حقيقة فى الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل على حذف مضاف أيضا أى عن اسم الكل وهو الذات التى هى اسم لمجموع الاجزاء التى من جملتها العين (قوله لرفع المجاز) أى لرفع قوته كما يأتى أى المجاز بحذف المضاف أو المجاز اللغوى باستعمال اللفظ فى غير ما وضع له أو المجاز العقلى بالاسناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا فى المحشى أقول وكلام الشارح لا يأبى هذه الاحتمالات فقولك جاء زيد يحتمل أنه على حذف مضاف أى كتابه مثلا فيكون المجاز بالحذف ويحتمل أنك استعملت زيدا فى كتابه مثلا لعلاقة فيكون المجاز لغويا ويحتمل انك اسندت المجئ لزيد لكونه سببا فى مجئ كتابه مثلا والواقع أن الجائى كتابه فيكون عقليا فاذا قلت بعده نفسه أو عينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات (قوله أو ثقله) بسكون القاف واحد الاثقال أى الاحمال (قوله ارتفع المجاز) أى قوته وثبتت الحقيقة أى قوتها فبالتوكيد بضعف المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا قلت جاء زيد نفسه عينه احتمل أن يكون نفسه عينه توكيدا للمضاف المقدر وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح ويؤيد الاول الجمع بين التوكيدين فأكثر لانه اذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره اه من المحشى بزيادة (قوله واجمع) أى فى المذكر وجمعه أجمعون أما فى المؤنث فجمعاء وجمعه جمع (قوله والشمول) عطف تفسير أى يؤكد بهما لاثبات العموم ونفى ارادة الخصوص فلا يؤكد بهما الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فأما الانفصال الحقيقى فكالقوم فانه عبارة عن اشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية وأما الانفصال الحكمى فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا للبعض أجزائه دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد فى نحو قولك اشتريت العبد كله فان اجزاء العبد وهى النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشراء لجواز أن يشترى نصف العبد دون نصفه الآخر وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه لا حقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده بكل وأجمع فاذا قلت جاء زيد امتنع عرفا أن يجئ بعض زيد دون بعضه

ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات فاذا قلت جاء زيد احتمل أن يكون أردت كتابه أو رسوله أو ثقله فاذا قلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة (وكل واجمع) يؤكد بهما للاحاطة والشمول فاذا قلت جاء القوم احتمل أن يكون الجائى بعضهم وانك عبرت بالكل عن البعض

فاذا أردت التنصيص على مجيء الجميع قلت جاء القوم كلهم أجمعون وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ أخر معلومة وتسمى تلك الالفاظ توابع اجمع (وتوابع اجمع) لا تتقدم عليه (وهي) أي توابع اجمع (اكتع) مأخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع وهو طول العنق (وأبصع) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع والاصل افراد النفس عن العين وكل عن اجمع وأجمع عن توابعه (تقول) في افراد النفس عن العين في الرفع (قام زيد نفسه وفي افراد كل عن اجمع في النصب (رأيت القوم كلهم و) في افراد اجمع عن توابعه في الخفض (مررت بالقوم أجمعين) وتقول في اجتماع النفس والعين جاء زيد نفسه عينه وفي اجتماع كل واجمع رأيت القوم كلهم أجمعين وفي اجتماع أجمع وتوابعه مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين

قوله ولا يصاغ منه افعل تفضيل . فيه أن أكتع وما بعده ليس من . افعل التفضيل فتأمل اه

الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما والحاصل انه يؤكد بكل ومثلها عامة بشرطين أن يكون المؤكد بهما غير مثنى وهو المفرد بشرط التجزي حقيقة أو حكما والجمع وان يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد وأما اجمع فانما يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن الضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم اجمعين والاماء كلهن جمع ويجوز توكيد الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال تعالى لاغوينهم اجمعين واعلم ان اجمع وجمعاء لا يثنيان لانهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنيتهما فيؤكد المثنى بكلا في المذكر وكلتا في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما وانما يؤكد بهما بأربع شروط أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين وأن يصح حلول الواحد محلهما فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا من اثنين وأن يكون ما أسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما (قوله التنصيص) أي بحسب الظاهر ولذلك قال س لا يرتفع المجاز الا بجميع الالفاظ اه عبد المعطي (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقام الاخبار وقوله الى زيادة التوكيد أي بحسب الزيادة في التوهم لاجل أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من انها توابع له ولا يؤكد بها استقلالا وشذ قوله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتني اربعا * اذا ظللت الدهر أبكي اجمعا

اه وفيه شذوذان آخران توكيد النكرة والفصل بين المؤكد وهو الدهر والمؤكد وهو اجمع بأجنبي وهو أبكي (قوله اكتع) أي في المذكر وجمعه اكتعون وكتعاء في المؤنث وجمعه كتع وكذا ما بعده (قوله من تكتع الجلد) فيه ان هذا رباعي ولا يصاغ منه أفعل التفضيل وأنه لا يشتق من الفعل ق ل ويجاب عن الثاني بأنه على حذف مضاف أي من مصدر تكتع الخ فتأمل (قوله من البتع) بسكون التاء وقوله وهو طول العنق أي لان الدابة اذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت ما حولها وجمعته ففيه دلالة أيضا على اجتماع أجزاء المؤكد فيشي فتأمل (قوله مررت بالقوم اجمعين الخ) تقديمه ابتع على ابصع مجاراة لكلام المصنف

والاصح أن ابصع مقدم عليه فآخرها ابتع وماذكره في جمع المذكر وتقول في جمع المؤنث جاءت الهندات جمع كتع بصع بتع بلاتنوين في الجميع لانها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعاوات الخ على الاصح وتقول في المفرد المؤنث اذا كان يؤكد بذلك بأن كان ذا أجزاء جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء بلاتنوين لالف التأنيث الممدودة وتقول في المذكر اذا كان كذلك جاء الجيش اجمع اكتع ابصع ابتع بلاتنوين للعلمية أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم اجمع ابصع واشذ منه قول آخر جمع بتع اهـ واختار ابنا مالك وهشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله بشرط تقدم النفس الخ) لان النفس للماهية والذات حقيقة والعين لها مجازا والحقيقة مقدمة على المجاز وقدما على كل لانها للاحاطة والاحاطة وصف للنفس ومعنى قائم بها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل على اجمع لان كلا جامد وقد يقع مبتدأ وأجمع مشتق ولا يكون الا توكيدا والجامد المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف وقدم اجمع على توابعه لانه أقوى في النص على الجمعية من توابعه وقدم اكتع لكونه أظهر فيها من ابصع وهو أظهر فيها من ابتع

(باب البدل)

هو لغة العوض من الشيء وليس مرادا هنا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل اخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملات للمقصود وليست مقصودة وبلا واسطة فصل آخر اخرج عطف النسق (قوله تابع للمبدل منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا أي سواء كان اسما أو فعلا وخفضه ان كان اسما وجزمه ان كان فعلا وقوله تبعه في جميع اعرابه الخ أي ان كان له اعراب لفظا أو محلا وتقديرا وهذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال حينئذ بدل مقطوع اهـ من عبد المعطي (قوله على المشهور) مقابله انها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله

كأني غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرات الحي ناقف حنظل

لكن بشرط تقدم النفس على العين وكل على أجمع وأجمع على توابعه. *(باب البدل)* البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه وهذا معلوم من قوله (اذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم وهو أي بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل (على أربعة أقسام) على المشهور

ونصاء الجمهور ردنا وتوالبيت بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل اه سم (قوله بدل الشئ من الشئ) وضابطه أن يكون المراد بالثانى ما اريد بالاول وان تغاير مفهوما وماصدقهما نحو جاء زيد أخوك فان المراد بالاخ هو زيد وان كان بين الاخ وزيد عموم وخصوص مطلق فهو وماصدقهما متغايران (قوله اى بدل شئ من شئ) انما فسر الشئ بذلك دفعا للاعتراض على المتن بأن قوله بدل الشئ من الشئ صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشئ من الشئ وكذا بدل الاشتمال الخ ففسر الشارح ذلك بأن المراد بالشئ فيه الشئ المساوى (قوله بدل الاشتمال) وضابطه ان يكون بين الاول والثانى ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثانى اشتمال الظرف على المظروف نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او الثانى مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او لا اشتمال أصلا نحو نفعنى زيد علمه فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثانى ارتباط بدل الغلط أقسامه وبقولنا بغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل البعض وعرّفه الشارح بقوله وهو ان يشتمل الخ (قوله ان يشتمل المبدل منه) اى معنا وقوله بطريق الاجمال اى بطريق هى الاجمال من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل متشوقة الى ذكر البدل منتظرة له فيجيء مبينا ومفصلا لما اجمل اولا وحاصل المراد دلالة اول الكلام بالاجمال على آخره (قوله لا كاشتمال الظرف) قيد للادخال لا للاخراج يعنى لا يشترط خصوص ذلك لا أن ذلك يضر ولا يكفى بدليل اتيانه فى الآية اعنى يسألونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو احد أقسام البدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة بدل اضراب وهو ما قصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم بشئ ثم يبدو له ان يخبر بآخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى أيضا بدل البداء وبدل غلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم دينار فان قصدت التكلم بهما ولكن بدا لك الاضراب عن الاول الى الثانى فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان والاحسن فى الثلاثة العطف ببل فيكون من باب

(بدل الشئ من الشئ) الاول (بدل الشئ من شئ هو مساوله اى بدل شئ من شئ مساوله فى المعنى (و) الثانى (بدل البعض من الكل) اى بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء او كثيرا او مساويا للجزء الآخر (و) الثالث (بدل اشتمال) وهو ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بطريق الاجمال (و) الرابع (بدل الغلط) اى بدل من اللفظ الذى ذكر غلطا الا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره فى الوضيح ومثال بدل الشئ من الشئ فى الاسم (نحو قولك جاء زيد اخوك) واعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل واخوك بدل من زيد بدل شئ من شئ ويسمى بدل كل من كل

وسماه ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (أكلت الرغيف ثلثه) أو نصفه أو ثلثه أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول أل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشتمال (نفعني زيد علمه) واعرابه نفعني فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا الفرس) واعرابه رأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول به والفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك انك (اردت أن تقول) رأيت (الفرس) ابتداء (فغلطت) فجعلت زيدا مكانه وهذا معنى قوله (فابدلت زيدا منه) أي عوضت زيدا من لفظ الفرس فهذه أمثلة أقسام البدل الاربعة في الاسم وأما في الفعل فقال الشاطبي تجري فيه الاقسام الاربعة مثال بدل الشئ من الشئ في الفعل ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب فان معنى مضاعفة العذاب هو لقي الاثام ومثال بدل البعض من الكل ان تصل تسجد لله يرحمك ومثال بدل الاشتمال قوله

ان علي الله أن تبايعا
تؤخذ كرها أو تجي طائعا

لان الاخذ كرها والمجئ طائعا من صفات المبايعة ومثال بدل الغلط ان تأتنا تسألنا نعطك هذا ملخص كلامه ولدرك عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب اربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر وذلك لانهما اما معرفتان أو نكرتان أو الاول معرفة والثاني نكرة وبالعكس فهذه أربعة وكل منهما اما مضمرا أو مظهرا أو مختلفاهما

عطف النسق ولا بد في بدل البعض والاشتمال من ضمير طابق للمبدل منه مذكور أو مقدر كما في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع الخ فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدر أي منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى لصلاحيته لبدل اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجر فانه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لان الله تعالى منزه عن الكلية والجزئية (قوله ومنع المحققون دخول أل الخ) أي لملازمتهما الاضافة لفظا أو تقديرا ولا يجمع بين أل والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث ادخل أل عليهما (قوله أي عوضت) تأويل لقول المصنف أبدلت فان ظاهره أن زيدا في المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو التعويض (قوله ان على الله الخ) هذا في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جار ومجرور خبران مقدم وأن تبايعا اسمها مؤخر أي ان مبايعتك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على انه صفة لمصدر محذوف أي أخذا أو مجيئا كرها أو منصوب على الحال أي كارها وتجي بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال (قوله اما معرفتان) نحو زيد أخوك في بدل الكل وضربت زيدا رأسه في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال ورأيت زيدا الاسد في بدل الغلط (قوله أو نكرتان) نحو جاءني رجل شخص صالح في بدل الكل وضربت رجلا رأسا له في بدل البعض وسلب رجل ثوب له في بدل الاشتمال ورأيت رجلا اسدا في بدل الغلط (قوله أو الاول معرفة والثاني نكرة) نحو مررت بزيد أخ لك وضربت زيدا عنقا له وخلع زيد نعل له ونظرت زيدا قمرا (قوله أو بالعكس) نحو مررت برجل اخيك وضربت رجلا ظهره ونفعني رجل علمه ونظرت رجلا الحمار (قوله وكل منهما) أي من الاربعة بحسب العقل والا فالنكرة لا تكون ضميرا كما لا يخفى (قوله اما مضمر) نحو ضربته اياه في بدل الكل ورأس زيد ضربته اياه في بدل البعض من الكل بان يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد وضميرا اياه راجعا الى رأس وعلم زيد اعجبني هو بأن يكون فاعل اعجبني راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى علم وزيد حمار رأيته اياه في بدل الغلط برجوع الضمير الاول الى زيد والثاني الى الحمار (قوله أو مظهر) تقدمت امثلته (قوله أو مختلفاهما) بان يكون الاول مضمرا والآخر مظهرا نحو أخوك لقيته زيدا في بدل الكل وزيد قطعته يده في بدل البعض وزيد كرهته جهالته في بدل الاشتمال وزيد كرهته

فهذه ستة عشر وكل منها اما بدل شئ من شئ أو بدل بعض من كل او بدل اشتمال أو بدل غلط فهذه أربعة وستون وبقية مباحثها من الجواز والامتناع مذكورة فى المطولات *(باب منصوبات الاسماء)* وتقدمت منصوبات الافعال (المنصوبات) من الاسماء (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (١٣٤) (المفعول به) نحو ضربت

زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو جلست امام الشيخ وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء زيد راكبا (والتمييز) نحو طبت نفسا (والمستثنى) فى بعض احواله نحو جاء القوم الا زيدا (واسم لا) النافية للجنس نحو لا غلام سفر حاضر (والمنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من اجله) نحو جئتك قراءة للعلم (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (و خبر كان واخواتها) نحو وكان الله غفورا رحيما (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم ومفعولا ظننت واخواتها نحو ظننت زيدا قائما وانما اسقطهما لتقدم ذكرهما فى المرفوعات أو لكونهما داخلين فى قسم المفعول به وخبر ما الحجازية نحو ماهذا بشرا وقد أخل بذكره (والتابع للمنصوب وهو أربعة اشياء) كما تقدم فى المرفوعات (النعت والعطف والتوكيد والبدل) وستمر بك فى أبواب متعددة بابا بابا على ترتيبها فى التعداد

(باب المفعول)

الهاء من به تعود الى أل الموصولة فى المفعول (و) المفعول به (هو الاسم المنصوب الذى يقع به) أى عليه (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيدا اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب وهذا تعريف بالرسم التام (وركبت الفرس) فالفرس [illegible] عليه مفعول به لانه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب

الدابة فى بدل الغلط أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيدا اباه والاخ هو زيد والبدل كسرت زيدا اباها والجهالة كرهت زيدا اباها ودابة ركبت زيدا اباها (قوله مذكورة فى المطولات) راجعها فى الحاشية

(باب منصوبات الاسماء)

(قوله خمسة عشر) أى بعد الظرفين واحدا وخبر كان واخواتها واسم ان واخواتها واحدا وعد التوابع اربعة (قوله والتعداد) أى التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قراءة للعلم) هذا المثال مبنى على أنه لا يشترط فى المفعول له أن يكون قلبيا أى قائما معناه بالقلب وهو ضعيف والاصح الاشتراط فالاولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك (قوله وانما اسقطهما) أى مفعولى ظننت (قوله وستمر) أى المنصوبات وقوله فى ابواب الخ من ظرفية الشئ فى نفسه فالصواب حذف فى اه من المحشى أقول هذا الاعتراض منشأه عود الضمير فى ستمر على المنصوبات بمعنى الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الاسماء المنصوبة وغاية ما فيه ظرفية المدلول فى الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لابواب وبالنصب حال من فاعل ستمر (قوله بابا بابا) منصوبان بالفعل المتقدم الذى هو هنا ستمر على ان المجموع حالا اى بابا منضما لباب أو متفرقا عن باب أى مرتبة اه محشى اقول قوله على أن المجموع حال الخ عبارته محتملة لان يكون حالا من ضمير ستمر والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الابواب ستمر أى الابواب حال كونها منضما بعضها الى بعض الخ وعلى ما قدمناه ستمر حال كونها مدلولة لباب باب ويكون ذلك على التوزيع على حد ركب القوم دوابهم ومحتملة لان يكون حالا من الابواب وهو اقرب وهو وان كان نكرة الا ان معه مسوغا وهو وصفه بمتعدد فتأمل

(باب المفعول به)

(قوله الى ال الموصولة الخ) والمعنى الذى فعل به أى عليه (قوله الاسم) أى الصريح كما مثل أو المؤول نحو وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم (قوله المنصوب) أى لفظا كما مثل او محلا كضربت هذا او تقديرا كضربت الفتى وغلامى (قوله أى عليه) فالباء فى المتن بمعنى على وقوله الفعل أى اللغوى الذى هو الحدث كما أشار اليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل

(وهو) أي المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر قسمان) (١٣٥) أيضا قسم (متصل و) قسم (منفصل فالمتصل) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بالا وهو (اثنا عشر) نوعا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربني) زيد فالياء من ضربني مفعول به وهو مبني لا يدخله اعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد فنا مفعول به محله نصب لانه اسم مبني (و) الثالث ضمير المخاطب المذكر نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك مفعول به مبني محله نصب وفتحته فتحة بناء لا فتحة اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبني لا اعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب في التثنية مطلقا نحو قولك (ضربكما) زيد فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع المذكر المخاطب نحو قولك (ضربكم) زيد فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع في التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (ضربكن) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الاناث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبني لا اعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو فالهاء ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على المفعولية وفتحتها فتحة بناء لا فتحة اعراب (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والالف علامة التثنية (و) الحادي عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمرو فالهاء مفعول به والميم علامة لجمع الذكور (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهن) عمرو فالهاء ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الاناث وما ذكرناه من ان الكاف أو الهاء وحدهما هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع رفع أصلا وانما يقعان في موضع النصب أو الخفض

عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل او على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا (قوله ذكره) أي من الاقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل (قوله فالمتصل) أي من حيث هو اي لا بقيد كونه مفعولا به (قوله ضربنا زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله في التثنية مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا (قوله والميم والالف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله فالهاء ضمير المفعول به المؤنث) الاولى ان يقول فهاء ضمير الخ لان الضمير مجموع الالف والهاء كما يأتي (قوله هو الصحيح) وقال في التسهيل وها للغائبة قال المرادي أي ان الضمير مجموع الالف والهاء وحكى السيرافي انه لا خلاف في ذلك للزوم الالف اه (قوله المتصلتان) صفة كاشفة ومثلهما ياء المتكلم (قوله في موضع رفع أصلا) فيه نظر لانه يرد

اويقع بعد الا اوماى معناها (تاسشر) وحاصلها الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك اياى) اكرمت اوما اكرمت الا اياى فايا وحدها ضمير المتكلم فى موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثانى ضمير المتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه نحو قولك (ايانا) اكرمت اوما اكرمت الا ايانا فايا وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب وما المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة او التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (اياك) اكرمت اوما اكرمت الا اياك فايا ضمير المفعول به والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (اياك) اكرمت اوما اكرمت (١٣٦) الا اياك فايا ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقا نحو قولك (اياكما) اكرمت اوما اكرمت الا اياكما فايا ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة المثنى (و) السادس ضمير جمع المذكور المخاطبين نحو قولك (اياكم) اكرمت اوما اكرمت الا اياكم فايا ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (اياكن) اكرمت اوما اكرمت الا اياكن فايا ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك (اياه) اكرمت اوما اكرمت الا اياه فايا ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة فى المذكر (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (اياها) اكرمت اوما اكرمت الا اياها فايا ضمير المفعول به والهاء والالف علامة التأنيث فى الغيبة (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك (اياهما) اكرمت اوما اكرمت الا اياهما فايا ضمير المفعول به والهاء والميم والالف علامة التثنية فى الغيبة (و) الحادى عشر ضمير جمع المذكور الغائبين نحو قولك (اياهم) اكرمت اوما اكرمت الا اياهم فايا ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع فى التذكير (و) الثانى عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك (اياهن) اكرمت اوما اكرمت الا اياهن فايا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الاناث فى الغيبة ومذكرته من ان ايا وحدها هى الضمير واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح

(باب المصدر) المنصوب على المفعول المطلق

عليه الكاف من قولك يعجبنى ضربك زيدا فانها فى محل رفع على انها فاعل اى بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يعجبنى ضربه عمرا ويجاب بانه لا نظر لان المراد انهما الايقعان فى محل رفع فقط وهما فى هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة افاده عبد المعطى (قوله اوما فى معناها) من افادة الحصر وذلك انما فانها تفيد الحصر كالا

(باب المصدر)

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله اى المشتمل على حروف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم للحدث ما عدا اسم المصدر وخرج بالجارى على فعله اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فاسم الحدث قسمان ما اشتمل على حروف فعله الاصول وهو المصدر وما لا وهو اسم المصدر واما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر مؤكد لعامله او مبين لنوعه او عدده فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربك ضرب أليم فان ضرب أليم وان كان مصدرا مبينا للنوع الا انه خبر وقولك من مصدر اخرج نحو ولى مدبرا فان مدبرا وان كان مؤكدا لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤكد لعامله نحو ضربت ضربا وقولنا او مبين لنوعه كضربت ضرب الامير وقولنا او عدده نحو ضربت ضربتين وهذا بناء على ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر فى نحو يعجبنى ذهابك وينفرد المفعول المطلق فى نحو قولك ضربت سوطا

(المصدر هو الاسم المنصوب الذى يجىء) حال كونه (ثالثا فى تصريف الفعل) كما اذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضربا مصدر جاء ثالثا فى تصريف الفعل لان ضرب هو الاول ويضرب هو الثانى وضربا هو الثالث (وهو) أى المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (على قسمين) قسم (لفظى و) قسم (معنوى) لانه لا يخلو اما أن يوافق لفظ المصدر لفظ

فعله الناصب له أولا (فان وافق لفظه) أى المصدر (لفظ فعله) فى حروفه الاصول ومعناه (فهو) أى المصدر (لفظى) سواء وافقه مع ذلك فى تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتلته قتلا) فحروف قتل هى حروف قتلا بعينها الا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وان وافق) المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقة (لفظه) فى حروفه (فهو) أى المصدر (معنوى) لموافقته للفعل فى المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فان المصدر الذى هو قعودا موافق لفعله الذى هو جلس فى معناه دون لفظه لان القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة فحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والدال وكذا فى الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره المصنف انما يتمشى على مذهب المازنى القائل بأن المصدر المعنوى ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول انه منصوب بفعل مقدر من لفظه فتقدير جلست قعودا جلست وقعدت قعودا فلا وتمثيله فى اللفظى بالمتعدى وفى المعنوى باللازم للايضاح لا التخصيص اذ كل منهما يجرى مع المتعدى واللازم (باب ظرف الزمان وظرف المكان) المسميين بالمفعول فيه

والقائل بالاول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الاولى أن يقول على المفعولية المطلقة أو على أنه المفعول المطلق أى الذى لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثا) حال من ضمير يجىء العائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على المفعول المطلق الذى ليس مصدرا على القول به كما مر الآن ويجاب بأن المراد يجىء كذلك حقيقة أو حكما فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثالثا ليس قيدا وانما قيد به نظرا لما جرى فى العرف من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر والا فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضى أو يتكلم به أولا ثم يؤتى بعده بالماضى أو يتكلم أولا بالماضى ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فتارة يجىء ثانيا وتارة يجىء أولا وتارة يجىء رابعا (قوله فى تحريك عينه) أى مطلق التحريك وان اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحا فان عين الأول مكسورة وعين الثانى مفتوحة (قوله بعينها) أى بحسب الوهم أى مثل عينها نوعا لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه فى محل حال وجوده بعينه فى محل آخر فان ذلك محال فالمراد بقوله بعينها أى بعين نوعها (قوله الجيم) أى مسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى مسماها (قوله فلا) أى فلا يتمشى هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الا من لفظه (قوله مع المتعدى واللازم) نحو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظى ونحو أحببته مقة أى محبة فهذا مصدر معنوى مع فعل متعد

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

الظرف لغة الوعاء مطلقا واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح وانما جمع المصنف بينهما فى باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفرد كلا بتعريف يخصه

تخليصا للمبتدى من ورطة الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من اضافة الدال للمدلول (قوله المنصوب) خرج المرفوع والمجرور (قوله باللفظ) متعلق بالمنصوب وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أى فى اسم الزمان فقولك قدمت يوم الجمعة معناه وقع القدوم فى يوم الجمعة وقس عليه البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الاثبات أو النفى فيشمل ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى فى) أى بتضمين معناها وهو الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو عمرون الديار أو على تقدير من كالتمييز نحو طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ فى دون معناها نحو وترغبون أن تنكحوهن أو نصب لا بتقدير حرف اصلا نحو يوما من قوله تعالى يخافون يوما فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع ما ورد على المتن من ان كلامه يقتضى أن نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير فى مع انه ليس ظرفا وقوله الدالة على الظرفية اخرج التى للتعدية كما فى وترغبون الخ والتى للسببية والظرفية كون شئ يستقر فيه شئ آخر حقيقة أو حكما كصليت أو صمت يوم الجمعة (قوله سواء فيه المبهم الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة والمختص ما دل على زمن مقدر معلوما كان ذلك المقدر وهو المعرف بأل نحو صمت اليوم وأقمت العام أو بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو المنكر نحو سرت يوما أو يومين أو اسبوعا فالمعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة بالتنوين) وأصله غدو (قوله مع التنكير) أى مع ارادة كونها نكرة لا تختص بمعين فتطلق على غدوة أى يوم كان والتاء فيها حينئذ كالتاء فى الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف أى مع ارادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث اللفظى وقوله من صلاة الصبح أى من وقت دخول صلاته وقوله أزورك غدوة مثال للنكرة وقوله أو غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بلا تنوين اذا اردت بها غدوة معينة افاده عبد المعطى (قوله على الصحيح) هذا الخلاف بين أهل اللغة وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا من طلوع الشمس وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الاول مثال للنكرة والثانى للمعرفة بالاضافة وكذا

ظرف الزمان هو اسم الزمان (المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية سواء فيه المبهم والمختص (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس (والليلة) وهى من غروب الشمس الى طلوع الفجر تقول اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة الجمعة (وغدوة) بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع التعريف وهى من صلاة الصبح الى طلوع الشمس تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة) بالتنوين وتركه على ما تقدم فى غدوة وهى أول النهار وأول النهار من الفجر على الصحيح وقيل من طلوع الشمس تقول أجيئك بكرة أو بكرة النهار

بكرة بلا تنوين اذا اردت معينة كما تقدم نظيره (قوله قبيل) بمثناة بعد الموحدة مصغرا اسم للزمن الملاصق للفجر فهو أخص من قبل لان قبل يطلق على الزمن المتسع (قوله يوم الجمعة سحر) بلا تنوين لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتيتي ثم لا يخفى عليك أن الشارح قدم ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكر هنا ان السحر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم أو يناسب أن يقال اجيئك يوم الجمعة سحر بل المناسب المستقيم أن يقال اجيئك ليلة الجمعة سحر فتنبه وأجاب ق ل بأنه على حذف مضاف والتقدير أجيئك ليلة يوم الجمعة سحر فسحر بدل من المضاف المحذوف (قوله أو سحر يوم الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالاضافة وما بعده مثال للمنكر (قوله بعد يومك) أي متصلا به فكان الاولى أن يقال عقبه ولم يذكر التنوين وعدمه في غد وما بعده لانها منونة دائما مع عدم الاضافة وأل (قوله وهي ثلث الليل الاول) أي من بعد العشاء أو من قبيل وقتها ق ل (قوله وهو أول النهار) أي من الفجر الى الزوال لانه مقابل المساء اه ق ل (قوله الى آخر النهار) وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم ق ل (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما صحبتك أبدا ق ل (قوله أو أبد الآبدين) أي الموجودين في الابد فكأنه قال لا أكلم زيدا ما دام أحد موجودا في الابد اه من عبد المعطي (قوله وأمدا) هو بمعنى أبدا ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح (قوله او أمد الداهرين) أي الموجودين في الدهر فكأنه قال لا اكلم زيدا ما دام أحد موجودا في الدهر من عبد المعطي (قوله نحو ضحى وضحوة) قال في القاموس الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه ويذكر اه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خبرا أو مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا اليه أو حالا أو غير ذلك والانصراف الجر بالكسرة مع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله نحو غدوة وبكرة علمين) أي لانهما ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتأنيث اللفظي ويخرجان عن النصب على

(وسحرا) بالتنوين اذا لم ترد به سحر يوم بعينه وبلا تنوين اذا اردت به ذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول اجيئك يوم الجمعة سحر أو سحر يوم الجمعة او اجيئك سحرا من الاسحار (وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) وهي ثلث الليل الاول تقول آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول النهار تقول انتظرك صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار تقول اجيئك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لانتهاه تقول لا أكلم زيدا أبدا أو أبد الآبدين (وأمدا) وهو ظرف لزمن مستقبل تقول لا أكلم زيدا أمدا أو أمد الدهر أو أمد الداهرين (وحينا) وهو اسم لزمن مبهم تقول قرأت حينا وحين جاء الشيخ (وما أشبه ذلك) من اسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة نحو ضحى وضحوة واعلم أن هذه الامثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف نحو سحر اذا كان ظرفا اليوم بعينه فانه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارقه النصب على الظرفية لعدم تصرفه ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو غدوة وبكرة علمين

ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو عتمة ومساء (وظرف المكان هو اسم المكان) المبهم (المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية (نحو امام) وهو بمعنى قدام تقول جلست امام الشيخ اي قدامه (وخلف) وهو ضد قدام تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لامام تقول جلست قدام الامير (ووراء) بالمد وهو مرادف لخلف تقول جلست وراءك (وفوق) وهو المكان العالي تقول جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق تقول جلست تحت الشجرة (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد اي قريبا منه (ومع) وهو اسم لمكان الاجتماع تقول جلست مع زيد اي مصاحباله (وازاء) وهو بمعنى مقابل تقول جلست ازاء زيد اي مقابله (وحذاء) بالدال المعجمة والمد بمعنى قريبا تقول جلست حذاء زيد اي قريبا منه (وتلقاء) بمعنى ازاء تقول جلست تلقاء الكعبة (وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون اسم اشارة للمكان القريب تقول جلست هنا اي في المكان القريب (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم اشارة للمكان البعيد تقول جلست ثم اي هنالك في المكان البعيد (وما اشبه ذلك) من اسماء المكان والامكنة المبهمة نحو يمين وشمال وما اشبههما

(باب الحال) (الحال هو الاسم) الفضلة (المنصوب) بالفعل وشبهه

الظرفية الى غيره واشارية وله نظائر وهو كذلك كشهار ورمضان خلافا لمن زعم انه ليس هنالك غيرهما من عبد المعطي (قوله نحو عتمة ومساء) اي وعشيا وعشية وعشاء وصباحا وكذا غدوة فانها لا تستعمل الا ظرفا او مجرورة عن خاصة ومن هنا حكموا باللحن على ما اشتهر على السنة العامة في كتب مراسلاتهم من قولهم الواصل الى عندكم (قوله المبهم) بالرفع صفة لاسم وانما قيده بالمبهم واطلقه في ظرف الزمان لان ظرف المكان لا يكون الا مبهما من عبد المعطي (قوله المنصوب باللفظ) اي الشامل للفعل وما اشبهه كامر والحق بهذا الظرف اسماء المقادير نحو سرت فرسخا وبريدا وما صيغ من الفعل كرميت مرمى زيد وجلست مجلس عمرو ولا يكون العامل في هذا الا من جنسه ولا يقال جلست مقعد زيد

(باب الحال)

اصله حول قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي تذكر وتؤنث وهي لغة ما عليه الشخص من خير أو شر واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح (قوله الاسم) صريحا وهو ظاهر او تأويلا كالجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد يضحك فان الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفا وجارا ومجرورا وهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال فخرج الفعل والحرف (قوله الفضلة) المراد بالفضلة ما ليس جزءا من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فانه حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالفضلة الخبر من نحو قولك زيد ضاحك فان ضاحكا وان كان اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة (قوله المنصوب) هذه صفة لازمة له لانه لا يكون الا كذلك لانه فضلة والنصب اعراب الفضلات لكن نصبه لا بأي ناصب بل مقيد بكونه الفعل او شبهه فخرج النعت لانه ليس كذلك اي ليس منصوبا بالفعل او شبهه وانما هو تابع للمنعوت هكذا قال الشيخ السحيمي وقد يقال عليه النعت ايضا منصوب بالفعل او شبهه لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع على أن هذا القيد اذا كان مخرجا للنعت لا يصح قوله انه صفة لازمة اي لا حاجة اليها كذا في الحاشية واقول والاولى ان يقال ان النعت خارج بقيد ملحوظ في قوله المنصوب اي المنصوب لزوما لان نصبه ليس بلازم بل هو تابع للمنعوت كذا افاده الاشموني هذا والمراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله

و يشاركه فى الحروف الاصلية كالفاعل والمصدر مثلا أو ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه فى الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة (قوله المفسر لما انبهم) اى خفى واستتر أى لشئ لم يعلم وقوله من الهيئات جمع هيئة وهى الصفة محسوسة أو غير محسوسة كما قال الشارح أى الصفات فالمحسوسة كجاء زيد راكبا وغيرها نحو تكلم زيد صادقا والمعنى أن الحال انما جىء بها قصد التبيين حالة صاحبها وقت ايقاع الفعل منه وهذا القيد أعنى المفسر الخ مخرج للتمييز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه فالتعجب من الفروسية لا فيها لان التمييز على تقدير من لا فى ومخرج أيضا نعت النكرة المنصوب نحو رأيت رجلا راكبا لان راكبا مذكور لتخصيص المفعول فبيان الهيئة بالتمييز والنعت يرقع ضمنا لا قصدا فخرجا بقوله المفسر الخ لان المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات (قوله نصا) أى غير محتمله لان تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن المضمر نحو زيد فى الدار قائما لان قائما حال من الضمير المستترفى الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل (قوله ومن المفعول) لا فرق فيه بين اللفظى كما مثل أو الحكمى نحو قوله تعالى وهذا بعلى شيخا فالعامل هذا اما معنى ها التنبيه اى أنبه أو معنى ذا أى أشير وحينئذ يكون بعلى مفعولا به وشيخا حال منه ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بأن المراد المفعول به ويحتمل أن المراد به الاعم ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو يا ربنا منعما ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا افاده ق ل (قوله محتملة لان تكون الخ) ولا يصح أن تكون حالا منهما معا والا لقال راكبين (قوله من المبتدا) أى على الصحيح خلافا لسيبويه وتجىء من الخبر نحو هذا زيد قائما وفى مجيئها من اسم كان خلاف (قوله ومن المجرور بالمضاف) وهو المضاف اليه بشرط أن يكون المضاف جزءا منه كما مثل الشارح أو كالجزء فى صحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه كقوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من ابراهيم وهو مضاف اليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذى هو ملة فلو قيل فى غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح أو يكون المضاف مما يصح عمله فى الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو هذا ضارب هند مجردة وأعجبنى قيام زيد مسرعا فان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجىء الحال من المضاف اليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة قال ابن مالك

(المفسر لما انبهم من الهيئات) أى الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها وتجىء الحال من الفاعل نصا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد وزيد فاعل بجاء (و) من المفعول نصا نحو (ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من الفرس والفرس مفعول بركبت (و) محتملة لان تكون من الفاعل أو من المفعول نحو (لقيت عبد الله راكبا) فراكبا حال محتملة لان تكون من التاء التى هى فاعل لقى أو من عبد الله الذى هو مفعول لقى (وما اشبه ذلك) من الامثلة ولا تجىء الحال من المبتدا وتجىء من الفاعل والمفعول كما تقدم وتجىء من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى أيحب احدكم أن يأكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من اخيه

والغالب أن الحال لا تكون الا مشتقة منتقلة (ولا تكون الحال الا نكرة ولا تكون الا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها الا معرفة) كما تقدم من الامثلة من ذلك جاء زيد راكبا فراكبا حال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة وواقعة بعد تمام الكلام وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية وقد يتخلف جميع ذلك فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى فانفروا ثبات فثبات بمعنى متفرقين حال جامدة ومن تخلف الانتقال هو الحق مصدقا فمصدقا حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التنكير جاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهي بمعنى منفردا ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كيف جاء زيد . فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين أم لا نحو ...

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

(قوله والغالب أن الحال الخ) أي الكثير فيها خمسة أمور أن تكون مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وانما كان الكثير فيها الاشتقاق لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لابد أن يكون مشتقا أو مؤولا به نحو مررت بقاع عرفج أي خشن (قوله منتقلة) أي مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلا اذ لا فائدة فيها (قوله نكرة) لان المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وتنكيرها وصف دائم نظرا للحقيقة لان ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤول بالنكرة كما يشير اليه الشارح بقوله بمعنى منفردا فقوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا احسن أفضل منه اذا أساء فان لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب (قوله بعد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله الا معرفة) لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة الا بمسوغ كما قال ابن مالك

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبن

من بعد نفي أو مضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

فقول المتن الا معرفة أي او نكرة معها مسوغ (قوله حال جامدة) أي في الظاهر أما في الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما أشار اليه الشارح (قوله ومن تخلف التنكير) أي في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جاء زيد وتقديم الحال واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام . (قوله فاعله) الاولى ان يقول مرفوعه أي ان كان صاحب الحال مرفوعا فان كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه اه ش

ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو وصلى وراءه رجال قياما والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى ألا ترى أن راكبا في قولنا جاء زيد راكبا كما وصف لزيد في المعنى

* (باب التمييز) * أى التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات) أو من النسب فالثاني (نحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ) أى امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا) فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وشحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد وأصل الكلام تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد فحوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة فجئ بالمضاف الذى كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك أن ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع في النفس والناصب للتمييز في هذه الامثلة هو الفعل المسند الى الفاعل (و) مثال الاول أعني تمييز الذوات نحو قولك (اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة) فغلاما تمييز للابهام الحاصل في ذات عشرين ونعجة تمييز للابهام الحاصل في ذات تسعين لان أسماء الاعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود ومنه تمييز المقادير كرطل زيتا وقفيز برا وشبر أرضا وما أشبه ذلك

(قوله ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أى بأن يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أى وهو مقصور على السماع

* (باب التمييز)

هو لغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون واصطلاحا الاسم المنصوب الخ فحينئذ التمييز في كلامه مصدر اريد به اسم الفاعل أى الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو الاسم) أى الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال (قوله المنصوب) خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل برجل ومنه ما هو تمييز كثلاثة رجال وقفيز بر والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وأما المخرج المرفوع فلا اشكال فيه (قوله المفسر) مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات مخرج للحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفعه عن هيئة الذات (قوله أو من النسب) اشارة الى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل به الآتي والى ان التمييز نوعان مفسر لما انبهم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع ابهام نسبة في جملة وهو نوعان محوّل وغير محوّل والمحوّل ثلاثة أقسام محوّل عن الفاعل كالامثلة الثلاثة الاول في كلامه ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا ان الاصل عيون الارض ومحول عن المبتدا نحو أنا أكثر منك مالا وغير المحول عن شئ أصلا نحو امتلأ الاناء ماء فهذا ليس محولا عن فاعل وأصله امتلأ ماء الاناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الاناء ولا عن مبتدا وأصله ماء الاناء امتلاء لان الماء ما لئ لا ممتلئ والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبهم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاما الخ والعدد الكنائي وهو تمييز كم نحو كم عبدا ملكت أو بعد المقادير من وزني كرطل زيتا أو كيلي كقفيز برا أو مساحي كشبر أرضا وشبهها مما أجرته العرب مجراها في الافتقار الى مميز وهو الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحي سمنا (قوله ومنه) أى من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الاعداد في قوله الآتي والناصب للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لان المراد بالعدد ما أريدت

والناصب للتمييز مد الاعداد والمقادير
مايدل على عددأ ومقدار وقوله (وزيد
اكرم منك أبا وأجمل منك وجها)
ليس من هذا القسم وانما هو من قسم
تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على
ذكر العدد وشرط نصب التمييز الواقع
بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا
فى المعنى كما فى هذين المثالين ألا
ترى انك لو جعلت مكان اسم التفضيل
فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد
كرم أبوه وجمل وجهه لصح وانما قلنا
انهما من تمييز النسبة لان الاصل
أبو زيد اكرم منك ووجهه اجمل منك
فحول الاسناد عن المضاف الى
المضاف اليه وجعل تمييزا فصار زيد
اكرم منك أبا وأجمل منك وجها فزيد
مبتدأ واكرم خبره ومنك جار ومجرور
متعلق بأكرم وأبا منصوب على التمييز
وأجمل معطوف على اكرم ومنك جار
ومجرور متعلق بأجمل ووجها تمييز
(ولا يكون) التمييز (لا نكرة) خلافا
للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
لامكان حمل أل على الزيادة

(باب الاستثناء)

وهو

حقيقته وبالمقدار مالم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه تصح اضافة لفظ المقدار اليه والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله مايدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فاذا قلت عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز ان تعمل مع جمودها لانها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسما بعدها بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الاضافة فقولك عشرون رجلا شبيه بضاربين رجلا (قوله وانما هو من قسم تمييز النسبة) وانما أخره وفصل بينه وبين مشاركه فى الاسم لان له شرطا فى النصب بخلاف نصب ما تقدم كما اشار الى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه ان يذكر ما يعرف به انه ليس من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوما بين اهل الفن قال العينى اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل فى المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السببى وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل افعل فعلا نحو انت اعلى منزلا فانه يصلح لذلك ايضا ان تقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر ان لا يكون فاعلا فى المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان يحسن وضع بعض موضع افعل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا اه قال فى الالفية

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * مفضلا كانت اعلى منزلا

(قوله وأبا منصوب على التمييز) والناصب له ولوجها بعدها افعل التفضيل (قوله على الزيادة) والاصل طبت نفسا

(باب الاستثناء)

يصح حمله على المستثنى وهو المناسب لان الكلام فى المنصوبات من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد الا واحدى اخواتها ويصح حمله على المصدر وهو الاخراج وعلى الاول يكون فى كلام الشارح استخدام لذكره الاستثناء بمعنى المستثنى واعادة الضمير عليه فى قوله وهو الاخراج بمعنى المصدر (قوله وهو) اى

اصطلاحا

الاخراج بالا او احدى اخواتها لولاه لدخل فى الكلام السابق (وحروف الاستثناء) اى ادواته (ثمانية) وعدها حروفا تغليبا وهى فى الحقيقة ثلاثة أقسام حرف باتفاق وهو (الا) واسم باتفاق (و) هو (غير وسوى) كرضى (وسوى كهدى (وسواء) كسماء ومتردد بين الفعلية والحرفية (و) هو (خلا وعدا وحاشا) وللمستثنى بهذه الادوات حالات (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (١٤٥) (اذا كان الكلام) قبلها (تاما موجبا) والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه والمراد بالموجب بفتح الجيم ما لا يسبقه نفى ولا شبهه وذلك (نحو) قولك (قام القوم الا زيدا) فقام فعل ماض والقوم فاعل والا حرف استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (و) مثله (خرج الناس الا عمرا) فخرج فعل ماض والناس فاعل والا حرف استثناء وعمرا منصوب بالا على الاستثناء والاستثناء فى هذين المثالين من كلام تام موجب أما كونه تاما فلذكر المستثنى منه وهو القوم فى المثال الاول والناس فى المثال الثانى وأما كونه موجبا فلأنه لم يسبق بنفى ولا شبهه (وان كان الكلام) الذى قبل الا (منفيا) بأن تقدم عليه نفى أو شبهه وكان (تاما) بأن ذكر المستثنى منه (جاز فيه) أى فى المستثنى (البدل) من المستثنى منه بدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا (و) جاز أيضا (النصب) بالا (على الاستثناء نحو) قولك (ما قام القوم الا زيد) بالرفع على البدل من القوم ويجب فى بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظا أو تقديرا وهو هنا مقدر وتقديره الا زيد منهم (و) يجوز (الا زيدا) بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما مررت بالقوم الا زيد بالجر على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما رأيت القوم بالنصب لا غير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بالا على الاستثناء ويظهر أثر الاحتمالين فى الناصب له ما هو وفى تقدير الضمير وعدمه فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له رأيت مقدرا بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على ما مر وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له على الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير (وان كان الكلام منفيا ناقصا) بأن لم يذكر مستثنى

اصطلاحا أما لغة فمعناه مطلق الاخراج (قوله الاخراج) اى الدلالة على الخروج لا أن المتكلم أدخل المستثنى فى المستثنى منه ثم أخرجه والا لزم التناقض والاخراج جنس وبالا فصل اخرج الاخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول اخراج أى شيئا وفى بعض النسخ لما وقوله لولاه أى لولا الاخراج موجود فلولا جارة للضمير الواقع فى محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا قول سيبويه وقال أبو الحسن الاخفش أن لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل أى ذلك الشئ المعبر عنه بما اى لتوهم السامع دخوله وقوله فى الكلام السابق أى فى منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل او مفهومه بالنسبة للمنقطع فاذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجئ ما يتعلق بهم أيضا فقولك الا الحمير اخراج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذى حقه السبق وان تأخر لفظا (قوله ثمانية) بناء على أن كلا من لغات سوى اداة مستقلة (قوله فى الحقيقة) أى نفس الامر (قوله كسماء) وكبناء فاللغات أربع (قوله ينصب وجوبا الخ) اى سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل او منقطعا كقام القوم الا حمارا وكان عليه أن يمثل له وتكريره مثال المتصل للتوضيح للمبتدى (قوله بان تقدم عليه نفى او شبهه) مثل للنفى ومثال شبهه وهو النهى والاستفهام لا يقم أحد الا زيد وهل قام أحد الا زيد والمراد بالنفى ما يشمل النفى لفظا ومعنى كما مثل او معنى فقط كقوله

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النؤى والوتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله (قوله جاز فيه البدل) وهو الراجح وهذا فى المتصل أما المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما نفع أحد الا ما ضر اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر وان أمكن تسلطه

منه وتقدم عليه نفي أو شبهه (كان) المستثنى (على حسب العوامل) المقتضية له من رفع ونصب وخفض والغي عمل الا فان كان ماقبل الا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية (نحو ماقام الا زيد) فزيد مرفوع على الفاعلية بقام والا ملغاة (و) ان كان ماقبل الا يطلب مفعولا نصبت المستثنى على المفعولية نحو (ماضربت الا زيدا) فزيدا منصوب على المفعولية بضرب والا ملغاة (و) ان كان ماقبل الا يطلب جارا ومجرورا يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو (مامررت الا بزيد) فزيد مخفوض بالباء متعلق بمر والا ملغاة ويسمى الاستثناء مفرغا لان ماقبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها هذا حكم المستثنى بالا (و) أما (المستثنى بغير وسوى) بكسر السين (وسُوى) بضمها مع القصر فيهما (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو (مجرور) باضافة غير وسوى وسوى اليه (لاغير) اى لايجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف اليه غير وبناها على الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسوى وسواء ما يعطاه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال ومن جواز الاتباع بعد التام المنفي ومن الاجراء على حسب العوامل

فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون مافيها أحد الا حمارا وبنو تميم يجيزون البدل ويختارون النصب واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى متصلا كان أو منقطعا فتقول ماقام الا زيدا القوم ومافيها الا حمارا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع لايتقدم على المتبوع والحاصل ان النصب واجب في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منفي أو شبهه اذا لم يمكن تسلط العامل اجماعا وكذا ان امكن عند البصريين في المنقطع ويترجح البدل في المتصل ويضعف النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفي) سواء كان ملفوظا به كما مثل أو معنويا كما في قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فان معناه لايريد الله الا اتمام نوره وقوله أو شبهه تقدم انه النهي والاستفهام وانما شرط فيه النفي أو شبهه لانه لايفيد بدونه غالبا فلو فرض انه افاد بدونه مثل قرات الا يوم الخميس لم يحتج اليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ماقبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها) أى لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على مابعد الا وحينئذ تكون الا من حيث اللفظ وجودها كعدمها الا انك تحذف المستثنى منه ويقيم المستثنى مقامه فيعرب باعرابه واما من حيث المعنى فلها تأثير فالمفرغ في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله تشبيها) أى حالة كونه مشبها لها بقبل وبعد أى في الابهام اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه ولامه قوله لاغير نافية بمعنى ليس والمضاف اليه لفظا غير محذوف هو وخبر لا والتقدير لاغير الجر جائزة فتقول في اعرابه لا نافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والاصل لاغير الجر جائز وقال بعضهم ان لا لنفي الجنس وغير مبني على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح الشذور ما معناه ولا يحذف ماتضاف اليه غير وتبنى هي على الضم الا بعد ليس خاصة وأما مايقع في عبارات العلماء من قولهم لاغير فلم تتكلم به العرب اه وعد في المغني لاغير لحنا وجوزه ابن مالك (قوله لكن على الحال) أى لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وماقام القوم غير حمار بالنصب على ماتقدم (قوله المنفي) نحو ماقام القوم غير زيد بالرفع اتباعا على

الدليل وبالنصب على الحال مرجوحا (قوله في الناقص المنفي) نحو ما قام غير زيد وما رأيت غير عمرو وما مررت بغير بكر وقس عليها سوى بسائر لغاتها (قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو عائد على البعض المفهوم من كله السابق كالقوم في المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو بالجر الخ) جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا وعدا عن ما المصدرية كما يرشد الى ذلك تمثيل المصنف وهو الذي عليه الجمهور وأما اذا دخلت عليهما ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يليها حرف الجر وانما توصل بالجمل فتتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية وأجاز الجر بهما بعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو ان قاله بقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قاله بالسماع فشاذ بحيث لا يحتج به وأما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لانها لا تدخل عليها الا شذوذا كقوله

فاما الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

وبقي على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرافعان الاسم الناصبان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا ولعل حكمهما مما تقدم في النواسخ لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف الا وغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدها

(باب لا النافية للجنس)

أي النافية لحكمه لانه في كلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لا رجل في الدار دلت على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى وانما ينفى المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل قائما فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الاولى فلا تقول معها ذلك وانما تقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعيين ذلك بالقصد والقرائن وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى ما منعك أن لا تسجد بدليل الآية الاخرى ما منعك أن تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة (قوله فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله فتنصب النكرة لفظا) أي بلا تنوين للاضافة

في الناقص المنفي (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية والفعلية (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بعدا (وحاشا زيدا وزيد) بالنصب والجر على وزان ما قبله

(باب لا النافية للجنس)

(اعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوبا لفظا أو محلا (بغير تنوين اذا باشرت لا النكرة) بأن لم يفصل بينهما فاصل (ولم تتكرر لا) فتنصب النكرة لفظا اذا كانت النكرة مضافة لمثلها نحو لا غلام سفر حاضر وتنصب النكرة محلا اذا كانت النكرة

مفردة عن الاضافة وشبهها (نحو لا رجل في الدار) فلا حرف نفي ورجل اسمها مبني معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفي الدار خبرها وذهبت طائفة من البصريين الى أن رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب الى سيبويه هذا ان باشرت لا النكرة (فان لم تباشرها) بأن فصل بينهما بفاصل أو دخلت لا على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو لا في الدار رجل ولا امرأة) ونحو لا زيد في الدار ولا عمرو (وان تكررت) لا مع مباشرة النكرة (جاز اعمالها والغاؤها) فان شئت قلت على الاعمال (نحو لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها (وان شئت قلت) على الالغاء (لا رجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الاولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات

وقوله مضافة لمثلها أو كذا الى معرفة حيث لا تتعرف بالاضافة نحو لا مثل زيد حاضر وانما اشترط ذلك لان لا انما تعمل في النكرات اسما وخبرا ولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وانما ذكرا حكم المضاف والمفرد وحكمها انها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الاضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله محمود أو منصوب نحو لا طالعا جبلا حاضر أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الاضافة وشبهها) أشار بذلك الى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وذكر أنه ينصب محلا بلا أي ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا فاذا كان مفردا أي غير المثنى والجمع السالم أو كان جمع تكسير بني على الفتح نحو لا رجل ولا رجال في الدار وان كان مثنى أو جمع مذكر سالم بني على الياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندي وان كان جمع مؤنث سالم بني على الكسر نظرا الى انه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح للخفة وروي بهما لذات من قوله

ان الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله منصوب لفظا) أي فتحته فتحة اعراب وقوله من غير تنوين أي للتخفيف (قوله فان لم تباشرها) أي النكرة بأن فصلت من النكرة الموجودة معها أو لم تكن هنا نكرة بل معرفة عملا به وهم لان السالبة تصدق بنفي الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ وقوله أو دخلت لا على معرفة احد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية أي فيكون هذا شبه لا على محترز قوله سابقا النكرات وقوله اذا باشرت (قوله جاز اعمالها والغاؤها) فعدم التكرار موجب للعمل على ان والتكرار مجوز له وللاهمال (قوله خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجيهها ان تفتح الاول وترفع الثاني بالعطف على محل لا مع الاول فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي أو تنصبه أي الثاني بالعطف على محل الاسم الاول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف أو تفتحه أي الثاني كالاول على الاعمال أو ترفعه وما اسم لا الاولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه أو ترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثاني وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني حينئذ لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ منتف ففتح الاول معه ثلاثة في الثاني ورفعه معه اثنان فيه

فتأمل

فتأمل

(باب المنادى)

(قوله بفتح الدال) احترازمن المنادى بكسرها وهو طالب الاقبال ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به الذى حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ماذكره الشارح (قوله المطلوب الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذى يدخل عليه يا أو احدى اخواتها ففى التعريف مسامحة لان النحوى انما يبحث عن الالفاظ اه من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أى اسم المطلوب اقباله أى توجهه الى الطالب بقبالة الوجه والمراد المطلوب اجابته أى حقيقة كالعقلاء أو حكما كالمنزل منزلتهم نحو يا سماء أقلعى (قوله او احدى أخواتها) أى نظائرها فى العمل ففى كلامه تشبيه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظائر فهى استعارة مصرحة ونظائر يا سبعة الهمزة نحو أزيد أقبل مقصورة وممدودة وأى كذلك فهذه أربعة والخامس ايا والسادس هيا والسابع وا لكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالندبة فالهمزة للنادى القريب وأى للمتوسط ويا وكذا أيا للبعيد أو ما فى حكمه كالساهى والنائم (قوله والمراد بالمفرد هنا الخ) كان الانسب ذكر ذلك هنالك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة على الاول اه من عبد المعطى (قوله المقصودة) أى التى قصدها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها انك اذا رأيت جماعة لم تدر ما اسماؤهم واردت واحدا بعينه قلت يا رجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذى يعرّف ويوجب الضم (قوله غير المقصودة بالذات) أشار الشارح رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد فاشار الى أن النكرة لم يقصد بها الا فرد مما شملته وذلك الفرد غير معين فهنالك قصد ولا بد (قوله وهو ما اتصل به الخ) أى اسم اتصل به شئ أى لفظ من تمام معناه أى لفظ به تمام معناه وتفسير شئ بلفظ اولى مما قيل ان المراد بقوله شئ المعنى لان الاتصال الحقيقى لا يكون للمعنى وانما هو للالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه احدها كونه تعلق به شئ من تمام معناه كما أن المضاف اليه

(باب المنادى) بفتح الدال (المنادى) هو المطلوب اقباله بيا أو احدى اخواتها وهو (خمسة أنواع المفرد العلم) والمراد بالمفرد هنا وفى باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيها به (والنكرة المقصودة) بالنداء دون غيرها (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من أفرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه

من تمام المضاف الثاني انه عامل فيما بعده كما ان المضاف عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعد كل واحد منهما (قوله فاما المفرد العلم) اي الذي لم يكن موصوفا بابن مضاف الى علم فان كان كذلك نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعا للنون ابن فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافا (قوله فيبنيان) أي ومحلهما نصب وقوله على الضم أي لفظا كما مثل أو تقديرا كضم سيبويه في قولك يا سيبويه فيجوز في تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل فتقول يا سيبويه العالم أو العالم ولا يجوز الجر وكضم الفتى والداعي وهذا وتأبط شرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكما فيشمل ما ينوب عنه وهو ألف المثنى كيا حسنان وواو الجماعة كيا زيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله المنادى المعرف مبني على ما يرفع به لكن هذه العبارة اصرح في المقصود وانما بني المنادى المعرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومشابه المشابه مشابه فيكون مبنيا ايضا وبنى على حركة للاعلام بأن بناءه غير اصلي اذ الاصل في الاسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادي المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها او بني على الفتح لالتبس به عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة عنها (قوله في حالة الاختيار) أما في الاضطرار فينون وللشاعر حينئذ وجهان الاول الضم مع التنوين تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه والثاني النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

والنصب مختار أبي عمرو وطائفة وعليه قوله

ضربت صدرها الي وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواقي

(قوله لمعين) في موضع نصب على الحال اي حال كونه لمعين من افراد النكرة اذ لو كان لغير معين صار نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أي بمفرد أو جار ومجرور او ظرف أو جملة (قوله تؤثر) بالواو الساكنة اي تقدم نصبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فانه يجوز الامرين لكن النصب عنده ارجح واما على

مذهب

(فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين) في حالة الاختيار فمثال المفرد العلم (نحو يا زيد) ومثال النكرة المقصودة نحو (يا رجل) لمعين هذا اذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة فان كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها

مذهب الجمهور وقال النحاس متعين لا غير (قوله يا رجلا كريما) تقدم أن النكرة المقصودة
معرفة ففي هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجاب بأنها في هذه الحالة صارت غير
معرفة نظرا إلى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وإن كانت معرفة بالقصد إذ الأدلة اللفظية
أقوى من المعنوية (قوله يا عظيما يرجى الخ) مبني على أن جملة يرجى الخ صفة
أما لو جعلناها حالا من الضمير المستتر في عظيما وجب نصبه لأنه حينئذ من الشبيه
بالمضاف (قوله منصوبة) أي لفظا وإلا فالمنادى المعرف منصوب أيضا لكن
محلا وإنما نصبت هذه الثلاثة لفظا لأنها ليس فيها علة تقتضي البناء أما المضاف
فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد لأنها كلمة وهو كلمتان وأما الشبيه
به فلكونه مشابها للمنادى المضاف فيما مر وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم
تشابه الكاف في التعريف ويشترط في المضاف أن لا يكون مضافا لضمير المخاطب
فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لأن الغلام مخاطب من حيث أنه
منادى وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله
فيمن سميته) في موضع نصب على الحال أي حالة كونه فيمن سميته من الرجال بذلك
أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا أما نصب الأول فلأنه شبيه بالمضاف من حيث
أن الثاني من تمام الأول وأما نصب الثاني فبالعطف على الأول ولا يجوز إدخال
يا عليه لأنه الجزء الثاني من العلم وخرج بقوله فيمن سميته ما إذا ناديت جماعة عدتهم
ذلك ففيه تفصيل فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضا وإن كانت معينة ضممت الأول
وعرفت الثاني بأل ونصبته فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو رفعته فتقول يا ثلاثة
والثلاثون فإن أعدت معه يا تعين ضمه وتجريده من أل .

(باب المفعول من أجله)

قوله ويسمى الخ) يعني له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أي ما فعل لأجله فعله
وعرفه المصنف بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال هو المصدر القلبي المعلل لحدث
شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديرا فخرج غير المصدر فلا يجوز جئتك السمن
والعسل بالنصب لأنه اسم عين لا مصدر وخرج غير القلبي فلا يجوز جئتك قراءة للعلم
لأن القراءة من أفعال اللسان ولا قتلا للكافر لأن القتل من أفعال اليد وخرج
المعلل لحدث بقية المفاعيل إذ لا تعليل فيها وخرج بقوله شاركه في الزمان ما لم يشاركه

ويقولون يا رجلا كريما بالفعل ومنه
قوله في الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم
نقله ابن مالك عن الفراء وأقره عليه
(والثلاثة الباقية) التي هي النكرة غير
المقصودة والمضاف والشبيه بالمضاف
(منصوبة) وجوبا (لا غير) أي لا يجوز
فيها غير النصب مثال النكرة غير
المقصودة قول الواعظ يا غافلا والموت
يطلبه إذ لم يقصد غافلا بعينه ومثال
المضاف نحو يا عبد الله ومثال الشبيه
بالمضاف نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا
جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة
وثلاثين فيمن سميته بذلك

(باب المفعول من أجله) ويسمى
المفعول له والمفعول لأجله

فيه فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدا لان التأهب زمنه غير زمن السفر وخرج بقوله
والفاعل ما لم يشاركه فيه فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم
وفاعل المحبة المخاطب وقولنا ولو تقديرا الادخال نحو قوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا فانه في تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع
المثال الذي مثل به وهي شروط لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يمتنع
مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولو تأويلا نحو جئتك أن ابتغى معروفك
(قوله المصدر) خرج اسم الذات فانه لا يكون علة كما تقدم بجئتك السمن والعسل
(قوله المنصوب) اى جوازا كما تقدم وناصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين
وهو الراجح (قوله الذي يذكر علة الخ) هذا شامل لما كان غرضا مقصودا
كاجلالا وابتغاء في مثاليه ولما كان غير غرض نحو قعدت عن الحرب جبنا اذ لا
يكون الجبن غرضا لاحد لكونه رذيلة فتالا لاختصاصه بالاول كما هو شأن
المثال

(باب المفعول معه)

(قوله هو الاسم) أي الصريح لان المفعول معه لا يكون الا صريحا والاسم
يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحا وتكسيرا وخرج به الفعل نحو
لا تأكل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو
وان كانت بمعنى مع فيهما الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على الفعل وفي
الثاني على جملة (قوله المنصوب) اى بما سبقه من فعل او شبهه على الصحيح
خلافا للجرجاني في دعواه أن الناصب له الواو اذ لو كان الامر كما ادعى لصح اتصال
الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك
ولك وذلك ممنوع باتفاق قال في الخلاصة

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو الفضلة نحو
اشترك زيد وعمرو لان الثاني عمدة اذ الاشتراك لا يقع الا من اثنين فاكثر (قوله
بعد واو المعية) اى التي بمعنى مع اى الدالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم نحو
سيري والطريق مسرعة فان الواو في والطريق دالة على مصاحبة السائرة للطريق دون

(وهو الاسم) المصدر (المنصوب الذي
يذكر) علة و(بيانا لسبب وقوع الفعل)
الصادر من فاعله (نحو قولك قام زيد
اجلالا لعمرو) فاجلالا مصدر
منصوب ذكر علة وسببا لوقوع الفعل
الصادر من زيد فان سبب قيام زيد
لعمرو هو اجلاله وتعظيمه واعرابه قام
زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول
لاجله ولعمرو متعلق باجلالا
(وقصدتك ابتغاء معروفك) فابتغاء
مصدر منصوب ذكر علة لبيان سبب
القصد واعرابه قصدتك فعل وفاعل
ومفعول وابتغاء مفعول لاجله
ومعروفك مضاف اليه ونبه بهذين
المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين
الفعل المتعدى واللازم ولا بين المصدر
المضاف وغيره
(المفعول معه) *
(باب المفعول معه) (هو الاسم المنصوب) بعد واو المعية

التشريك أي دون اشتراكهما في السير اذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل اهمن المحشي أقول قوله بلا تشريك في الحكم أخذه من خصوص المثال اعني سيري والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الاول وهو قوله جاء الامير والجيش فان فيه مشاركة في الحكم كامثلة كثيرة مثلوا بها وينافيه قول الشارح ونبه بهذين المثالين الخ فان تجويز العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة في الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو بهذا القيد وقد علمت مما تقدم انه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الاشموني وصرح به أيضا محشي هذا الكتاب عبد المعطي وانحرجا ماذكر به ولم يذكرا هذا القيد في مع فتأمل بانصاف وخرج بهذا القيد أعني بعد واو المعية الاسم الواقع بعد مع نحو جئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه الفعل) أي لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أي اللغوي وهو الحدث وكان الاولى أن يزيد في التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كانا سائر والنيل فخرج مالم يسبق بجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمري وبقولنا او اسمية الخ نحو هذا لك وأباك الموحدة فلا يتكلم به خلافا لابي علي (قوله قد يجوز عطفه على ماقبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لانه على قسمين اما أن يصلح لكونه مفعولا معه أولا فأما الاول فله ثلاثة أحوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ووجوب النصب فالاول نحو جاء الامير والجيش بنصب الجيش على انه مفعول معه وبرفعه عطفا على الامير وهو راجح لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة

(والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق) والثاني نحو قمت وزيدا بالنصب على انه مفعول معه وبالرفع عطفا على التاء وهو ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ضعيف قال في الخلاصة

(والنصب مختار لدى ضعف النسق) والثالث نحو استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لانه يقتضي حينئذ أن الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع الا من الماء وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته وجاء زيد

(الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل) أي المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل (نحو قولك جاء الامير والجيش) فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الامير في المجيء (واستوى الماء والخشبة) فالخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء في الاستواء ونبه بهذين المثالين على ان المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش

وعمرو قبله أو بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو (علفتها تبنا وماء باردا) وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فالعطف فيهما ممتنع لانتفاء المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب على المعية لانتفاء المصاحبة في المثال الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فيؤول العامل فيهما بعامل يصح انصبابه على ما بعده فيؤول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمي وبعضهم او يضمر عامل ملائم لما بعد الواو واصب له فيقدر في علفتها تبنا وماء باردا وأسقيتها ماء باردا وفي البيت وكحلن العيونا والى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما (قوله وقد لا تجوز كالخشبة) لان المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه

*(باب مخفوضات الاسماء)

من اضافة الصفة للموصوف أي الاسماء المخفوضات أو على معنى من أي المخفوضات من الاسماء (قوله لبيان الواقع) لانه لا يخفض الا الاسماء (قوله المشهورة) احترز بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان المخفوض بالمجاورة كهذا جحر ضب خرب روى بجر خرب لمجاورته لضب وهو في محل رفع صفة جحر وعلى الرفع اكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في قائما فجملة المجرورات خمسة والتحقيق ان هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان وأن المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو مررت بزيد الفاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل اما هو فهو على نية تكرار العامل نحو مررت بزيد اخيك (قوله على ثلاثة اقسام) أي مشتملة على ثلاثة الخ من اشتمال الكلي على جزئياته (قوله بالاضافة) أي بسببها أي أن الاضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة لان كون الشيء سببا اعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي

(وأما خبر كان وقد لا تجوز كالخشبة) (واسم ان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات) استطرادا عقب باب المبتدا والخبر فلا حاجة الى اعادتهما (وكذلك التوابع) المنصوبة (فقد تقدمت هنالك) في أبواب أربعة عقب النواسخ ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا ومثاله في النعت رأيت زيدا العاقل وفي العطف رأيت زيدا وعمرا وفي التوكيد رأيت زيدا نفسه وفي البدل رأيت زيدا أخاك وما اشبه ذلك

*(باب مخفوضات الاسماء) باضافة باب الى المخفوضات وباضافتها الى الاسماء لبيان الواقع وهي خاتمة الكتاب (المخفوضات) المشهورة على (ثلاثة) أقسام قسم (مخفوض بالحرف) نحو بزيد (و) قسم (مخفوض بالاضافة) نحو غلام زيد

والمضافوة لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبدا فالاسمين احترازمن قام زيد ولاترد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا تقييدية احترازمن زيد قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما احترازمن زيد الخياط قائم وقولنا أبدا احترازمن بزيد الخياط فانه لايلزم فيه الجر أبدا (قوله وهوضعيف) تقدم مافيه من أن الصحيح أن الجر بما جرالمتبوع لابنفس التبعية كما قاله المتن (قوله وهومراد المصنف الخ) أي فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ماقبله (قوله وهي أم حروف الخفض) أي أصلها لانها تنفرد بجر الظروف التي لاتتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها المصنف في الذكر ومن معانيها التبعيض كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولذا قرئ بعض ماتحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير ان كان ماقبلها معرفة فتقول الرجس الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلامتها أن يصح أن يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الابتداء كما أشار اليه الشارح بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى ولاتأكلوا اموالهم الى أموالكم ومنها التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب اواسم تفضيل كقوله تعالى رب السجن احب الي ونحو الظلم ابغض الي ونحو مااحب زيدا الي وابغض عمرا الي ومنها الانتهاء كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فانما يبخل عن نفسه ومنها المجاوزة كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ماهداكم ومنها الاستعلاء كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفي) ومن معانيها السببية كقوله تعالى لمسكم فيما أخذتم وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة وتسمى حينئذ التعليلية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم ومنها الظرفية كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض مايتعلق بها فراجعه (قوله والباء) ومن معانيها البدل نحو مايسرني بها حمر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر ومنها التعدية كما أشار اليه

وقسم مخفوض بالتبعية على الاخفش والسهيلي وهوضعيف وهومراد المصنف بقوله (وتابع للمخفوض) نحو بزيد الفاضل وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة (فأما المخفوض بالحرف فهو ماخفض بمن) وهي أم حروف الخفض نحو من البصرة (والى) نحو الى الكوفة (وعن) نحو عن زيد (وعلى) نحو على السطح (وفي) نحو في المسجد (ورب) بضم الراء نحو رب رجل كريم (والباء) نحو بالمنديل

بالمثال وقد تقدم اول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها التشبيه كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب وهى لا تجر الا الظاهر وقل جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله (وام أوعال كها أو أقربا) وهو مختص بالضرورة وأقل منه جرها ضمير رفع نحو ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كإياك وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله * واذا الحرب شمرت لم تكنك (قوله واللام) ومن معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة لمجرد التوكيد كقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا اجار لمسلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وقوله فعال لما يريد (قوله وما يخفض بحروف القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله وبواو رب) الصحيح أن الجار رب المقدرة لا الواو خلافا للمصنف تبعا للمبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هى العاملة على الصحيح كذلك تحذف بعد الفاء وهى العاملة على الصحيح أيضا وتحذف بعد بل وهى العاملة عليه أيضا وتحذف بدون الواو والفاء وبل وقد مثل الشارح للاول ومثال الثانى (فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) ومثال الثالث بل بلد ذى صعد وآكام * ومثال الرابع (رسم دار وقفت فى طلله) وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل (قوله نحو وليل) اى من قول امرئ القيس

وليل كموج البحر ارخى سدوله * على بانواع الهموم ليبتلى

اى ورب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وارخى سدوله صفة لليل اى ستوره وليبتلى أصله ليبتليني فحذف المفعول أى لينظر ما عندى من الصبر أو الجزع (قوله وبمذ ومنذ) هما لا يجران الا الوقت وأما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه فتقديره مذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله اياه ولا بد أن يكون معينا لا مبهما ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس مذ ويستعملان اسمين وذلك فى موضعين احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان او منذ او مذ يوم الجمعة او منذ او مذ يومنا وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال فى المغنى

(والكاف) نحو كالاسد (واللام) نحو
لزيد (و) ما يخفض (بحروف القسم) اى
اليمين (وهى الواو والباء والتاء) نحو
والله وبالله وتالله (وبواو رب) نحو وليل
اى ورب ليل (وبمذ ومنذ) نحو مذ يوم
الخميس ومنذ يوم الجمعة

ومثالها

ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثانيهما أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق

مازال مذ عقدت يداه ازاره * فسما فأدرك خمسة الاشبار

أو اسمية كقول ميمون الاعشى

ومازلت ابغي المال مذ أنا يافع * قال في الاوضح وهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقال في المغني وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (قوله فنحو قولك غلام زيد) اقتصر في التمثيل على مثال أفادت فيه الاضافة تعريف المضاف ومثله ما افادت فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف اليه نكرة كما في قولك غلام رجل وتسمية الاول تعريفا وهذا تخصيصا أمر اصطلاحي والا فالاول فيه تخصيص معنوي ومثل ما تقدم أيضا مالم تفد فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل او اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره وان اضيف الى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله

يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباعدة منكم وحرمانا

واضافة هذا القسم تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال بخلاف القسمين الاولين فانها فيهما تسمى معنوية لان فائدتها راجعة الى المعنى كما تقدم (قوله على قسمين) أي مشتمل الى آخر ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) أي ما تكون الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام صحة التصريح بها بل تكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلولها فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك على معنى اللام ولا يصح اظهارها فيه (قوله ما يقدر بمن) أي ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من البيانية كما تقدم وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد ألا ترى ان الثوب بعض الخز والخاتم بعض الحديد وانه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان انتفى القيدان معا نحو ثوب زيد أو الاول فقط نحو يوم الخميس أو الثاني فقط نحو يد زيد

(وأما ما يخفض بالاضافة فنحو قولك غلام زيد) فزيد مخفوض أي باضافة غلام اليه (وهو) أي المخفوض بالاضافة (على قسمين) الاول (ما يقدر باللام) الدالة على الاختصاص أو الملك (نحو غلام زيد) ونحو باب الدار (و) القسم الثاني (ما يقدر بمن) الدالة على بيان الجنس (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) أي ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب

فالاضافة بمعنى لام الملك كمثال الاول أو لام الاختصاص كمثال الثاني والثالث

(قوله وزاد ابن مالك الخ) اشار بهذا ابن مالك في خلاصته بقوله

والثاني اجرر وانو من او في اذا ❊ لم يصلح الا ذاك الخ

وضابطه أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يا صاحبي السجن أو مجازيا نحو ألد الخصام وما زاده ابن مالك تبعا فيه لما ذهب اليه سيبويه والجمهور من أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى في محمول على انه فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه والله أعلم ❊ وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه أسأله أن يديم نفعه بفضله واحسانه آمين وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين ❊

قال مؤلفها وتم تبييضها في يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني من شهور الف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرته صلى الله عليه وسلم

وكان تمام طبع هذه الحاشية والشرح بهامشها في صفر الخير (سنة ١٢٨١) احدى وثمانين ومائتين وألف

بالمطبعة الكاستلية مصححا باطلاع

الفقير نصر الهوريني ❊ غفر الله

ذنوبه ❊ وستر

في الدارين عيوبه

آمين

تم

وزاد ابن مالك معنى ثالثا وهو ما تقدر فيه في الدالة على الظرفية نحو مكر الليل وتربص أربعة أشهر (وما سيذكر) من أمثلة التمييز (الأولين أو الثلاثة وأما الرابع المخفوض) فقد تقدم في المرفوعات فلا راجع قال مؤلفه وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة جميع ذلك وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح أول يوم من رجب الجمعة بعد عصر سنة سبع وثمانين وثمانمائة الهجرة لشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين